

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1995-2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية
تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف

إشراف الدكتور

ساطور رشيد

إعداد الطالبة

ناصر مروة

السنة الجامعية 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1995-2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية
تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف

إعداد الطالبة

ناصرى مروة

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة 02	أستاذ التعليم العالي	يدو محمد
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 02	أستاذ محاضر أ	ساطور رشيد
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 02	أستاذ محاضر أ	محفوظ مراد
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 02	أستاذ محاضر أ	عثمانية رؤوف
عضوا مناقشا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر أ	بوشة محمد
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 03	أستاذ محاضر أ	وارزقي ميلود

السنة الجامعية 2020/2019

الإهداء

إلى اللذين رباني فأحسننا تربيتي.

إلى من أوصاني الله تعالى بهما إحساناً.

إلى اللذين مهما فعلت فلم أوفيهما حقهما.

إلى والدي ووالدتي.

إلى زوجي الغالي.

إلى عائلتي الكريمة.

إلى كل من ساهم في نشر العلم.

إلى كل طالب علم.

أهدي ثمرة هذا الجهد.....

شكر وتقدير

في نهاية رحلتي خلال بحثي هذا لا يسعني إلا أن أشكر الله تعالى على إنجاز هذا البحث، وأشكره تعالى على نعمه الكثيرة، وأسأله المزيد من فضله، هو القائل سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾. سورة إبراهيم الآية (09).

واعترافاً بالجميل وانطلاقاً من حديث الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى من كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث وتقويمه الأستاذ المشرف الدكتور "ساطور رشيد"، الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، وكان يمدني بالقوة اللازمة والنصائح القيمة، ولم يبخل علي بتوجيهاته السديدة وملاحظاته الحسنة التي كانت خير عون لي لإخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تحملهم مشقة قراءة الأطروحة ومناقشتها وعلى توجيهاتهم وتصويباتهم لنجاح هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعد أو ساهم في إنجاز هذا البحث بأي مساعدة أو إسهام راجية من الله تعالى القبول، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم.

المستخلص:

يعد النشاط السياحي في عصرنا الحالي من أهم النشاطات الاقتصادية ، وهذا راجع إلى تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، بالإضافة إلى تحسن المداخل وتطور وسائل النقل والاتصال، حيث أصبح للنشاط السياحي دورا مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا لما له من آثار إيجابية على كل المستويات خاصة الجانب الاقتصادي.

وفق ما سبق ذكره لأهمية الموضوع حاولنا من خلال هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي وكذا بعض الأدوات الإحصائية والقياسية لتحليل واقع النشاط السياحي في الجزائر ، ومعرفة أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2017) والتحقق تجريبيا من طبيعة العلاقة طويلة و قصيرة الأجل في نموذج متعدد المتغيرات.

حيث تم إجراء اختبارات التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) على بيانات سنوية الفترة 1995-2017. والنتيجة العامة المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تكمن في أن هناك تأثير لعدد الوافدين على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل وطبيعة العلاقة بين المتغيرتين إيجابية ، بينما يقتصر تأثير كل من سعر الصرف والأمن في الأجل الطويل فقط.

الكلمات المفتاحية : النشاط السياحي ، النمو الاقتصادي ، التكامل المشترك ، نموذج ARDL

Abstract:

The tourism activity in our time is considered one of the most important economic activities, and this is due to the development of economic and social relations between countries, and also income improvement and the development of transport and communication, as tourism activity has an important role in economic and social development, given its positive effects at all levels especially the economic aspect.

According to the aforementioned the importance of the topic, we tried through this study to use the descriptive approach to analysis as well as some statistical and standard tools to analyze the reality of tourism activity in Algeria, on economic growth in Algeria during the period (1995- 2017) and experimental verification of the nature of the long and short-term relationship between economic growth and tourism development in a multivariate model.

Whereas, the co-integration tests were performed using the ARDL model on annual data for the period 1995-2017. The general result reached through this study is that there is an effect of the number of arrivals on the rate of GDP growth in the short and long term and the nature of the relationship between the two variables is positive, while the impact of both the exchange rate and security is limited in the long term only.

Keywords: tourism activity, economic growth, co-integration, ARDL model

فهرس المحتويات

	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	مقدمة
	الفصل الأول: التأسيس النظري للنشاط السياحي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الاطار النظري للنشاط السياحي
03	المطلب الأول: نشأة وتطور النشاط السياحي
10	المطلب الثاني: مفهوم النشاط السياحي وخصائصه
17	المطلب الثالث: انماط النشاط السياحي
22	المبحث الثاني: الأهمية المختلفة للنشاط السياحي
22	المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي
23	المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي
25	المطلب الثالث: الأهمية السياسية والبيئية
26	المبحث الثالث: السوق السياحي ومكوناته
26	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السوق السياحي
31	المطلب الثاني: الطلب السياحي
38	المطلب الثالث: العرض السياحي
45	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي	
47	تمهيد
48	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
48	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
51	المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ومقياسه
55	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي
60	المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي
60	المطلب الأول: نموذج Hawrod-Domar
65	المطلب الثاني: نموذج Solow
72	المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي
80	المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي
82	المطلب الأول: أسباب النمو الاقتصادي
86	المطلب الثاني: الأسباب الغير اقتصادية للنمو الاقتصادي
88	المطلب الثالث: الخلفية النظرية لعلاقة السياحة بالنمو الاقتصادي
91	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: واقع النشاط السياحي في الجزائر	
93	تمهيد
94	المبحث الأول: تطور النشاط السياحي
94	المطلب الأول: النشاط السياحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000)
98	المطلب الثاني: النشاط السياحي مع مطلع الألفية الثالثة (2001-2015)
103	المطلب الثالث: السياسة الحديثة للنشاط السياحي
111	المبحث الثاني: مقومات النشاط السياحي ومؤثراته
111	المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية

114	المطلب الثاني: الموارد التاريخية والثقافية والدينية
122	المطلب الثالث: المؤشرات السياحية
128	المبحث الثالث: علاقة النشاط السياحي ببعض المتغيرات الاقتصادية
129	المطلب الأول: النشاط السياحي والدخل القومي
132	المطلب الثاني: النشاط السياحي والتشغيل
136	المطلب الثالث: النشاط السياحي والصادرات الوطنية
138	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: دراسة قياسية لعلاقة النشاط السياحي بالنمو الاقتصادي في الجزائر
140	تمهيد
140	المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية
141	المطلب الأول: دراسة استقرار السلاسل الزمنية
143	المطلب الثاني: اختبار سكون واستقرار السلسلة الزمنية
146	المطلب الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأ (ARDL)
150	المبحث الثاني: وصف متغيرات الدراسة ودراسة استقرارها
151	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة وبياناتها
156	المطلب الثاني: وصف دوال النموذج
158	المطلب الثالث: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
164	المبحث الثالث: قياس أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي
164	المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود
166	المطلب الثاني: التوازن في المدى الطويل والقصير الاجل
168	المطلب الثالث: اختبار السببية لأنجل - غرانجر وتحليل النتائج
171	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

173	الخاتمة
179	قائمة المراجع
188	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	توزيع طاقات الإيواء المنجزة خلال الفترة (1991-1997)	95
2-3	عدد المشاريع الاستثمارية السياحية في نهاية 2004	99
3-3	توزيع المشاريع الاستثمارية السياحية نهاية 2009	100
4-3	توزيع المشاريع السياحية الوطنية والأجنبية خلال عام 2010	101
5-3	توزيع المشاريع السياحية الوطنية والأجنبية خلال الفترة (2011-2013)	102
6-3	الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015)	104
7-3	المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للامتياز	106
8-3	السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030	108
9-3	قدرة الإيواء حسب فئة التصنيف	122
10-3	عدد الليالي في المؤسسات الفندقية-الوحدة ألف ليلة-	124
11-3	تطور عدد الوكالات السياحية (2015-2017)	125
12-3	ترتيب مؤشر البنية التمكينية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017	126
13-3	ترتيب مؤشرات البنية التحتية بالنسبة للدول المغربية خلال الفترة 2015-2017	127
14-3	تطور نسبة مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2017	129
15-3	الميزان السياحي للجزائر (2000-2017)	130
16-3	نسبة مساهمة الميزان السياحي في الناتج المحلي الإجمالي	131
17-3	المساهمة المباشرة للنشاط السياحي في التوظيف خلال الفترة (2000-2017)	132
18-3	رصيد الجزائر من التدفقات الدولية للسياحة للفترة (2008-2017)	134
19-3	نصيب الجزائر من الإيرادات السياحية الدولية في العالم	135
20-3	نسبة مساهمة النشاط السياحي في الصادرات خارج قطاع المحروقات (2010-2017)	136
1-4	معايير اختبار النموذج الأمثل حسب التقدير	158
2-4	نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات	159
3-4	نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات	160
4-4	نتائج اختبار ERS and DF-GLS لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف	162

قائمة الجداول

	المستويات	
163	نتائج اختبار NG-PERON لاستقرار السلاسل الزمنية في الفرق الأول	5-4
165	نتائج تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة	6-4
166	مقدرات معلمات الاجل الطويل والقصير	7-4
169	نتائج اختبار انجل - غرانجر	8-4

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
68	التمثيل البياني لنموذج Solow	1-2
70	التمثيل البياني لنموذج Solow القاعدي	2-2
74	التمثيل البياني لنموذج "AK"	3-2
84	الآثار الغير مباشرة لمحدد النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي	4-2
129	يوضح تطور نسبة مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2017	1-3
131	التمثيل البياني لتطور نسبة الميزان السياحي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2017.	2-3
133	التمثيل البياني لنسبة مساهمة النشاط السياحي في الجزائر للفترة 2007-2028	3-3
135	التمثيل البياني لتطور نسبة نصيب الجزائر من الإيرادات السياحية الدولية للفترة (2008-2017)	4-3
152	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)	1-4
153	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)	2-4
154	تطور عدد الوافدين من الخارج في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)	3-4
155	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1995-2017)	4-4
167	نتيجة استقرار معادلة النموذج	5-4
168	نتيجة استقرار بواقي تقدير النموذج	6-4

مقدمة

تمهيد

يعد النشاط السياحي في عصرنا الحالي صناعة حقيقية قائمة بحد ذاتها، وهذا راجع إلى تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول بالإضافة إلى تحسن المداخل وتطور وسائل النقل والاتصال، حيث أصبح النشاط السياحي من أهم النشاطات الاقتصادية الذي يساهم في بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولما له من دور بارز في تقارب الشعوب وتزايد العلاقات الدولية.

تحظى الكثير من الدول بمقومات طبيعية وثقافية تؤهلها لكي تكون في مصف الدول الرائدة سياحيا، لكنها لم تتمكن من الاستفادة من تطور الحركة السياحية الدولية بسبب اختلال السياسات التنموية المتبعة لتنمية هذا القطاع، والتي أدت إلى اخفاق في الترويج لوجهاتها السياحية في ظل اندماج الأسواق العالمية وزيادة المنافسة.

بالرغم من المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، والجهود المبذولة من طرف السلطات منذ الاستقلال لإعطاء النشاط السياحي بعده الذي يستحقه، إلا أن القطاع السياحي بقي من القطاعات الثانوية التي لم تنل حظها من الرعاية والدعم، حيث ورثت هياكل استقبال تقتصر على حوالي 7922 سرير، تتمركز نصف هذه الهياكل في المناطق الساحلية، تم الاهتمام في هذه الفترة بتطوير الصناعة فيما يتعلق بمبيعات النفط والغاز الطبيعي، وبقي مكان القطاع السياحي ثانويا.

أدى انخفاض أسعار النفط إلى اعاده الهيكلة السياسية والاقتصادية من طرف الحكومات، وذلك بإعطاء الأهمية الأكبر للأنشطة الاقتصادية المولدة للثروة، وعليه كان الانفتاح على اقتصاد السوق ضرورة حتمية لجذب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية، لدعم الاستثمار في قطاع السياحة.

في هذا الاطار قامت وزارة السياحة بإعداد خطة عمل لتطوير النشاط السياحي المستدام في الجزائر منذ سنة 2008، والذي يسعى لتطوير أفضل المناطق الطبيعية والثقافية والتراثية، يعبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفق 2030 ، عن رغبة الدولة في تنشيط مناطق التوسع السياحي، والذي يتضمن ثلاث مواعيد نهائية: قصيرة الأجل (2009)، متوسطة الأجل (2015)، وطويلة الأجل (2030)، وهي توضح عزم الدولة الجزائرية على ضمان التوازن الثلاثي والمتمثل في العدالة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية.

رغم الظروف الأمنية المحيطة بدول الجوار شرقا وجنوبا، والتي تؤثر بصفة مباشرة في مردودية أحد اهم عناصر الجذب السياحي الجزائري والمتمثل في السياحة الصحراوية، إلا أن هناك بوادر كثيرة تشير الى نهضة مستقبلية يمكن ان يعرفها النشاط السياحي في الجزائر.

الإشكالية:

وفق ما سبق وقصد تحديد المتغيرات المفسرة للنشاط السياحي في الجزائر ودراسة أثره على النمو الاقتصادي، يمكن طرح السؤال الرئيسي لهذه الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المفاهيم الأساسية للنشاط السياحي؟ وفيما تكمن أهميته؟
- ماهي النظريات المفسرة للنشاط السياحي في إطار الفكر الاقتصادي؟ وما علاقته بالنمو الاقتصادي حسب مختلف النظريات الاقتصادية؟

- ما هي أهم المشاريع المنجزة عبر مختلف المراحل؟ وما مدى تأثير كل التدابير والسياسات التحفيزية المنتهجة من طرف السلطات على واقع النشاط السياحي؟
- هل النشاط السياحي يؤثر على النمو الاقتصادي؟ وهل توجد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- للنشاط السياحي دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما له من آثار إيجابية على كل المستويات خاصة الجانب الاقتصادي، كما انه يتميز بالحساسية اتجاه الظروف المحيطة بالبلاد.
- النظريات المفسرة للنشاط السياحي عديدة، والتي نصت على ان السياحة هي التي تؤدي الى النمو الاقتصادي.
- حظي النشاط السياحي بأولوية ضمن البرامج والسياسات المعتمدة من طرف السلطات الوطنية والتي اعتمدتها لدفع عجلة نمو هذا القطاع، من ضمنها الاستراتيجية الجديدة التي تعتبر أداة فعالة للارتقاء بالنشاط السياحي في الجزائر.
- المتغيرات المفسرة للنشاط السياحي في الجزائر المتمثلة في عدد الوافدين والإيرادات السياحية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير المدى.

أهداف الدراسة:

- إبراز المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر، والتي من الممكن ان تجعل منها وجهة سياحية عالمية تعود عائداتها بالنفع على الاقتصاد الجزائري.
- استعراض اهم النظريات حول النمو ومحدداته، وصياغة النماذج الرياضية، وكذا النظريات المفسرة للنشاط السياحي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.
- محاولة تحليل واقع النشاط السياحي في الجزائر، ومعرفة أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وكذا إبراز دور السياسات الجديدة المنتهجة في دفع عجلة نمو هذا النشاط.
- تصميم نموذج قياسي يفسر متغيرات النشاط السياحي وتحديد العلاقة الطويلة وقصيرة الاجل، ثم قياس اثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي، كل ذلك حتى يسهل لواقعي السياسات الاقتصادية معرفة تأثير اجراءاتهم المختلفة على النشاط السياحي ويمكنهم من اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة في تشجيع نمو القطاع السياحي.

دوافع اختبار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الى ما يلي:

أسباب موضوعية:

تتمثل في:

- في ظل انخفاض أسعار النفط وتراجع عائداته، يعد النشاط السياحي البديل الأقوى في ظل توفر المقومات الكبيرة للسياحة في الجزائر.
- تزايد الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي في ظل التطورات التي تشهدها السياحة العالمية، لما توفره الإيرادات السياحية من خلق فرص للتشغيل المباشرة وغير المباشرة.
- محاولة إبراز المشاكل والمعوقات التي مازالت تواجه القطاع والتي حالة كانت سببا في تأخر انجاز المشاريع المبرمجة ضمن المخططات الوطنية.

دوافع ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي في معالجة هذا الموضوع.
- اثناء معلوماتي ومعلومات الطلبة المهتمين بالبحث في هذا الموضوع.
- المساهمة في تزويد المكتبة بمرجع حول النشاط السياحي وأثره على النمو الاقتصادي، وذلك لقلّة المراجع الحديثة في هذا المجال.
- باعتباره موضوع يتماشى مع التخصص.

الدراسات السابقة:

ان التحولات والتغيرات الاقتصادية العالمية جعلت للنشاط السياحي أهمية كبيرة وواضحة في اقتصاديات الدول، حيث عالجت معظم الدراسات السابقة الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي وكيفية ترقية هذا القطاع، إضافة الى دور الاستثمار الوطني والاجنبي في دعم القطاع السياحي.

الملاحظ في هذا الشأن أن الدراسات المتعلقة بموضوع النشاط السياحي وأثره على النمو الاقتصادي المتعلقة بالجانب القياسي كانت اقل من تلك الخاصة بالاستثمارات السياحية، ونظم المعلومات.

- الدراسات المحلية:

- دراسة حول " دور نظام المعلومات السياحي في ترقية الصناعة السياحية _ دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر"، بوخاري سمية (2015)، حيث تمحورت إشكالية البحث حول " أي مدى يمكن لنظام المعلومات السياحي المساهمة في تنمية وتفعيل الصناعة السياحية في الجزائر؟" تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استعراض الجانب النظري لمختلف المفاهيم الأساسية للصناعة السياحة ونظام المعلومات السياحي، وعلى المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات ومعالجتها بطريقة علمية وكذا المنهج التاريخي من خلال تطرقنا لسمات الصناعة السياحة في الجزائر قبل وبعد الاستقلال.

توصلت الباحثة الى أن الشروط الأساسية لازدهار الصناعة السياحية هي توفير كل من المقومات والموارد السياحية، الهياكل السياحية والامن السياحي، وكذا وجود عدة وسائل يمكن استخدامها لتنشيط الصناعة السياحية، كتطبيق السياحة الالكترونية وبناء نظام معلومات سياحي جيد،

لمساعدة المؤسسات السياحية على بناء مزيج تسويقي سياحي ملائم، يحقق أقصى اشباع لحاجات العميل وكسب رضاه.

- دراسة بعنوان " السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية

الدولية"، شرفاوي عائشة (2015)، تمحورت إشكالية البحث حول " واقع السياحة في الاقتصاد الوطني، وماهي اليات تفعيلها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية؟"، تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة السياحية والمفاهيم المتعلقة بها والتعرف على مختلف السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع السياحي الجزائري، والمنهج التحليلي باستخدام الأدوات الإحصائية.

توصلت الباحثة الى ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري دوليا برغم المقومات الطبيعية التي يمتلكها جعلته يتنزل المراتب الأخيرة في التقارير الدولية حول تنافسية السياحة والسفر اذ احتل المرتبة 132 من بين 140 دولة مشاركة سنة 2013، وهذا راجع الى ضعف السياسات المتعاقبة المنتهجة للنهوض بالقطاع.

- دراسة بعنوان " سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والاجنبي في

الجزائر" يونسى محمد (2016)، تمحورت إشكالية البحث حول " ماهي السبل التي يمكن من خلالها للاستثمار الوطني والاجنبي المساهمة في دعم القطاع السياحي في الجزائر؟"، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لمعالجة الإشكالية المطروحة.

توصل الباحث الى ضعف الاستثمار في القطاع السياحي رغم المحاولات العديدة لترقيته، حيث ان هذا القطاع لايزال يعاني من عدة مشاكل لا سيما مشكل التمويل ومشكل العقار السياحي.

- دراسة بعنوان " الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول _حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية"، مساني صورية(2019) ، تمحورت إشكالية البحث حول " الى أي مدى يمكن اعتبار الاستثمار السياحي بديلا استراتيجيا لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر؟" ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ظاهرة السياحة وتحليل مختلف ابعادها، كما تم الاعتماد على الأدوات القياسية لاختبار العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج التكامل المشترك واختبار السببية .

توصلت الباحثة من خلال تحليل العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي يقود السياحة واثبات العلاقة العكسية أيضا، مما يمهد الطريق لإمكانية تبني الجزائر خيارا استراتيجيا مبني على تنمية الاستثمارات السياحية لتكون قاطرة للنمو الذي يعزز بدوره القدرات والامكانيات السياحية للبلاد.

عند تفحصنا لمضمون هذه الأطروحات تبين أنه تم فقط استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وكذا التاريخي، دون استخدام الأدوات الإحصائية القياسية، أو تم تحليل موضوع السياحة في الجزائر دون التطرق الى دراسات تطبيقية وميدانية.

-الدراسات الأجنبية:-

- دراسة بعنوان " Modelling Tourism Development and Long run Economic Growth "in Aruba"، (Ridderstaat et All,2013) ، قام باستعراض عدة أسباب تدل على ان السياحة تشكل عاملا إيجابيا في النمو الاقتصادي.

توصل الباحث في هذه الدراسة الى ان عائدات السياحة من النقد الأجنبي ليست ضرورية فقط لاستيراد السلع الاستهلاكية، ولكن أيضا للسلع الوسيطة ورأس المال، وكذا خلق الصلات الإيجابية مع القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة وغيرها.

• دراسة بعنوان " أثر الاستثمار السياحي في تنوع مصادر الدخل في العراق

للسنوات (2000-2015)"، رجاء عبد الله عيسى (2016)، توصل الباحث في هذه الدراسة الى اثبات صحة العلاقة الإيجابية بين الإيراد السياحي والنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي، وهذا ما يدفع السياحة الى ان تكن قطاع قائد يمكن ان يحرك باقي القطاعات.

• دراسة بعنوان "Is The Tourism-LED Growth Hypothesis For Barbados:" Harum

Terzi (2015) ، أكد الباحث أن اختبارات فرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده السياحة غير متوافقة في نتائجها ومحل خلاف ، حيث استند الى عدة دراسات تناولت اختبار هذه الفرضيات على اقتصاد تركيا، والتي أكدت من جهة ، واثبت ثنائية الاتجاه او الاتجاه العكسي من جهة أخرى.

المنهج المستخدم في البحث:

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، نستخدم المنهج الوصفي والتحليلي وأدوات القياس الاقتصادي، حيث قمنا بوصف مختلف النظريات المفسرة لكل من النشاط السياحي والنمو الاقتصادي، وتحديد العلاقات والروابط فيما بينهم، وسرد مراحل تطور النشاط السياحي في الجزائر.

تم التركيز على أدوات الاقتصادي الكمي لحل هذه الإشكالية، حيث قمنا بصياغة نموذج النشاط السياحي اعتمادا على النظريات التي وردت في الأدبيات الاقتصادية، ثم بلورتها في صيغ كمية بهدف

قياسها وتقديرها، كما تم استخدام نفس المنهج السابق لتحديد طبيعة العلاقة بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى حدود زمانية وأخرى مكانية على النحو التالي:

الحدود المكانية:

شملت دراستنا دراسة كلية لحالة النشاط السياحي في الجزائر.

الحدود الزمانية:

حددت فترة الدراسة من سنة (1995-2017)، حيث شملت تطور النشاط السياحي في الجزائر مع الإشارة الى وضع القطاع بعد الاستقلال، وحجم المشاريع السياحية خلال المخططات التنموية التي عرفت الجزائر، مع التركيز على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال قيامنا بهذا البحث عدة صعوبات نوجزها فيما يلي:

- اتساع موضوع البحث وصعوبة اختصاره وخاصة انه يتكون من النشاط السياحي والنمو الاقتصادي.

- تناقض البيانات والإحصاءات المحصل عليها من وزارة السياحة والديوان الوطني للإحصائيات وتلك المحصل عليها من المنظمات السياحية الدولية، الامر الذي كلفنا الكثير من الجهد

والوقت

هيكل البحث:

سوف يتم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول، حيث تم التقسيم على النحو التالي:

تضمن الفصل الأول: " التأسيس النظري للنشاط السياحي " والذي تلخص في ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى الإطار النظري للنشاط السياحي، وفي المبحث الثاني تناولنا الأهمية المختلفة للنشاط السياحي، أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه الى السوق السياحي ومكوناته. وفي الفصل الثاني: تم التطرق الى الجانب النظري للنمو الاقتصادي حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى ماهية النمو الاقتصادي، اما المبحث الثاني تناولنا فيه نماذج النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثالث تطرقنا الى محددات النمو الاقتصادي.

أما في الفصل الثالث فكان تحت عنوان: واقع النشاط السياحي في الجزائر ويضم هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث يحوي المبحث الأول تطور النشاط السياحي، أما المبحث الثاني فقد تم فيه ابراز مقومات النشاط السياحي في الجزائر ومقوماته، والمبحث الثالث تطرقنا فيه الى علاقة النشاط السياحي ببعض المتغيرات الاقتصادية.

وأخيرا الفصل الرابع والذي نتطرق فيه الى الدراسة التطبيقية، فهو الاخر يضم ثلاث مباحث، يحوي المبحث الأول منهجية الدراسة التطبيقية، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه الى وصف متغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها، ويتناول المبحث الثالث قياس اثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

التأصيل النظري للنشاط السياحي

تمهيد

تعد السياحة من أهم النشاطات الاقتصادية في العالم المعاصر، كما تعد أحد مصادر الدخل ومحركا قويا للأبعاد الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، وتمثل أحد روافد زيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية بلدان العالم، لذلك تأتي الحاجة للاستفادة من هذا النشاط، والعمل على توفير الأمن السياحي في توظيف العمالة العربية الداخلة لسوق العمل، وهذا يساهم في تحقيق التنمية في البلدان السياحية، وانطلاقا من ذلك تأتي ضرورة قيام البلدان السياحية بتوفير ودعم مقومات السياحة والأنشطة المرتبطة بها وتوفير الأمن السياحي حتى يتم الاستفادة من العوائد المالية الناتجة عن هذا النشاط.

في ضوء أهمية هذا الموضوع، سوف نتناول في هذا الفصل المفاهيم الأساسية للنشاط السياحي وكذا خصائصه وأثاره على الصعيد (الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي، السياسي)، كما سنتطرق الى أهم النظريات التي تناولت السياحة ومحدداتها.

سنتناول خلال هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية تتمثل في:

- المبحث الأول: الاطار النظري للنشاط السياحي؛
- المبحث الثاني: الأهمية المختلفة للنشاط السياحي؛
- المبحث الثالث: السوق السياحي ومكوناته.

المبحث الأول: الإطار النظري للنشاط السياحي

يشهد النشاط السياحي في العصر الحالي تغيرات جذ هامة على المستوى العالمي، جعلت السياحة محورا أساسيا للتطور والتوازن الاقتصادي، فلقد أصبح هذا النشاط علم له مبادئ وأهداف من المتوقع تحقيقها مستقبلا، حتى يساهم في نمو الحضارات والثقافات بين الأفراد في مناطق مختلفة.

المطلب الأول: نشأة وتطور النشاط السياحي

بدأ النشاط السياحي منذ نشوء الإنسان وكانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها وكان الغرض منها هو ممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة مثل البحث عن الطعام والشراب أو المسكن أو الصيد أو البحث عن تجمعات بشرية معينة لغرض اجتماعي¹.

لم تعد السياحة في يومنا هذا مجرد نشاط ترفيهي وتسليية للإنسان، بل تعتبر صناعة لها أبعادها وأهدافها في المساهمة في الدخل القومي والاقتصاد الوطني ولها تأثير كبير على تثقيف المواطنين.

ما من صناعة في العالم لاقت الرواج والانتشار مثلما لاقت صناعة السياحة في السنوات الأخيرة حيث أصبحت بعض الدول السياحية في العالم تحقق دخل محترم من السياحة وأصبح هذا الدخل هو شريان الحياة في بعض الدول.

يتأثر النشاط السياحي بالتقدم العلمي والتكنولوجي وخاصة بعدما ألغيت المسافات بين العالم باستعمال الطائرات النفاثة للنقل المدني السريع بحيث يستطيع المسافر أن ينتقل إلى أي بقعة في العالم ضمن ساعات محددة.

¹: ماهر عبد العزيز "صناعة السياحة"، دار زهران للنشر والتوزيع عمان-الأردن 2008، ص 11.

كما يعكس الآن مدى التطور والتقدم الحضاري للشعوب لأنه يعتمد على التقدم العلمي والتكنولوجي وعلى النشاط الإنساني والذي له أبعاده الثقافية والاجتماعية والاقتصادية¹.

تعتبر السياحة إحدى الظواهر الهامة في القرن العشرين ولهذا سمي القرن العشرين "قرن صناعة السياحة" لأن صناعة السياحة ستكون أكبر صناعة في القرن الحادي والعشرون.

أصبح النشاط السياحي وسيلة للاتصال الفكري والثقافي والاجتماعي بين الشعوب المختلفة بطريقة تتخللها روح التفاهم والتسامح والسلام والمحبة، على الرغم من تقدم صناعة السياحة وتطورها إلا أنها لم تبلغ تطورها الكبير والواسع إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكذلك لانتشار السلام بين شعوب العالم وكذلك لاستخدام تقنيات الحرب لأغراض خدمة الإنسانية.

يعتبر حقل السياحة والسفر الذي يضم (النقل والإيواء والبرامج السياحية والذي يكون أساسه ومركزاته البنية التحتية)، من أكبر الصناعات في العالم والتي تجذب أكبر عدد من العاملين، كما تلعب دورا رئيسيا في خلق مجال للتبادل النقدي الأجنبي في مجالات العمل والاستثمار وكذلك دور مماثل في تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية إلى جانب تنمية التنقل الحر وهذا بدوره يساعد على دفع التقارب الاقتصادي بين الدول وكذلك تقريب السلام بين شعوب العالم².

إلا أن بعض الدول الأخرى قد اهتمت بالنشاط السياحي لأسباب كثيرة غير زيادة الدخل والرواج الاقتصادي، من أهم هذه الأسباب هي الرغبة في توفير التسهيلات أو إقامة المنشآت السياحية للمواطنين وبشكل خاص إلى ذوي الدخل المحدود بقصد تشجيعهم على السفر لتطوير مستواهم الاجتماعي وهو ما

¹: أحمد عبد السميع علام "علم الاقتصاد السياحي" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية الطبعة الأولى 2007-2008 ص 18.

²: ماهر عبد العزيز "صناعة السياحة"، مرجع سابق ذكره، ص 12.

يطلق عليه السياحة الجماهيرية، التي تنظمها الجمعيات والنقابات المحلية مثل الدعوة إلى نشر المحبة والسلام والتفاهم بين الشعوب والتبادل الثقافي والإعلامي¹.

لقد عرف النشاط السياحي منذ القدم إلا أن حركة الانتقال في فجر التاريخ كانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها ، ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في العصر الحديث صناعة لها أسس وقواعد، واهتمت بها الدول وسعت إلى فهم أسرارها واستقراء آثارها ومداها والعمل على تنميتها والاستفادة من مزاياها، كما أنها أصبحت مؤخرا علما يدرس، لهذا اهتم المختصين بشؤون السياحة إلى وضع تعاريف تحدد معناها على مدى العصور ، وتبين من هو السائح و ما هي السياحة، حتى في عصر الإسلام جاء ذكرها واعتبرها الإسلام الحنيف على انها الترويح على النفس بان جعل لها حق على الإنسان وواجبا منه نحو ذاته بنفس القدر الذي حثنا به على العمل والسعي في الحياة².

لقد تطور مفهوم السياحة ومعناها مع تطور المجتمعات وسوف نستعرض بصورة مختصرة ثلاث مراحل لتطور النشاط السياحي وهي:

أولاً: العصور القديمة

إن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعياً إلى تحسين الظروف المعيشية ومن أجل حياة أفضل، فلم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر للإنسان احتياجاته الضرورية فكان عليه أن يسعى الى توفيرها بنفسه ، ولم تكن هناك قوانين وأعراف تحد أو تحكم تصرفاته والتزاماته سوى قوانين الطبيعة نفسها، لم تكن هناك وسائل نقل سريعة ومنظمة تستطيع أن توفر

¹: شرفاوي عائشة" السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015، ص3.

²: ماهر عبد الخالق السيسي" صناعة السياحة، الأساسيات والمبادئ" مطبعة الولاء، 2003، ص 9.

له التنقل المريح والمأمون ، وكانت وسيلة الحصول على الخدمات هي عن طريق المقايضة أو المبادلة أو أن الانسان كان يحصل على خدماته بنفسه، ولم يكن عنصر الوقت ذو أهمية كبيرة للإنسان ولم تكن هناك طرق مأمونة ومعقدة¹.

كانت ترتكز الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد على ما يلي²:

1. تحقيق فائدة: كانت عبارة عن خلق علاقات متبادلة بين القبائل والدويلات المختلفة والتي تكون

أحيانا متجاورة وقد تكون بعيدة، وكان هذا التفاعل له تأثير عميق في مصير الأقاليم المتجاورة من حيث التجارة والحرب كذلك كان حافز الكسب كبير للتجار إلى القيام برحلات بعيدة بحثا عن السلع النادرة.

2. حب الاستطلاع: أدى هذا الدافع لدى الناس بمعرفة عادات وتقاليد الشعوب الأخرى الى القيام

برحلات طويلة لغرض التعرف على عادات وطرق معيشة الناس، وتعتبر روايات السياح الأوائل مثل المؤرخ الإغريقي " هيرودوت " مثلا على ذلك وأحيانا البرهان الوحيد المتوفر عن قيام دويلات ومدن عظيمة اختفت حاليا، لأن طبيعة الإنسان هو حب المعرفة والفضول الى معرفته عادات وتقاليد الشعوب الأخرى.

3. الدافع الديني: دفع هذا الشعور الناس الى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة،

مثل الرحلات التي يقوم بها المسلمون سنويا الى مكة المكرمة، لغرض الحج يأتون اليها من جميع أنحاء العالم، وتعتبر هذه الرحلات النواة الأولى للسياحة الدينية³.

¹بماهر عبد العزيز "صناعة السياحة"، مرجع سابق ذكره، ص14.

²: فضيل أحمد يونس " الجغرافيا السياحية"، دار النهضة العربية والنشر، 1993، ص 12.

³:ماهر عبد الخالق السيسي "صناعة السياحة"، مرجع سابق ذكره ص 11.

ثانيا: العصور الوسطى

كان اتجاه السياحة في تلك العصور الى التجارة، الحج ، رحلات، دراسة ، لقد انفرد العرب من الفترة بين القرن الثامن والقرن الرابع عشر في تطوير مبادئ السياحة، وقد وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة، فمن الوقائع الثابتة ان معظم البلاد الإسلامية كانت اكثر بلدان آسيا واروبا تقدما، كانت بغداد وقرطبة اكثر المدن ثراء فكانت تجارة العالم تجري اليها، كانت التجارة فيها نشيطة والصناعات ناجحة وكانت مركز لحياة ثقافية وحضارية ، حيث جلبت اليها العلماء والمتقنين من كل أنحاء العالم وبدأت حركة ازدهار العلوم والفنون والآثار، وقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم الذي كان يدور في فلك تلك الحضارة ، ترك هؤلاء الرحالة وثائق سياحية فذه¹.

لقد أخذت السياحة الدينية أبعاد جديدة في العصور الوسطى فكان عدد كبير من الحجاج على إختلاف أديانهم يقومون برحلاتهم الدينية الى الأماكن المقدسة التي غالبا ما تبعد عن أوطانهم مسافات طويلة وكثير منهم كتبوا أوصافا لرحلاتهم وكانت بحق من كتب الإرشاد السياحي الغنية بالمعلومات والبيانات القيمة.

في نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة الطلبة وطالبي العلم الذين كانوا يقومون برحلات لغرض العلم والدراسة والتعرف على الغير والنظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى، وكانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين، لأن السفر يتطلب وقت فراغ وأموال فائضة عن الحاجة.

¹شرفاوي عائشة " السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصاد الدولية" مرجع سابق ذكره

ثالثا: العصور الحديثة

بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار ، ومن أهم هذه الاستكشافات ، اكتشاف كولومبس لأمريكا في عام 1429م ، ثم رحلة الملاح البرتغالي فسكودي غاما الشهيرة إلى الهند والذي اكتشف فيها رأس الرجاء الصالح في عام 1498م، ثم تلتها عدة رحلات ماهلان البرتغالي في القرن السادس عشر حول العالم¹.

في عصر النهضة فتحت أبواب الكسب الكثيرة أمام الناس واتسعت مداركهم وآفاقهم بظهور علماء وفنانين في جميع المجالات سواء المجال العلمي أو الأدبي أو الفني فكانوا يذهبون إلى عواصم العالم والمدن الشهيرة لمشاهدة أثارها ومراكزها الثقافية² وهم سياح أثرياء عرفوا السياحة الترفيهية، وقد ازداد عدد هؤلاء السياح في القرن السابع والثامن عشر وظهر عدد كبير من الكتيبات التي تعتبر بمثابة نشرات إعلامية.

في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اتجه السياح الى القارات الأخرى عابرين البحار والمحيطات الى القارات الحديثة مثل أمريكا وأستراليا، وقد أحدثت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر تغيرا واضحا في وسائل المواصلات وتطورها والذي أدى الى سهولة السفر والتنقل واختصار الوقت وهذا أدى إلى زيادة عدد المسافرين.

¹: ماهر عبد العزيز "صناعة السياحة" مرجع سابق ذكره ص18.

²: عوينان عبد القادر "السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2005) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي افاق 2025" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 25.

في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عرف رجال الاقتصاد والصناعة قيمة الرحلات والسفرات على المستوى الدولي واثّر هذه الرحلات على اقتصاديات الدول في تلك الفترة ، قامت دول عديدة بجذب السياح إليها قبل الحرب العالمية الثانية مرت دول عديدة بمصاعب شديدة نظرا للضرورة الاقتصادية وتوقف حركة السياحة العالمية.

يمكن اعتبار أن الحربين العالميتين الأولى والثانية كانتا سببا في تطور وتقديم السياحة، لأنه بعد الحرب العالمية بدأ تطوير الطائرات الحربية الى طائرات مدنية، وكذلك السيارات والقاطرات لان قبل ذلك كان التركيز على استعمالها في الحرب فقط، وكذلك كان انتقال الجيوش خلال الحربين بين دول العالم اثار كبير على تطور السياحة واكتشاف البلدان الأخرى.

بعد الحرب العالمية الثانية نلاحظ ظهور الطائرات المدنية العابرة للقارات بعد أن كانت الرحلات من لندن إلى نيويورك تستغرق أيام طويلة في البحر، أصبحت تنقل المسافرين من لندن إلى مونتريال ثم إلى نيويورك بحيث تستغرق حوالي 14 ساعة، وتطورت تطور كبير في نهاية الستينات وأصبحت الرحلة تستغرق من 5-6 ساعات، أما الآن بعد استخدام طائرة الكونكورد السريعة أصبحت الرحلة تستغرق حوالي 3 ساعات.

مما سبق نلاحظ كيف أصبحت سهولة التنقل بين الدول والقارات، وهذا بدوره ساعد كثيرا على تطور حركة السياحة ورافقها تطور في طرق المواصلات، وتطور الفنادق والبنية التحتية والفوقية¹.

¹: ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ص19.

المطلب الثاني: مفهوم النشاط السياحي وخصائصه

أولاً: السياحة **Tourisme**

جرت عدة محاولات من قبل الباحثين لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة ، وكل باحث ركز على جانب معين أو على ظاهرة معينة ، منهم من ركز عليها كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ومنهم من اعتبرها أساس تنمية العلاقات الدولية والإنسانية والثقافية ، كما اطلق عليها البعض بانها صناعة القرن العشرين او الصناعة المتداخلة او المركبة او المتكاملة...الخ¹.

هناك عدة تعاريف نستعرض منها مايلي:

عرفها الألماني جوير فرولر (Guyer Freuller) : بانها ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغير الجو، والاحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة².

من خلال هذا التعريف نلاحظ انه اهتم فقط بالجوانب الإنسانية والنفسية، وأهمل الجانب الاقتصادي والثقافي. ويرى العالم النمساوي هيرمان فون شول يرون (Herman Von sholleron) فقد عرف السياحة

¹:محمد أحمد العمري " الأمن السياحي المفهوم والتطبيق " ، دار الراجعية للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2011، ص26.

²:بماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سابق ذكره ص 22.

– دليلة طالب، عبد الكريم وهراني " السياحة أحد محركات التنمية المستدامة، نحو تنمية سياحية مستدامة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22-23/11/2011، ص5.

على انها الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دول معينة¹.

ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي للسياحة وأهم الجانب النفسي والثقافي، أما العالم السويسري جلا كسمان (R.Glucksman): عرفها على انها مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص المتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان. ركز هذا التعريف فقط على العلاقات الإنسانية التي تنشأ بين السائح والسكان الأصليين².

أما تعريف المنظمة العالمية للسياحة³ (OMT): هي أنشطة الأشخاص الزائرين مكانا غير مكان اقامتهم لمدة لا تزيد عن سنة كاملة لغرض الترويج او الاعمال او لأغراض أخرى. وحسب المنظمة فان كلمة السياحة تحتوي على مفهوم الزائر وهو: كل شخص يزور بلد اخر غير البلد الأصلي او البلد المعهود الإقامة فيه لجميع الأسباب بخلاف الوظائف المأجورة التي يتلقى عليها اجرا داخل البلد المزار ويقيم فيه 24 ساعة على الأقل ، وهذا التعريف يحتوي على مفهومين:

1. السائح: هو الزائر المؤقت لبلد ما يزوره على الأقل 24 ساعة ووقائع زيارته تشمل الترفيه

والراحة، الصحة، الدراسة، الديانة، الرياضة ومن اجل زيارة الأقارب، حضور المؤتمرات والندوات

العلمية والثقافية والسياسية.

2. المتنزه: هو ذلك الزائر الذي لا يتعدى وقت اقامته 24 ساعة.

¹: حميد عبد النبي الطائي "أصول صناعة السياحة" الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص14.

²: خالد كواش "السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها"، دار التنوير/ الجزائر، 2007، ص24.

³: OMT: organisation Mondiale du Tourisme. Site web : www.media-unwto.org consulté le 24/08/2017

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للسياحة عبارة عن انتقال الإنسان من مكان إلى مكان آخر لمدة يجب ألا تقل عن 24 ساعة بحيث لا تكون من أجل الإقامة الدائمة وأغراضها، تكون من أجل الثقافة أو الأعمال أو الدين أو الرياضة...الخ.

ثانيا: السائح: Tourist

لا يزال تعريف السائح موضوع جدل، له أهمية كبرى من نواحي عديدة كالناحية الإحصائية التي تهتم بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بعدد السياح، أصنافهم، أغراضهم، مقدرتهم على الإنفاق، أعمارهم، مواطنهم...الخ¹.

كذلك الحال بالنسبة للسياحة الاقتصادية، فكل إنفاق داخل البلد المضيف من قبل السياح يعتبر إنفاقا سياحيا مهما كانت طبيعته، فيدخل تحت هذا مثل الإنفاق على الطعام ، الشراب، الإيواء، النقل، الترفيه، في داخل هذا الإطار هناك دوافع تربط بين مختلف عناصر الإنفاق الذي يدور حول استيراد خدمات و سلع سياحية للسواح الذين ينتقلون إلى البلد المضيف للاستهلاك السياحي.

لقد أعيد تعريف السائح خلال المؤتمر الدولي للسياحة سنة 1969 ، فقد اعتبر السائح كل شخص يزور بلد غير البلد الذي يقيم فيه على وجه الاعتياد لأي سبب من الأسباب من غير قبول وظيفة بأجرة في الدولة التي يزورها ، ويشمل السياح الذين يمكثون مدة أكثر من 24 ساعة في البلد محل السياحة. وعرفه المجلس الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة على أنه " كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد خلال فترة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام".¹

¹: ماهر عبد العزيز مرجع سابق ص25.

— بوشويشة رقية، " السياحة ومتطلبات تنميتها بالجزائر"، مجلة الدراسات، جامعة عمار ثلجي الاغواط، العدد 53، افريل 2017، ص90.

عرفه الباحث الإنجليزي اوجيلف: كل الأشخاص الذين يتوفر فيهم شرطان:

أولهما الانتقال من موطنهم الأصلي لمدة تقل عن سنة والثاني انفاقهم في المناطق التي يقيمون فيها إقامة مؤقتة أموالاً لم يكسبوها في هذه المناطق.

أدرجت لجنة خبراء السياحة التي عهدت اليها هيئة الأمم المتحدة بالأعداد لوضع البرامج الخاصة بالمؤتمر الدولي للسياحة، الذي تقرر عقده في روما مسألة إعادة تعريف السائح، وقد انتهى المؤتمر الى ان السائح أو الزائر أي شخص يزور بلد غير البلد الذي يقيم فيه على وجه الاعتياد لأي سبب من الأسباب من غير قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها².

ويشمل هذا التعريف مفهومين:

- تعريف السائح يشمل السياح الذين يمكثون مدة أكثر من 24 ساعة في الدولة محل السياحة.

- المتنزهون هم الزائرون المؤقتون الذين يمكثون اقل من 24 ساعة في البلد محل السياحة ويشمل هؤلاء ركاب الرحلات البحرية.

بصفة شاملة يمكن أن نعرف السائح على انه الشخص الذي يسافر خارج محل اقامته الأصلي أو الاعتيادي، ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده، او في بلد غير بلده، ولفترة تزيد عن 24 ساعة وان تقل عن ذلك فهو يعتبر قاصد للنزهة، وغرض المسافر من السياحة هي

¹: نائل موسى، محمود سرحان " مبادئ السياحة" دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 11.

²: ماهر عبد العزيز " صناعة السياحة" مرجع سابق ذكره ص26.

زيارة بلد أو مدن لأكثر من 24 ساعة ولأغراض ترفيهية والتمتع والرحلة والعطلة والصحة والدين...الخ ويمكن أن تكون لغرض أعمال ومؤتمرات، أو لاجتماعات أعمال وثقافة، أو أخرى.

أما المتنزهين من السياحة فيكون غرضهم من زيارة مناطق لأقل من 24 ساعة، وهم يعتبرون متنزهين مثل الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم تعريف السائح، كالعاملين المؤقتون ممن يرتبطون بعقود عمل في دولة أجنبية، أو الأشخاص المقيمين عند الحدود، أو من يقصد بلد ما بقصد التوطين كاللاجئين، أو المسافرين العابرون.

ويمكن أن نقسم السواح تبعاً لبعدهم السائح عن مكان السياحة¹:

- السائح العالمي: وهو الذي يأتي من بلدان بعيدة ويشكلون زخم سياحي عالمي ، وينشأ عادة من البلدان المتقدمة ذات المستوى المعيشي المرتفع.
- السائح القادم من البلدان القريبة أو المجاورة ، وهؤلاء لهم مميزات وأصناف خاصة.
- السائح القادم من مدن أو مناطق قريبة من المكان السياحي المقصود، كأن تكون الزيارات في عطلة نهاية الأسبوع.
- سائح من مواطني البلد يتنقلون في بلادهم وهذا يمثل السياحة الداخلية.

¹: بوشويشة رقية، مرجع سابق ذكره ص.92.

ثالثاً: خصائص النشاط السياحي

يمكن إجمال أهم الخصائص المتعلقة بالنشاط السياحي فيما يلي¹:

- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه.
- تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها.
- إن السياحة تعني المرونة في السعر والدخل وهذا يعني ان قرار السائح يتأثر بالتغيرات البسيطة في السعر والدخل ، فالتغيرات في السعر تكون اكثر وضوحا من التغيرات في الدخل، نتيجة لتأثرها السريع والموالي في حين أن التغيرات في الدخل تأتي تدريجية وتأثيرها في الطلب السياحي يظهر بعد مضي سنوات².
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية، فضلا عن العوامل الثقافية والسياسية ، ومن هنا تأتي صعوبة التعامل مع القطاع السياحي حيث يعتمد على أشياء يصعب على الدول التأثير أو التحكم فيها أو التنبؤ بها ، وتأتي مرونة الطلب السياحي من درجة استجابته للتغيرات في الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

¹: نبيل الروني، "اقتصاديات السياحة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر 1998، ص12.

²: اسيا محمد الانصاري "إدارة المنشآت السياحية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص26.

- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطه بالعديد من الأنشطة الاقتصادية ، حيث تعتبر السياحة نشاطا مركبا من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها وتتأثر بها ، ومن هنا تأتي أهمية التعامل مع السياحة بالتخطيط العلمي ، حيث أن التنمية السياحية تقوم على أساس هام وهو أن الخطة السياحية يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة.¹
- السوق السياحي لا يمثل وحدة متجانسة بل يمثل فكرة مرئية تتكون من عدة أسواق جزئية أو فرعية لأنه من أكبر الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها جهاز السياحة الرسمي في أي دولة هو التعامل مع السوق السياحي كوحدة واحدة، وبالتالي يحاول إرضاء جميع السائحين بمنتج سياحي واحد، فالسوق السياحي الجغرافي سواء كان دولة مصدرة للسائحين أو جزءا من دولة أو منطقة مكونة من عدة دول تتكون من عدة أسواق تعرف باسم شرائح السوق وهي مجموعة من المستهلكين ذات خصائص سلوكية متماثلة، ويعني ذلك أن مجموع المستهلكين المتماثلين المكونين لشريحة السوق تتميز بعادات شرائية متماثلة أو متشابهة، ومن هنا فإن الطلب السياحي هو المد الخارج من السوق السياحي وهو مزيج من عدة عناصر متباينة ، بل قد تكون متناقضة وهذه العناصر هي الرغبات والحاجات والأنواق والتوقعات والدوافع وغيرها من الأشياء التي تحرك الإنسان اتجاه السفر والسياحة وتحدد سمات ونوعية سفره.
- السياحة تعد نشاطا اقتصاديا متزايدا أو ذو طبيعة متضاعفة وبشكل اضطراري وبصفة خاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام السياحي، وهذا يرجع الى أن السائحين يقدمون على الانفاق وتحويل نقودهم الى العملات المحلية في الدول المضيفة لهم من أجل تسديد تكاليف التي يحتاجون إليها أثناء فترة الإقامة من إيواء ومأكل ومشرب ومصاريف انتقال أو دخول المزارات

¹: عصام حسين الصعيدي " نظام المعلومات السياحية"، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص129.
شرفاوي عائشة مرجع سابق ذكره، ص8.

السياحية والترفيه إضافة الى مشتريات السائح من هدايا لدى عودته، وبناء عليه فإن الانفاق السياحي من خلال العملة الصعبة المحولة الى العملة المحلية تنتقل عبر قنوات ومستويات متعددة، سواء كانت هذه القنوات أشخاصاً أو مؤسسات يتعامل معها السائح مما يعني تداول النقود لأكثر من مرة، لذلك فإن الدخل السياحي يتزايد في الدول المضيضة التي يمكنها أن توفر كافة متطلبات صناعة السياحة في هذه الحالة يعبر عن هذا الدخل بالدخل السياحي التزايد أو المطرد¹.

المطلب الثالث: أنماط النشاط السياحي

حاولت العديد من الدراسات تصنيف النشاط السياحي الى أنماط مختلفة، إما جغرافياً أو وفق الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، أو طبقاً للموسم السياحي وموقعه من فصول السنة المختلفة، أو بالنظر إلى مدة إقامة السائح التي يقضيها، أو وفق الغرض من القيام بالرحلة السياحية. ومن المدارس التي اهتمت بقضية تصنيف النشاط السياحي، "المدرسة الاسبانية" التي تنظر الى النشاط السياحي على أنه إنتاج اقتصادي، لأنه يشبع بعض حاجات الإنسان، لذلك فإن سوقها يتأثر بتقلبات العرض والطلب، فوفقاً لهذه الدراسة يمكن تصنيف السياحة حسب المعايير التالية²:

¹ : يسرى دعبس "صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2003، ص ص 511-512.

² : عثمان محمد غنيم وبثينة نبيل سعد "التخطيط السياحي" دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 1999، ص 23. ماهر عبد العزيز، مرجع سابق ذكره ص 49.

أولاً: طبقاً للمنطقة الجغرافية التي يقدم منها السائح والمنطقة التي يقصدها

وفقاً لهذا المعيار يمكن تصنيف السياحة إلى البلد الذي يقدم منه السائح، هل هو بلد أجنبي أو من منطقة داخل البلد؟ وهو نفس التقسيم الذي اعتمدته المنظمة العالمية للسياحة ومنظمة الأمم المتحدة. فيمكن التمييز بين :

- السياحة الخارجية: التي يغادر السياح موطنهم الأصلي إلى بلد آخر لقضاء فترة مؤقتة في بلد آخر.
- سياحة الاستضافة: تمثل قدوم السياح من بلاد أخرى تعد موطنهم الأصلي وتستقبلهم بلد معينة.
- السياحة الداخلية: لا يغادر فيها السياح الموطن الأصلي، بل يتنقلون داخل حدود بلدهم.

من خلال هذه المفاهيم يتبين أن الفرق بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية يتمثل في المكان الذي يقصده السياح، هل هو داخل حدود البلد أو خارج الحدود؟ ونشير في هذا الصدد إلى أن الكثير من الباحثين يعتبرون السياحة هي الزيارة التي يقوم بها الشخص خارج الوطن، دون الاعتداد بالسياحة الداخلية، كون السياحة الخارجية تعتبر مورداً من موارد النقد الأجنبي، وبالتالي تعزيز موارد ميزان المدفوعات، في حين أن السياحة الداخلية ماهي إلا إعادة لتوزيع الدخل الوطني دون زيادته، وهذا في واقع الأمر مغالطة لأن انتقال الثروة من شخص لآخر، على اعتبار أن دور السياحة الداخلية يكمن فقط في إعادة توزيع الدخل سوف يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وهذا بفعل الأثر المزدوج لمضاعف الاستهلاك والاستثمار من جهة، والمعجل من جهة أخرى، وتشير بعض الإحصاءات في الدول الصناعية

المتقدمة الى تنامي السياحة الداخلية، ففي ألمانيا وكندا فاقت الدخول الناتجة عن السياحة الداخلية تلك الناتجة عن السياحة الخارجية¹.

ثانيا: طبقا للكيفية التي يقضي بها السائح وقته

فحسب هذا المعيار قد يطلب السائح اما الإقامة في مكان معين لمدة طويلة أو التنقل باستمرار بين أماكن مختلفة وقضاء فترة قصيرة من الوقت في كل مكان منها، و يمكن التمييز بين²:

1. سياحة الإقامة: وهي خاصة بالسياح الذين يقضون عطلة تزيد مدتها عن شهر يقضونها في

مكان معين، وهذا النوع من السياح يتسمون بسمات واضحة، أبرزها انهم من المتقاعدين أو ذوي

المعاشات المحدودة، هؤلاء السياح يميلون الى اختيار الأماكن الأكثر هدوء والتي تمتاز بمناخ

معتدل. كما أنهم يختارون الموسم الذي لا يقع في الموسم المسمى بـ "موسم الذروة" وهو الفترة

التي يصل فيها حجم الطلب السياحي الى أقصاه.

2. السياحة الموسمية: وهي السياحة التي تقع في موسم معين، يقضي فيها السياح عطلة لا تتجاوز

مدتها شهرا واحدا يقضونها دوما في نفس المكان.

3. سياحة التنقل: في هذا النوع من السياحة يتنقل السائح طيلة المدة التي يقضيها الى عدة أماكن

دون أن يمكث في كل منها لأكثر من خمس ليال.

من خلال هذه المفاهيم الثلاثة يتبين الفرق بين كل منها، فبالنسبة للمفهومين الأول والثاني ينحصر

الفرق في المدة التي يقضيها السائح في مكان السياحة، ناهيك عن نوعية السياح بالنسبة للسن، ومستوى

¹ : أحمد محمود مقابلة، "صناعة السياحة" دار كموز المعرفة العلمية، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص19.

² : محمود فوزي شعوبي "السياحة والفندقة في الجزائر" أطروحة دكتوراه، 2006-2007، جامعة الجزائر 03، ص 21.

الموارد المالية، التي تختلف بين كلا النمطين، أما بالنسبة للمفهوم الأخير فيظهر جليا أن هناك اختلاف عن النوعين السابقين من حيث الباعث على القيام بالسياحة.

ثالثا: طبقا لطبيعة الموسم السياحي

وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف السياحة الى ثلاث أصناف:

1. **السياحة الشتوية:** هي السياحة التي تكون في فصل الشتاء من السنة.
2. **السياحة الصيفية:** هي السياحة التي تكون في فصل الصيف من السنة.
3. **سياحة المناسبات:** هي السياحة التي تقوم على الاحتفال بأعياد معينة ذات نمط خاص، ذات طابع ديني كالحج الى مكة والمدينة لدى المسلمين، والفاتكان لدى المسيحيين، أو ذات الطابع الرياضي أو الفولكلوري.

رابعا: طبقا للبواعث (الأهداف)

يمكن التمييز بين الأصناف التالية

1. **السياحة الثقافية:** وهي السياحة التي يقوم من خلالها السياح بمعرفة أشياء جديدة وأشخاص جدد.
2. **سياحة الاستجمام:** وهي السياحة التي يسعى الشخص من خلالها للراحة والهدوء، وذلك بممارسته لأنشطة تختلف عن تلك التي اعتاد القيام بها.
3. **السياحة الرياضية:** هي السياحة التي يكون القصد منها ممارسة أنواع معينة من الرياضة.

خامسا: طبقا للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للطلب: يمكن التمييز بين الأصناف التالية

1, سياحة ممولة ذاتيا: وتمثل اعتماد السائح على ماله الخاص.

2,السياحة الاجتماعية: ويغطي هذا النوع شرائح كبيرة من الأشخاص الذين يتجهون للفعاليات

السياحية التي تنشئها الدولة لتوفير تسهيلات خاصة.

3,سياحة الشباب.

سادسا: المدرسة النمساوية

حددت المدرسة النمساوية أشكال السياحة وأنماطها على ضوء البواعث والرغبات لدى السائح، والهدف

من القيام بالرحلة، وفصلت هذه المدرسة بين أنماط السياحة وأشكالها، وبناء على ذلك حددت أنماط

السياحة على النحو التالي¹:

- السياحة الثقافية.
- سياحة الاستجمام.
- السياحة الاجتماعية.
- السياحة الرياضية.
- السياحة الاقتصادية.
- السياحة السياسية.

¹: محمود كامل "السياحة الحديثة علما وتطبيقا" الهيئة العلمية المصرية للكتاب، مصر 1975، ص 42.

وقد حددت المدرسة النمساوية أشكال السياحة على ضوء أسباب السياحة كما يلي¹:

- السياحة الداخلية والسياحة الخارجية وتعتمد على موطن السائح.
- الأثر الاقتصادي للسياحة.
- مدة الإقامة، أو طول الأمد.
- عدد السياح، فردية (أفراد) أو جماعية (جماعات).
- حسب وسائل النقل، برية، بحرية، جوية.

المبحث الثاني: الأهمية المختلفة للنشاط السياحي

للنشاط السياحي أهمية كبيرة ما جعله يحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أهمية النشاط السياحي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وكذا البيئية.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي

تتزايد أهمية النشاط السياحي في حياة الشعوب والدول والتي يشكل بالنسبة لها مصدرا رئيسيا من مصادر دخلها القومي، وعنصرا هاما في اقتصادها الوطني، نظرا لدورها البارز في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

¹: ماهر عبد الخالق السيبي "مبادئ السياحة" الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مجموعة النيل العربية، 2001، ص42.
- محمد منير حجاب "الاعلام السياحي" الطبعة الأولى، القاهرة مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص48.

تتمتع السياحة بإمكانيات كبيرة ودور تنموي باعتبارها رافداً لنفقات الزائرين القادمين من الخارج نظير ما ينفقونه على خدمات السفر والرحلات والزيارات المنظمة مسبقاً، والإقامة والمأكل والمشرب والنقل والترفيه والنشاطات الثقافية والرياضية والتسوق وغيرها من الأنشطة المختلفة والتي تجسد علاقة السياحة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتبرز أهمية السياحة خلال الدور الذي تلعبه في تحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك بدراسة آثارها الاقتصادية على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني والمتمثلة فيما يلي¹:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات وذلك بما ينفقه السواح من العملات الصعبة أثناء إقامتهم.
- زيادة مستوى الدخل الوطني.
- الرفع من إيرادات الدولة لما تجلبه من ضرائب معتبرة للبلد السياحي.
- خلق فرص عمل جديدة في المناطق السياحية وبالتالي امتصاص نسبة البطالة.
- تحقيق التنمية الإقليمية والوطنية.
- مضاعفة حجم الاستثمارات السياحية التي تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة المداخل.

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي

تبرز أهمية السياحة اجتماعياً وثقافياً كما يلي:

¹: زيد سلمان عبوي "السياحة في الوطن العربي" دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2008، ص

أولاً: الأهمية الاجتماعية

تكمن أهمية النشاط السياحي من الناحية الاجتماعية فيما يلي¹:

- تعمل على رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم.
- تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين الى جانب الزائرين.
- تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.
- تنمي لدى المواطنين الشعور بالانتماء الى الوطن وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر.

• الاندماج لغويا وثقافيا بين أفراد المجتمع في الدولة السياحية.

• تعميق أواصر الصداقة بين مختلف الشعوب.

ثانياً الأهمية الثقافية

لنشاط السياحي أهمية ثقافية نذكر منها²:

- تعتبر السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات بين الشعوب، وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح.
- تساهم في نشر الثقافات بين الشعوب وحضارات الأمم بين الأقاليم المختلفة، وتوطيد العلاقات بينهم.

¹: محمود كامل مرجع سابق ذكره، ص 50.

²: مخلوفي عبد السلام " دور السياحة في التنمية المحلية"، الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعات التقليدية في الجزائر، دار الثقافة، بشار 2003، بتصرف ص 4.

- توفير التمويل اللازم للحفاظ على التراث والمواقع الاثرية والتاريخية، والتي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة.
- تساعد السياحة على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة عليها، وبالتالي زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

المطلب الثالث: الأهمية السياسية والبيئية

أولاً: الأهمية السياسية

- تساهم في الاتصال بين الشعوب مما يقلل من الفوارق في الآراء والاتجاهات حول المواقف الدولية، الأمر الذي يعزز التعاون بين الدول.
- تساهم في تحقيق وترسيخ الثقة والاحترام بين الدول.
- تساهم في نشر مبادئ السلام العالمي، من خلال تحقيق الحوار ومعرفة الآخر، وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة.
- ان النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في معالجة الكثير من المشكلات السياسية.

ثانياً: الأهمية البيئية

- ترتبط السياحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية، وبالتالي تكمن أهميتها البيئية فيما يلي:¹
- تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية.

¹: عوينان عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 27.

- تبذل الدولة جهودا كبيرة لتوفير حماية للمدن والقرى والمناطق الاثرية الجمالية، لأنها تعد جاذبة للسياح.
- تعمل على زيادة الوعي بأهمية الطبيعة لدى السائح وأصحاب المشاريع وكذا الحكومة والسكان المحليين.

المبحث الثالث: السوق السياحي ومكوناته

يعتبر السوق السياحي العنصر الاستراتيجي في العملية التسويقية، فبدونه يعتبر التسويق السياحي مجردا من عناصره الأساسية التي تساهم الى حد كبير في تطوره وفعاليته، لذا من خلال هذا المبحث سنتناول كل من مفاهيم العامة للسوق السياحي، كما سنتطرق الى كل من الطلب والعرض السياحي ذلك لارتباط السوق السياحي بقوتهما.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السوق السياحي

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على السوق السياحي وذلك من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة به.

أولاً: تعريف السوق السياحي

قبل التطرق الى تعريف السوق السياحي لابد من التعرف على السوق بصفة عامة والذي يمكن تعريفه على أنه " المكان الذي يلتقي فيه كل من الطلب بالعرض".

أما فيما يخص تعريف السوق السياحي فيقصد به: " كافة الأفراد والمؤسسات التي تسعى لإشباع رغبات وتلبية حاجات معينة في أقطار أو أماكن سياحية تقدم عددا من المنتجات السياحية التي قد ترتبط بموقع

أثري وديني وثقافي، ومن خلال وسائل المساعدة كالنقل بأنواعه والفنادق والمطاعم وغيرها. كما يتضمن

السوق السياحي مستويات السياحة المختلفة والتي تضم السياحة المحلية والإقليمية¹

كما عرفه الكثيرون من خبراء السياحة وعلمائها بأنه "مكان التقاء الطلب السياحي بالعرض

السياحي، حيث أن مكان الالتقاء يمكن أن يكون في دولة السائح أي الدولة المصدرة للسائحين التي

تمثل الطلب السياحي، وأيضاً في دولة الزيارة المستقبلية لهم وتمثل في نفس الوقت العرض السياحي²

مما سبق يمكن أن ينقسم السوق السياحي الى نوعين رئيسيين هما³:

1. السوق الخارجي: يمثل الدول المصدرة للسائحين حيث يلتقي السائحون المرتقبون أو وكلاء السياح

الدوليين أو مديرو مؤسسات السياحة العالمية مع مندوبي ومديري مؤسسات السياحة ووكالات السفر

بالدول المستقبلية أو المضيقة لهم، لعرض برامجهم السياحية من خلال الجهود التنشيطية التي يقومون بها

في هذه الأسواق لبيع هذه البرامج وإجراءات التعاقدات السياحية مع مؤسسات ووكالات السياحة والسفر

العالمية، ويتركز هذا السوق في الدول الصناعية الكبرى مثل دول أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض دول

الشرق كاليابان والصين وغيرهما.

2. السوق الداخلي: تمثله الدول المستقبلية للحركة السياحية حيث يلتقي السائحون سواء الدوليين أو

الداخليين مع بائعي الخدمات السياحية في مختلف المناطق الأثرية والسياحية للحصول على احتياجاتهم

وإشباع رغباتهم السياحية.

¹: محمد عبيدات "سلوك المستهلك مدخل استراتيجي"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 41.

²: صبري عبد السميع "التسويق السياحي والفندقي، أسس علمية وتجارب عربية" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 60.

³: مرجع نفسه 60-61.

ثانياً: تقسيم السوق السياحية

يعنى بتقسيم السوق هو كافة الإجراءات اللازمة لتقسيم السوق الكلي للسياحة على أسواق فرعية أو جزئية ذات خصائص أو سمات ومواصفات تاريخية وغيرها، واختيار ذلك العدد من الأسواق السياحية الفرعية التي يمكن استهدافها من خلال مزيج تسويقي سياحي يناسب الأذواق والقدرات الشرائية أو الرغبات والدوافع الموجودة لدى الأفراد والمؤسسات ذات الصلة أو تلك الجهات الراغبة في السياحة بهذا المكان أو الموقع أو الموضوع السياحي¹.

1. قواعد تجزئة السوق السياحي

يمكن تجزئة السوق السياحي حسب القواعد التالية²:

1.1. الإجازات بشكل عام: تكون الإجازة لمدة أسبوعين إلى ثلاث أسابيع، لكن هناك جولات سياحية تمتد في بعض الأحيان الى ستة أسابيع، وهناك بعض المواقع والمنتجعات تكون الزيارة فيها في أوقات معينة، في حالة أن السياح هم من فئة الموظفين أو ممن لديهم أبناء في المدارس فإن سياحتهم تكون متأثرة بتلك الإجازات.

2.1. الهدف من الزيارة: يشكل السائحون الذين يمارسون مختلف أنماط السياحة شرائح سوقية تبعا لهدف من الزيارة، ففي الأسواق السياحية المصدرة يتجمع السائحون في جماعات، فالمسافرون للسياحة الأثرية أو التاريخية يرتبطون معا بخصائص فكرية واتجاهات شخصية معينة، كذلك المسافرون بغرض الترفيه

¹: محمد عبيدات "التسويق السياحي مدخل اقتصادي متكامل"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص 42.

²: فراح رشيد، بoudle يوسف، "دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي" مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012، ص ص 103-104.

والاستجمام فإنهم يبحثون عن الراحة والهدوء ويميلون الى ممارسة الأنشطة الترفيهية، إما الراغبون في السياحة العلاجية فيكونون أيضا شريحة أخرى وهكذا باقي الشرائح السياحية الأخرى¹.

3.1. قاعدة الطلب: إن قاعدة الطلب تقسم السياح الى أصناف مختلفة مثل الأسواق الرئيسية أو الثانوية وأسواق الفرص، إن الأسواق الرئيسية هي تلك المناطق المصدرة للسياح بأعداد كبيرة، والتي يأتي منها معظم الدخل السياحي للبلد المقصود، أما الأسواق الثانوية فهي تلك التي توفر جزءا لا بأس من السياح والدخل السياحي والتي لها إمكانيات أكبر بكثير، وأسواق الفرصة هي مناطق واضحة ومميزة من البلد المقصود، ولذلك هذه القاعدة من التقسيم تخصص ثقل مناسب للطلب المتولد من قبل السياح.

4.1. العامل الديموغرافي: يمكن أن ينقسم السياح في الأسواق السياحية إلى شرائح تبعا للسن حيث تكون كل مرحلة عمرية مثل مرحلة الشباب أو الرجولة أو الكهولة شريحة خاصة بها، وكل شريحة من هذه الشرائح لها خصائصها التي تميزها، كذلك تبعا للجنس فالرجال يمثلون شريحة سياحية، بالإضافة إلى كل من الوظيفة والحالة الاجتماعية والدين، كاعتبارات مهمة في تقسيم السوق السياحية².

5.1. القاعدة الاقتصادية والاجتماعية: هذه القاعدة في تقسيم السياحة تصنف على أساس الحالة الاقتصادية، وتطور المنطقة والتعليم.

6.1. العامل النفسي ونمط الحياة: هذه القاعدة الخاصة لتقسيم السوق السياحية وجد بأنها أكثر دقة وحساسية، في هذا القسم يكون نمط الحياة الشخصية، الدوافع والمعرفة وهي اعتبارات مهمة.

¹: صبري عبد السميع "التسويق السياحي والفندقي"، أسس علمية وتجارب عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 62.

²: محمد عبيدات مرجع سابق ذكره، ص ص: 45-46.

ولتكن أكثر تحديداً فإن نمط الحياة اتضح بأنه جانب مهم في هذا الصنف من التقسيم، ويتم التأييد من قبل علماء النفس بأن السياح يتأثرون بأنماط حياتهم.

بالرغم من وجود عدد من المتغيرات تؤثر على تجزئة السوق السياحي، إلا أن نمط الحياة يشغل حيزاً ذا أهمية خاصة، وهذا يرجع إلى حقيقة أن قرارات السفر مرتبطة بشكل مباشر بنمط الحياة وعادات الفرد، فلا تكفي قدرتنا فقط على زيادة مكان أو موقع السياحي، فهناك أكثر من مؤثر يولد رغبتنا بالسفر، فنحن لدينا تقليد عائلي يتمثل بالسفر، لذلك يبرهن نمط الحياة على كونه العامل المسيطر، وبأن يصبح متغيراً مهماً لتجزئة السوق.

2. معايير تجزئة السوق السياحية

يتطلب الإنفاق الاستثماري على المواقع السياحية¹ في أي بلد وما يرتبط به من إقامة الفنادق والمطاعم وتطوير البنية التحتية والفوقية وفق عدد من المعايير اللازمة لإنجاح عملية التجزئة الفعالة للسوق السياحي الكلي كما يلي:

- وجود عدد كافٍ من المترددين على الموقع أو الفندق وغيره مما يبرر المبادرة لتصميم إستراتيجية تسويقية سياحية للموقع أو الفندق، بناءً على ذلك فإن التكاليف الفعلية لإدارة وتسويق موقع أو فندق أو غيرهما من المنتجات السياحية يجب أن تكون أقل بكثير من الإيرادات المتوقعة لهذا المنتج السياحي وخلال فترة زمنية محددة حتى يمكن تبرير الجدوى الاقتصادية للإنفاق على هذا الشأن السياحي.

¹: صبري عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- صفة الاستقرار النسبي في خصائص وقدرات السياح المحتملين لهذا الموقع أو المنتج السياحي يعتبر من الأمور الهامة جدا عند الاستثمار بهذا الموقع أو المنتج، وما تجدر الإشارة إليه هنا أن خصائص ومواصفات السياح المحتملين وحتى الحاليين لا تتغير بسرعة كبيرة كونها مزيجا حضاريا وثقافيا وأثريا ودينيا وغيرها لا تتغير إطلاقا في أهميتها وقيمتها على مر العصور.
- إمكانية تحديد خصائص ومواصفات وأذواق المترددين الحاليين والمحتملين على هذا الموقع أو ذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية.
- إمكانية الوصول إلى السياح المحتملين وفي أسواقهم المتنوعة بمزيج ترويجي فعال يراعي خصوصيات كل سوق جغرافية معينة من حيث ما يجب توجيهه من وسائل ترويجية لهذا السوق أو ذلك.

المطلب الثاني: الطلب السياحي

يعد النشاط السياحي كباقي الأنشطة الاقتصادية التي تخضع لقوى العرض والطلب في الأسواق السياحية سواء كانت الداخلية أو الخارجية، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم النقاط التي نوضح مدى أهمية الطلب السياحي.

أولاً: مفهوم الطلب السياحي:

يعرف الطلب من وجهة نظر اقتصادية بأنه "رغبة المستهلك باقتناء السلع والخدمات ودفع الثمن عنها في وقت ومكان معينين، ويجب أن يكون الطلب مقرون بالقدرة على الدفع الكلي"¹، أما تعريف الطلب السياحي فيتمثل في:

- المجموع الإجمالي لأعداد السياح الذين يستخدمون المنشآت السياحية سواء كانوا من المواطنين أم كانوا قادمين من البلدان المجاورة أو البعيدة.
- عدد السياح الذين يصلون إلى منطقة القصد السياحي ويستعملون مرافقها ويطلبون خدماتها ويشاركون في أنشطتها.
- الطلب الحالي والمحتمل على منتج سياحي معين من وجهة نظر دوافع السفر، وبمعنى آخر فإن الطلب السياحي يعني أولئك الذين يسافرون إلى منطقة معينة لإشباع رغباتهم في فترة معينة وبسعر معين².

¹: سعد إبراهيم حمد "واقع العرض والطلب السياحي في العراق"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 01، العدد الموصل، 2011، ص 306.

²: بلاطة مبارك "سوق الخدمات السياحية" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ العدد 4، جامعة الجزائر، 2005، ص 157.

ثانياً: أنواع الطلب السياحي

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الطلب السياحي¹:

1.الطلب السياحي العام:وهو الطلب على إجمالي الخدمات السياحية أو على السياحة بشكل عام بغض

النظر عن النوع والوقت أو المدة.

2.الطلب السياحي الخاص: يرتبط هذا النوع من الطلب ببرنامج سياحي معين يجده السائح لإشباع

رغباته واحتياجاته، واختص ذلك بإشباع رغبات السياح.

3.الطلب السياحي المشتق: يرتبط هذا النوع من الطلب على الخدمات السياحية المكملة أو المكونة

للبرنامج السياحي، مثل الطلب على الفنادق، الطلب على شركات الطيران والنقل السياحي، تسعى الدول

السياحية لتحويل الطلب المشتق إلى طلب خاص ثم طلب عام عن طريق توفير برامج سياحية متنوعة

وبأسعار مختلفة كذلك.

كذلك يمكن التفرقة بين نوعين من الطلب السياحي²:

1.3.الطلب السياحي الفعال (الحالي): وهذا النوع من الطلب هو طلب صريح من جانب السائح لتوافر

عوامل أهمها الرغبة، وقت الفراغ، والقدرة على الدفع، فضلاً عن الظروف المناسبة الأخرى المحفزة للطلب

والدافعية للتعاقد، ويمثل هذا الطلب إجمالي عدد السياح الداخلين والقادرين على دفع النفقات السياحية

والمستعدين للقدوم إلى البلد أو منطقة المعنية خلال فترة زمنية معينة.

¹: محمد أحمد الحضري "التسويق السياحي، مدخل متكامل" مكتب مديولي، القاهرة، مصر، 1989، ص51.

²: محمد أحمد الحضري، مرجع سابق ذكره، ص53.

2.3. الطلب السياحي الكامن: وهو طلب ينقصه أحد عناصره الأساسية، بمعنى لا تتوفر حاليا لدى

السائح أحد هذه العناصر:

- القدرة على دفع تكاليف الرحلة السياحية أو البرنامج السياحي.
- الرغبة في التعاقد على البرنامج السياحي.
- عدم حصول السياح على المعلومات المناسبة.
- عدم توافر الظروف المناسبة والمحفزة.
- ضعف وسائل الإعلام والإعلان والترويج.

من ثمة يمكن تحويل الطلب السياحي الكامن إلى طلب سياحي فعال بواسطة تنويع البرامج السياحية وتخطيط أسعارها وتثقيف السياح وزيادة وسائل الإعلان والدعاية والترويج والإشهار وتوفير كافة وسائل المواصلات الممكنة وتوفير مختلف الخدمات والتسهيلات بمختلف الأسعار والدرجات.

ثالثا: العوامل المساعدة على زيادة الطلب السياحي

هناك مجموعة من العوامل تتمثل في¹:

- الارتفاع المستمر في الدخول حيث يشجع زيادة الدخل على الاستفادة من الخدمات السياحية و الترحال واكتساب المعارف والخبرات.
- الهجرة من الريف إلى المدينة وخاصة في الدول النامية والتي تجعل ازدياد الطلب على الخدمات في المدينة وتعدد الحياة وهذا يساعد على تطور السياحة والسفر.

¹ : زيد سلمان عبوي مرجع سابق ذكره، ص 49.

– عليان فتحي " دراسة تحليلية لسلوك السائح الجزائري نحو المنتجات السياحية الداخلية دراسة ميدانية " أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة 02، 2016/2017، ص30

- التطور المستمر في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات وما أتاحتها من إمكانيات الانتقال السريع لأي مكان في العالم إذ أن تطور وتقدم وسائل النقل أدى إلى إلغاء المسافات في العالم، وأصبح العالم قرية صغيرة.
- التطور المستمر في مستوى المعيشة وزيادة أوقات الفراغ وحتى العاملين في الحصول على إجازات مدفوعة الأجر.
- زيادة مستمرة في عدد السكان والذي يؤدي إلى ظهور أجيال جديدة تدخل مراحل عمرية جديدة تحتاج إلى إشباع رغباتها من الخدمات السياحية، لذلك نلاحظ أن الطلب على الخدمات السياحية هو طلب متزايد ومتنامي ومتسع، أي متزايد بتزايد عدد السياح ومتنامي في حجم الإنفاق على الخدمات السياحية، ومتسع لأنه يشمل قطاعات جديدة من الأفراد والخدمات.

ثالثاً: خصائص الطلب السياحي

يتميز الطلب السياحي ببعض السمات والخصائص التي تميزه بشكل خاص أهمها:

1. المرونة: مرونة الطلب يعني بشكل عام درجة استجابة الطلب للتغيرات في هيكل الأسعار، أو التغيرات في الأحوال الاقتصادية أو السياحية أو الاجتماعية... الخ.

الطلب السياحي عالي المرونة تجاه التغير في الأسعار، أي كلما انخفضت الأسعار في منطقة ما زاد تدفق السواح إليها والعكس صحيح، لكن ليس في كل الحالات لأن بعض المناطق السياحية الراقية جداً تبدو المعادلة عكسية، أي كلما انخفضت الأسعار كلما قل تدفق السواح إليها والعكس صحيح والسبب أن هذه المناطق مخصصة لطبقة معينة من السواح الذين يتمثلون في رجال الأعمال من الدرجة الأولى وبعض الممثلين أو المشهورين في العالم، إذ أنهم يفضلون الذهاب إلى مناطق مميزة وغالية ويعتبرونها

نوع من الفخر والتباهي، وعند انخفاض الأسعار يقل تدفق هذا النوع من السواح إلى هذه المناطق لأنهم سوف يعتبرونها أماكن عامة لكافة الناس.

2. الحساسية: الطلب السياحي عالي الحساسية تجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية، وتجاه الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، السائدة في الدول المستقبلة للسياحة، حيث أن مواجهة إحدى هذه الدول لأي من المشاكل الاقتصادية كانهيار النظام الاقتصادي، أو انتشار المشاكل الاجتماعية كالمجاعات والجرائم ، والكوارث الطبيعية كالبراكين والزلازل والأعاصير والسيول وغير ذلك، أو أن تعرضت الدول إلى انقلابات عسكرية أو مشاكل سياسية شديدة وغيرها، فإن المد السياحي إلى هذه الوجهات سيتقلص بالضرورة، ويمكن أن ينسحب منها تماما لأن السائح بطبعه يبحث عن المتعة والترفيه وإشباع رغباته وتلبية حاجياته في محيط بعيد عن المشاكل، أي أن المناخ السياحي في الوجهات السياحية غير ملائم للتحركات والنشاطات السياحية قد يضعف الطلب السياحي عليها، حتى وإن كانت تتمتع بمقومات سياحية كبيرة¹.

3. الموسمية: من المعروف أن للسياحة موسم ذروة وتدفق السواح يطلق عليه موسم الذروة، وموسم كساد يقل فيه عدد السواح ويطلق عليه موسم الكساد وموسم وسط.

4. المنافسة: عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في السياحة، في كثير من الحالات وخاصة الدول التي تمتلك آثار قديمة يصعب على الدول المنافسة منافستها في هذا المجال، أو الدول

¹: ماهر عبد العزيز ، مرجع سابق ذكره، ص 151.

التي تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق، وهذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات ولهذا يجعل المنافسة صعبة جداً¹.

5.التوسع: اتسع الطلب السياحي في السنوات الأخيرة لتعدد جهات الإنتاج وما يزال يتوسع وأسباب التوسع ما يلي:

- التطور التكنولوجي السريع وخصوصاً في مجال النقل.
- تطور وسائل الاتصالات ونقل المعلومات والتي شجعت على السفر للتعرف على مناطق وشعوب أخرى.
- التطور الاقتصادي وخاصة زيادة الدخل في الدول الغنية والمتقدمة صناعياً، ساعد على ازدياد عدد نسبة السكان القادرين على السياحة والسفر.
- زيادة أوقات الفراغ المتمثلة بزيادة طول عطلة نهاية الأسبوع.
- عوامل المناخ والطقس وهطول الأمطار في منطقة ما بكثرة يساعد على سفر الناس إلى مناطق أخرى تتوفر فيها الشمس، البرد والثلوج في منطقة ما يساعد الناس على السفر إلى منطقة أكثر دفئاً.
- الرغبة في تغيير نمط الحياة والتخلص من روتين العمل والحياة وخاصة في المدن الصناعية والتجارية الكبيرة.
- ترتيبات السفر العالمية المنظمة والتي وفرت الجهد والمال على المشاركين بها.
- ملكية السيارة الخاصة وفرت وسيلة للنقل سريعة ومرنة ورخيصة.

¹: سعد إبراهيم حمد ، مرجع سابق ذكره ص، 309

المطلب الثالث: العرض السياحي

يتضمن العرض السياحي جميع ما تقدمه وتعرضه المنطقة السياحية إلى سواحها الفعليين والمتوقعين والعرض السياحي يتضمن عوامل الجذب الطبيعية والتاريخية والصناعية والتي هي من صنع الإنسان أو الطبيعة، وكذلك الخدمات والسلع التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن بلد آخر أو مكان آخر، والعرض السياحي يلعب دور أساسي في تحديد قيمة المنتج بصفة عامة¹ ومكونات العرض السياحي هي:

أولاً: المقومات الطبيعية

وهي مجموعة العناصر الناتجة بفعل الطبيعة وليس من عمل الإنسان، وتتضمن عوامل الجذب والثروات الطبيعية التالية:

- الأرض من موقع، مساحة والسمات السطحية والشكل العام.
- المياه من انهار وبحيرات ومساقط مائية
- المناخ
- الغطاء النباتي
- الينابيع والعيون المعدنية والكبريتية

¹: ماهر عبد العزيز، مرجع سابق ذكره 145.

– عليان فتحي، مرجع سابق ذكره، ص 37.

ثانيا: المقومات البشرية

هذا النوع من المقومات هو من نتائج الإنسان سواء كان بالماضي أو حالياً، ويتضمن العناصر

التالية:

- الأماكن التاريخية والأثرية وبقايا الحضارات السابقة
- الأماكن التراثية والفنية وتشمل الصناعات اليدوية الفلكلورية، الأسواق التراثية، النصب التاريخية المعارض الشعبية، المكتبات....
- الأماكن الدينية كالجوامع، الكنائس، الأضرحة....
- العادات والتقاليد الاجتماعية، وتشمل الأعياد، المهرجانات، الاحتفالات، الولائم.

ثالثا: المقومات المالية والخدمية

وتشمل ما يلي¹:

1. مشاريع البنية التحتية: وهي المشاريع التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني، ومهمتها تجهيز

القطاع السياحي بمستلزمات الإنتاج الأساسية وهي:

- مشاريع البنى التحتية عامة، وتقدم مستلزمات الإنتاج الأساسية لجميع القطاعات بما في ذلك القطاع السياحي مثل الكهرباء، الغاز، الوقود، الماء، الطرق، الجسور، الإنارة الليلية....
- مشاريع الاحتياجات الأساسية للحياة العصرية مثل البنوك، الأسواق، قاعة الحلاقة، الصيدليات، الشرطة السياحية...

¹: مروان السكر "الاقتصاد السياحي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص209.

- مشاريع بنى تحتية متخصصة، أي أنها تخصص خدماتها للقطاع السياحي فقط، مثل مناطق التخييم، وكلاء السفر والسياحة، مراكز الاستعلامات السياحية، محلات تأجير الوسائل الرياضية المخصص لممارسة بعض أنواع الرياضات مثل التزلج على الجليد أو الماء أو تسلق الجبال.

- النقل بمختلف أنواعه، البري، البحري، الجوي.
- مشاريع البنى التحتية: وهي المشاريع السياحية التي تقدم خدماتها مباشرة للسياح وتشمل، المدن السياحية، مشاريع الإيواء بمختلف أنواعها، المطاعم، أماكن الترفيه والتسلية.

2. خصائص العرض السياحي

للعرض السياحي خمس خصائص أساسية هي¹:

- عدم القدرة على تغيير المكونات الأساسية للعرض السياحي، ولكن من الممكن تطوير وتحسين الخدمات السياحية المرتبطة بكل عنصر من عناصره الرئيسية.
- العرض السياحي قليل المرونة لأنه لا يتأثر بسهولة بالتغيرات الأخرى مثل حركة السائحين أو الليالي السياحية أو سعر السلعة السياحية.
- العرض السياحي يمثل سلعة غير ملموسة، بعكس السلع المادية الأخرى التي يمكن تمييزها بوحدة القياس المختلفة.
- السلعة السياحية لا تنتقل إلى مستهلكها ولكن المستهلك هو الذي ينتقل إليها لاستخدامها أو استهلاك الخدمات الخاصة بها.

¹: لمياء السيد حفنى، فتحي شرقاوي "التسويق السياحي" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 31-

3. مكونات العرض السياحي

بالنظر لتعدد وتنوع وتداخل العناصر المكونة للعرض السياحي، فقد تعددت الدراسات التي اهتمت بتصنيف العرض السياحي ومن بين هذه التصنيفات نذكر ما يلي:

1.3. تصنيف روبير لانكار (Robert Lanquard): لقد صنف العرض السياحي في ثلاثة عناصر أساسية¹:

- مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية والتاريخية التي تجلب السائح للاستمتاع بها.
- مجموعة التجهيزات والوسائل التي لا تعتبر العامل الأساسي في جلب السياح، غير أن عدم توفرها يمنع السائح من السفر، كوسائل النقل المختلفة، وسائل الإيواء المطاعم والتجهيزات الثقافية الرياضية والترفيهية.
- مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات السفر ذات العلاقة مع وسائل النقل.

2.3. تصنيف محمد سعيد المصري: لقد صنف العرض السياحي إلى ثلاثة عناصر رئيسية وهي²:

1.2.3. عناصر الجذب السياحي: وهذه العناصر تنقسم إلى مجموعتين:

- عناصر الجذب الطبيعية: وتتضمن على سبيل المثال الشواطئ المتميزة، الغابات والمحميات الطبيعية، الواحات.

¹: محمد عبيدات، مرجع سابق ذكره، ص 62.

²: عبد الحفيظ مسكين " استراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2015-2016. ص 130.

• عناصر الجذب التي من صنع الانسان: مثل الآثار التاريخية القديمة، المتاحف والابنية

الأثرية، مناطق المواقع الحربية الشهيرة، المنتجعات الصحية، المزارات الرئيسية.

2.2.3. أماكن الإقامة للسائح: تتنوع أماكن الإقامة للسائح وتتعدد درجاتها ومستوياتها ومن بينها: الفنادق

العامّة، القرى السياحية، بيوت الشباب.

3.2.3. مجموعة الخدمات المساعدة: تتضمن هذه المجموعة مزيج الخدمات الإضافية المتنوعة التي

يحتاجها السائح وتنشأ مع رغبته في السياحة، وتستمر أثناء التجربة السياحية، وتنتهي مع إشباعه لهذه

الرغبة، ومن أمثلة تلك الخدمات، خدمات شركات السياحة، خدمات المطاعم وخدمات مراكز التسويق.

3.3. تصنيف المنظمة العالمية للسياحة: لقد صنفّت المنظمة العالمية للسياحة العرض السياحي في

سبعة عناصر هي:

• التراث الطبيعي: المناظر الطبيعية، الحالات الجغرافية، منابع المياه، الشواطئ،

الأنهار والصحاري، الجبال.... الخ.

• التراث الطاقوي.

• التراث البشري: المعطيات الجغرافية، ظروف الحياة، العادات والتقاليد، والمعطيات

الثقافية.

• الجوانب التنظيمية والدستورية والسياسية.

• الجوانب الاجتماعية: التركيبات والبنى الاجتماعية والعرقية للبلد، التربية، الإعلام

والإشهار.

• وسائل الخدمات: النقل، الإيواء، الإطعام.

• الأنشطة الاقتصادية والمالية.

4. مواصفات العرض السياحي: يمكن إجمال مواصفات العرض السياحي بما يلي¹:

- يعتمد العرض السياحي بشكل كبير على عنصر العمل وبنسب تفوق عرض الأنشطة الزراعية والصناعية، حيث يمتاز النشاط السياحي كونه نشاط خدماتي بصعوبة إحلال الماكنة محل عنصر العمل، ويبقى استخدام الماكنة محدود جدا في عملية تقديم الخدمات السياحية.
- يمتاز العرض السياحي بكونه خدمات أنية مباشرة في الغالب ويتم تصنيع هذه الخدمات على مدار اليوم أو حتى على مدار الساعة، وفي الغالب يتم تقديم الخدمات السياحية إمام مرأى السياح وبذلك يمتاز العرض السياحي بعدم إمكانية حجب المنتج الرديء عن المستهلك، وإن أي خطأ يقع فيه العامل سوف يكون ظاهر للعيان.
- العرض السياحي غير قابل للخرن فطالما انه عرض خدماتي فلا يمكن خزن الخدمات، وبذلك يكون عرض أنى ومباشر.
- العرض السياحي غير قابل للنقل فالمعتاد غالبا أن المستهلك ثابت والسلعة هي التي تتحرك، ويتم نقلها إلى الأسواق القريبة، وهناك بعض السلع تصل منزل المستهلك، إلا أن الحال يختلف تماما في العرض السياحي، فالعرض السياحي هو الثابت والمستهلك (السائح) هو الذي يتنقل لكي يستطيع أن يقتني الخدمات السياحية.

¹ : احمد فوزي ملوخية" مدخل إلى علم الاقتصاد" الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2008، ص157.

— محمد يونسى" سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص 30.

- العرض السياحي يخضع للمنافسة فطالما أن الحاجة للسياحة حاجة كمالية بالغالب، فإنها تخضع للمنافسة من قبل السلع البديلة، وطالما أن العرض السياحي متوفر بشكل كبير في أرجاء العالم فهناك تنافس بين البلدان على تسويق العرض السياحي، هناك تنافس على صعيد المواقع السياحية داخل البلد الواحد، وهناك تنافس على المنشآت السياحية داخل الموقع السياحي الواحد.
- يمتاز العرض السياحي بتعدد وتنوع وتداخل العناصر المكونة له، فالمنتج السياحي مزيج مركب ومعقد يتكون من العديد من السلع والخدمات والمكونات الطبيعية، وعادة ما يصعب فصل هذه العناصر والمكونات عن بعضها، فالعوامل الطبيعية تتشابك مع العوامل التاريخية والدينية والتراثية والحضارية، لتشكل بمجموعها العرض السياحي، وقد يجمع السائح بين أنماط سياحية متعددة في آن واحد، فبالإمكان الجمع بين السياحة الدينية والسياحة الاقتصادية والسياحة الموسمية في آن واحد، ففي الوقت الذي يقوم السائح بزيارة الأماكن التاريخية يزور الأسواق بهدف التبعث.
- تعدد المنتجين الذين يشاركون بالعرض السياحي، فطالما أن العرض السياحي متعدد ومتنوع وواسع وشامل، فهذا يعني أن هناك عدد كبير من المنتجين الذين يساهمون في تصنيع المنتج السياحي، ومنهم من يكون داخل حدود القطاع مثل أصحاب الفنادق، المطاعم، مكاتب السياحة والسفر، ومنهم من يكون خارج حدود القطاع السياحي مثل محطة الكهرباء، الغاز، مشاريع البنى التحتية الأخرى، وهكذا فإن لكل منتج دوره في تصنيع العرض السياحي.

خلاصة الفصل

مما سبق ذكره يمكن لنا القول أن النشاط السياحي في الوقت الحالي يعتبر صناعة قائمة بحد ذاتها، فبعد أن كانت ظاهرة إنسانية فطرية بدائية، أضحت اليوم علما نظريا ونشاطا اجتماعيا واسع الانتشار خاصة مع تحسن ظروف الحياة، كما أن لها الكثير من الآثار الإيجابية على كل المستويات خاصة الجانب الاقتصادي، غير أنها تتميز بالحساسية اتجاه الظروف المحيطة سواء داخل البلد أو خارجه.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، وأكثر المواضيع التي تخص إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، فهناك من يرى ان النمو محدد من محددات التنمية، الا أن الحقيقة أنهما عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطان اذ يقصد بالنمو حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حكم الزيادة الا اذا تحقق فيه شرط الاستمرار، وعليه فمفهومه يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة، فالدول التي يعرف دخلها القومي ارتفاعا وهو ما يزيد من مخصصات القطاعات الاقتصادية والتي يعد القطاع السياحي احدها، فالجزء المخصص من الدخل للسياحة يساهم في دفع عجلة النمو، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الى مفهوم النمو الاقتصادي وكذا سرد لأهم النماذج والنظريات المفسرة له.

سنتناول خلال هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية تتمثل في:

- المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي؛

- المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي؛

- المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، حيث يساهم في دعم اقتصاد الدول، والزيادة من نسبة تحقيقها للاكتفاء الذاتي من خلال توفير كافة الوسائل المتاحة التي تدعم المؤسسات، والشركات في تقديم أعمالها الإنتاجية، والخدمية في الأسواق، ثم العمل على قياس مدى نجاحها في الوصول إلى تحقيق قيمة الدخل المطلوبة خلال الفترة المالية المحددة، وينتج عن ذلك زيادة في قيم السوق للسلع، والخدمات والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بشكل مستمر.

مما سبق سنحاول في هذا المبحث عرض عام لمفهوم النمو الاقتصادي وكذا سرد النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي حسب ما جاءت به الأدبيات الاقتصادية ومن بين تلك التعاريف ما يلي:

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

1. تعريف: يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي¹.

ووفقاً لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

¹: جلال خشيب، "النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات" www.alukah.net تاريخ الاطلاع 2018/02/18 ص 03.

— محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم"، دار القاهرة، 2001، ص 7.

• زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

• ارتفاع معدل الدخل الفردي.

يمكن للنمو أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي.

2. مفهوم النمو الاقتصادي حسب سيمون كوزنت: عرف النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان"، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها¹.

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل ارادي، فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية.

3. مفهوم النمو الاقتصادي حسب جون ريفوار: عرفه على أنه "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة"²

¹: ربيع نصر، "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 05.

²: لمزيد من المعلومات أنظر:

-Jean Rivoire, "l'économie de marché que sais –je ?", édition dahleb, Alger 1994, p 79.

-توفيق عباس عبد عون المسعودي، "دراسة في معدلات النمو للأزمة"، مجلة العلوم الاقتصادية، ال عدد26، المجلد السابع، نيسان 2010 ص28.

4. مفهوم النمو الاقتصادي حسب كل من الاقتصادي R.HARROD و E.DOMAR: "إذا افترضنا أن النمو يسير باتجاه التوازن، فيجب أن يتمشى معدل الادخار الذي يحدد قيمة رأس المال الصافي المتوفر مع معدل الزيادة في الطلب على رأس المال، فزيادة الادخار تؤدي إلى نمو سريع في رأس المال المتوفر مما يخيّب آمال شركات الأعمال ويقلل من استثمار رؤوس الأموال، وهذا ما يقود الاقتصاد إلى حالة كساد، أما قلة الادخار فإنها ستعيق النمو الاقتصادي، ولهذا السبب بدا الاقتصاد كما لو كان متوازنا على حافة سكين ولم يكن واضحا كيف يمكن المحافظة على مسارات نمو مستقرة"¹

كانت كتابات هذا الأخير هي جوهر الجدل القائم حول تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى انه عبارة عن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي بما يحقق الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي².

بالتعمق في هذه التعاريف نجدها تحتوي على عدة نقاط مهمة وجب التطرق إليها لضبط مفهوم النمو الاقتصادي بشكل أدق، فالنمو الاقتصادي لا يعنى بحدوث زيادة في الدخل القومي فقط، بل يجب أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، فنمو هذا الأخير بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة الناتج القومي أو الدخل القومي في هذا البلد إلا انه لم يحقق نموا اقتصاديا.

أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، و أن تتسم بالاستمرارية على المدى الطويل وليس لفترة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها. مما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي يركز على

¹: العوادي ساعد، "تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2015"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 02، ص 40.
- فريدريك شرر، تعريب علي أبو عمشة "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"، العبيكان، 2002، ص 18 ص 19.

²: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية 2010، ص 77.

الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

ثانياً: أهمية النمو الاقتصادي

تتمثل أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي¹:

- يعتبر المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، ويوفر الزيادة في السلع و الخدمات وفرص العمل الإضافية.
- الزيادة في الأجور الحقيقية أو الدخل النقدية.
- القضاء على التلوث والفقر دون تناقص في مستوى الاستهلاك، الاستثمار والإنتاج.

مما سبق نجد أن للنمو الاقتصادي دور بارز في رفع مستوى الرفاهية والتحضر، من خلال تلبية حاجيات السكان، والرفع من قدرتهم الشرائية، بالإضافة إلى امتصاص جزء من مشكل البطالة وذلك بخلق استثمارات ومشاريع جديدة وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ومقياسه

أولاً: أنواع النمو

يمكن للاقتصاد أن ينمو وفق طريقتين، طريقة توسعية شاملة التي تعتمد على استخدام موارد أكثر، وطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يمكن أن نميز نوعين من النمو وهما²:

¹: محمد ناجي، حسن خليفة "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم" دار القاهرة 2001، ص10.

²: يوسف بركان، مليك محمودي "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990.2014)" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد السابع 2016 ص130.

1. النمو الشامل (croissance extensive): يعني الزيادة البسيطة في كميات الإنتاج، بمعنى زيادة الناتج المحلي الخام اقل من الزيادة في معدل نمو السكان.¹
2. النمو المكثف: (croissance intensive): وهو يعني الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام مع ثبات في معدل نمو السكان.
3. النمو الطبيعي: وهو النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء الى التخطيط وهو يتميز بالبطء.
4. النمو العابر: يتسم هذا النوع من النمو بعدم الاستمرار ويكون نتيجة عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة في تجارتها الخارجية.
- 5- النمو المخطط: يحدث نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، كما ترتبط فعاليته بعديد من العوامل:

- واقعية الخطط المرسومة
- كفاءة المخططين
- فعالية التنفيذ
- جدية المراقبة
- مشاركة المجتمع

¹: جيمس جواتني، ريجار داستروب "الاقتصاد الكلي-الاختبار العام والخاص" ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض 1999، ص 581

ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي وفوائده

يمكن حصر عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي:

1. العمل: ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

2. رأس المال: "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

3. التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية¹.

أما فوائد النمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة الرفاهية، عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان والمساهمة في القضاء على الفقر.
- زيادة الدخل القومي والذي بدوره يسمح بزيادة موارد الدولة، حيث يساعد في تعزيز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، دون المساس بمستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة.

¹: مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com تاريخ الاطلاع 2018/02/20 ص 12.

ثالثاً: مقياس النمو

يعبر عن التغير في نمو الناتج القومي الحقيقي في شكل نسبة تشير الى معدل النمو، فمعدل النمو هو التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب اليها القياس.

والنمو الاقتصادي عملية متصلة الأهداف والمنافع تتراكم من عام الى آخر مثل الأرباح المركبة التي تحصل عليها من البنك لسنوات عدة¹.

1. **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما

يستخدم عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق

في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل

النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو

المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة

لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة

فيها²,

2. **متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو

الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل

الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما³:

¹: مصطفى مقدم، بحث حول النمو الاقتصادي، مرجع سابق ص16

²: محمد ناجي، حسن خليفة" النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم ص24

³: جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات مرجع سابق ص 15.

- طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

- طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبي.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

عرف موضوع النمو الاقتصادي أهمية كبيرة لدى الباحثين الاقتصاديين لفترات متفاوتة من الزمن، إلا أنه بقي في صلب اهتمام النظريات الاقتصادية، خاصة مع ظهور النظريات الحديثة، وعليه قمنا بتخصيص هذا الجزء من الدراسة لاستعراض نظريات النمو الاقتصادي كالآتي¹:

أولاً: نظرية النمو الكلاسيكية (Classical Theory of Growth)

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك إلا أن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، حيث تتضمن هذه الأخيرة آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، إضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل، وروبرت مالتوس، والتي تصب حول الأسواق ونمو السكان على التوالي، إلا أن الكلاسيك ارتكز تحليلهم على أن التراكم الرأس مالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأس مالي والاستثمار، إلا أن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة.

اعتقد الكلاسيك أيضاً بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، فما أن تبدأ الأرباح في التراجع إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأس مالي ويستقر نمو السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وعليه فإن النتيجة الحتمية هي

¹:مدحت القرشي " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات " دار وائل لنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص ص 62-63.

الركود والذي ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب عن ذلك من قيود على

التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون¹.

1. نقد النظرية الكلاسيكية للنمو: وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية ونجمل أهم الانتقادات فيما يلي²:

1.1. الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر الادخار، وهذا يصح يصلح لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر من الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

2.1. الادخار تتوجه كلها للاستثمارات: حيث يرى البعض بأنه ليس من المعقول أن يتم توجيه كل الادخار نحو الاستثمار، استنادا لقول شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد عن الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

3.1. قوانين غير واقعية: كاستناد النظرية الكلاسيكية لقانون تناقص العوائد للأرض وكذا نظرية السكان لمالتوس، حيث قللوا من أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.

4.1. ضعف سياسة التجارة: واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا، فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد، فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اختيارات السوق تعدل من خلال الاختيار العام ومن خلال السياسات النقدية والمالية.

5.1. إهمال النظرية للقطاع العام.

6.1. تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح.

¹: يوسف بركان، مليك محمودي، مرجع سابق ص 262.

²: مدحت القريشي، مرجع سابق ص 64.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها: الفريد مارشال، فيكسل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار¹.

1. نقد النظرية النيوكلاسيكية: أهمها

- تستند على مجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط الابتكارات.
- إن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الإذخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم والسندات وغيرها.
- لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظرية "شوم بيتر" في عملية النمو.

¹: Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin: "ECONOMIC GROWTH", Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004, P2

- إن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل: الهياكل التنظيمية، الإدارية، العمل الماهر، الدوافع والمحفزات.

ثالثاً: النظرية الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون كينز (1883-1946)، الذي تمكن من إيجاد حلول مناسبة للازمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، من خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاث معدلات للنمو، وهي معدل النمو الفعلي والذي يمثل نسبة التغيير في الدخل، معدل النمو المرغوب: يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها، معدل النمو الطبيعي: وهو أقصى معدل الناتج عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المدبرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.¹

¹ :Bosserelle.E."Croissance et fluctuation," édition Dalloz, Paris, France, 1994, P 93.

- الدكتور مدحت القرشي، مرجع سابق ذكره ص73ص74.

1. نقد النظرية الكينزية: يمكن حصرها فيما يلي

- افتراض ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل وهذا غير صحيح، نتيجة إمكانية تأثير التقدم التكنولوجي بينهما.

- إن النموذج الكينزي لم يأخذ بعين الاعتبار تغير مستوى الأسعار وأسعار الفائدة.
- عدم صحة أن الاقتصاد مغلق سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة.
- عدم ثبات فرضية العلاقة بين معامل رأس المال والناتج في المدى الطويل.

انتقاد فكرة أن الاستثمار لا يؤثر على المدى الطويل، لأن الزيادة في الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج وثبات معدل النمو الطويل الأمد، كما أن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأس المال عند حصول زيادة في معامل رأس المال الناتج¹.

رابعاً: النظرية الحديثة

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية نذكر منها نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما غريك مان كيوي ودافيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل

¹ : ناصري نفيسة، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، سنة 2013/2014 ص 44

هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية ، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما رأس المادي ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية¹.

المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

يمكن تلخيص أهم ما جاءت به الأدبيات الاقتصادية حول النمو والنظريات المفسرة له فيما يلي:

المطلب الأول: نموذج hawrod-domar

يعتبر هذا النموذج توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد هارود السؤال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل اللازم لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟

¹: توفيق عباس عبد عون المسعودي: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص3

ومن جهة أخرى بحث دومار الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل¹.

ركز نموذج (هارود - دومار) على النظرية الدينامكية وعلى العلاقة بين الادخار والاستثمارات والنتائج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية، ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

- هناك توازن الاستخدام الكامل.
- الاقتصاد المغلق.
- تساوي الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار.
- الميل الحدي للادخار يبقى ثابتاً.
- معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتاً.
- ثبات المستوى العام للأسعار.
- ثبات الأسعار وكذا أسعار الفائدة.

الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ($\frac{\Delta Y}{Y}$) يعتمد على الميل الحدي للادخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$)

¹: - مدحت القريشي " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات" مرجع سابق ذكره ص74.

- العوادي ساعد "أطروحة دكتوراه" مرجع سابق ذكره ص133.

وكذلك معامل راس المال على الناتج (K/Y)، وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي¹:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s \dots\dots\dots 2.1$$

حيث أن: (S) هو معدل الادخار.

في حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: $S=I$ وعليه فإن: $i=I/Y$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، و (I) هو التغير الذي يحصل في خزين راس المال أي أن:

$$I = \Delta K \dots\dots\dots 2.2$$

المعامل الحدي لرأس المال / الناتج يساوي (K) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = K = \frac{I}{\Delta Y} \dots\dots\dots 2.3$$

من المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{I}{K} \dots\dots\dots 2.4$$

بقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K} \dots\dots\dots 2.5$$

¹: مدحت القرشي مرجع سابق ذكره ص 75.

- ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني"، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 صص 126-

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار مقسوماً على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج ويمكن صياغتها كآتي:

$$g = \frac{s}{k} \dots \dots \dots 2.6$$

حيث أن g : تمثل معدل نمو الناتج

S : معدل الادخار

K : المعامل الحدي لرأس المال على الناتج

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

من المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/الناتج ومعدل نمو الناتج، إذا كان على النمو أن يكون مستقر، ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معدل رأس المال/ الناتج¹.

الانتقادات الموجهة للنموذج:

- إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\Delta S / \Delta Y$ ومعدل راس المال الناتج (K/Y) غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

¹: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، "أساسيات الاستثمار العيني والمالي"، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان السنة

1999 ص من 85 إلى ص 96

- مدحت القرشي مرجع سابق الذكر ص76.

- كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
 - أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار وأسعار الفائدة.
 - أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج $\Delta K/\Delta Y$ غير واقعية، وخصوصا اذا دخل راس المال مرحلة تناقص العوائد¹.
- و من حيث ملائمة النموذج البلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب التالية:
- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية.
 - أن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتمثل هذه المعدلات بالانخفاض.
 - أن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
 - النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية.
 - النموذج يفترض اقتصادا مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا.
 - يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في البلدان النامية¹.

¹: العوادي ساعد " تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر " مرجع سابق ذكره ص 136.

المطلب الثاني: نموذج Solow

أولاً: مفهوم نموذج Solow

تم وضع هذا النموذج سنة 1956 من طرف Robert Solow الذي انطلق في أبحاثه من نموذج Harrod-Domar القاضي بأن النظام الاقتصادي يكون في أحسن وضع للنمو الاقتصادي المتوازن على حافة سكين على المدى الطويل، لكن النتائج المترتبة عن هذا التوازن ستؤدي إما إلى بطالة متزايدة أو تضخم طويل الأجل، وتتعلق مشكلة التوازن الرئيسية في النموذج السابق حول المقارنة بين نسبة النمو الطبيعية التي ترتبط بالزيادة في عنصر العمل مع غياب العامل التكنولوجي، ومعدل النمو المضمون الذي يرتبط بالادخار والاستثمار العائلي والمؤسسي، ولقد انطلق سولو من التناقص الذي مفاده عدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج والعمل ورأس المال، وحسب رأيه ذهاب هذه الفرضية ستؤدي إلى ذهاب خاصية حافة السكين، يدرس هذا النموذج النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل على حد سواء، حيث يعبر عن المدى الطويل بكل من المسرع المضاعف ومعامل رأس المال، ولقد وافق سولو جميع فرضيات نموذج Harrod-Domar ماعدا المتعلقة بعدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج.²

أهم الفرضيات التي يبني عليها النموذج³:

- دالة "كوب دوغلاس" هي دالة الإنتاج ذات غلة ثابتة، إذ تعتبر هذه الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج "هارود-دومار" وهي إمكانية الإحلال بين عنصري الإنتاج (رأس المال و العمل) في ظل انعدام التقدم التكنولوجي.

¹: مدحت القريشي مرجع سابق ذكره صص 77-78.

²: العوادي ساعد "تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر" مرجع سابق ذكره صص 136.

³: Ulrich Kohili "Analyse macroéconomique", De Boeck, Bruxelles Belgique 1999, p 418.

- يأخذ الاستهلاك شكل دالة "كينز" .

$$C = cY \Rightarrow S = (1 - c) Y = sY \dots\dots\dots(2.7)$$

- اقتصاد مغلق تسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجاً واحداً.
- ثبات نسبة مساهمة السكان في التشغيل، فإذا كان معدل النمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك ب (n) وذلك لأن:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L}{dt} = n \dots\dots (2.8)$$

- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال ووجود مرونة في الأسعار والأجور، كما أن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- تعتبر التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.
- اقتصاد مغلق وبالتالي لا أثر للتجارة الخارجية، بالإضافة لوجود المنافسة التامة.
- عدم وجود علاقة بين مستوى الاستثمار والادخار.
- تشغيل التام لليد العاملة ومخزون رأس المال. ذ

ثانياً: عرض نموذج Solow

تم الاعتماد في البناء النموذج على دالة الإنتاج لكوب دوغلاس و التي تخص الإنتاج على المستوى الكلي ، و التي تأخذ الشكل التالي :

$$Y = F (K, L) = K^\alpha . L^{(1-\alpha)} \dots\dots\dots(2.9)$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

يقوم نموذج سولو على منتج وحيد ينتجه مجمل الاقتصاد بمستوى إنتاج (Y_t) ، جزء يدخر و جزء

يستثمر ، و (sY_t) حجم المدخرات ، (K_t) مخزون رأس المال ¹.

كما أن الاستثمار الصافي عبارة عن معدل نمو مخزون رأس المال أي : $(K^* = \frac{dK}{dt})$

$$K^* = sY \dots\dots\dots(2.10) \quad \text{و لدينا :}$$

و المنتج ينتج بعنصري إنتاج (العمل و رأس المال)

$$Y = F(k, L) \dots\dots\dots(2.11)$$

بتعويض (2.11) في (2.10) نجد :

$$K^* = sF(K, L) \dots\dots\dots(2.12)$$

L : مستوى التشغيل الكامل .

نمو قوة اليد العاملة متغير خارجي و تزيد بمعدل نسبي ثابت (n) مع انعدام أثر التغير التكنولوجي .

$$L_t = L_0 e^{nt} \dots\dots\dots(2.13)$$

L_t : عرض العمل .

بافتراض أن التشغيل الكامل يساوي عرض العمل نعوض المعادلة (2.13) في (2.12) نجد :

$$K^* = sF(K, L_0 e^{nt}) \dots\dots\dots(2.14)$$

كما الإنتاجية الحدية للعمل تحدد بمعدل الأجر:

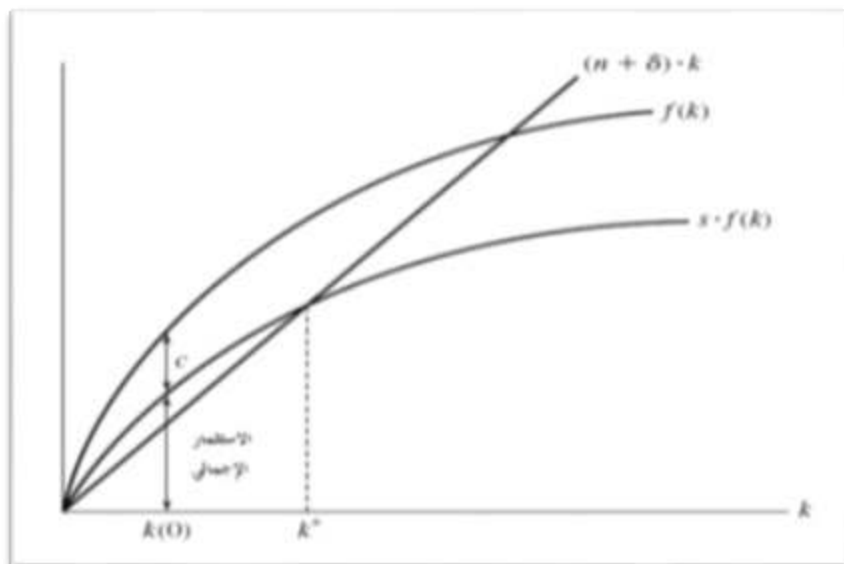
¹: عمرصخري، "مبادئ الاقتصاد الرياضي"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1989، ص 181.

$$W = \frac{dF(k,L)}{dt} \dots \dots \dots (2.15)$$

W: معدل الأجر.

فعرض العمل المتوفر يوضح من خلال العلاقة (2.13)، بالإضافة أن المردود الحقيقي للعوامل يزيد بنسبة تضمن التشغيل الكامل للعمل ورأس المال، كما يمكن استعمال دالة الإنتاج من العلاقة (2.11) لإيجاد حجم الإنتاج.

الشكل رقم (1.2): التمثيل البياني لنموذج Solow



المصدر: د.امين حواس" محاضرات في النمو الاقتصادي " جامعة ابن خلدون تيارت.ص44.

S: معدل الادخار.

يبين الشكل أن الاستثمار الإجمالي للفرد الواحد يساوي ارتفاع المنحنى $s \cdot f(k)$ عند هذه النقطة، أما الاستهلاك الفردي يساوي المسافة العمودية عند هذه النقطة والتي بين المنحنيين $f(k)$ و $s \cdot f(k)$.

ثالثاً: نموذج Solow القاعدي

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي يتكون مما يلي¹:

- الإنتاج الفردي، ويوضح من خلال العلاقة التالية:

$$Y = \frac{y}{L} = \varphi(k) = k^\alpha \dots \dots \dots (2.16)$$

حيث: $K = K/L$

- تراكم رأس المال غير الزمن من الشكل:

$$\dot{K} = \frac{dk}{dt} = I - \delta k \dots \dots \dots (2.17)$$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار و اهتلاكه بأقساط ثابتة (δ)، حيث

أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار.

- معدل نمو عنصر العمل، بافتراض أن سوق العمل متوازن.

$$\dot{K} = s \varphi(k) - (\delta + n)k \dots \dots \dots (2.18)$$

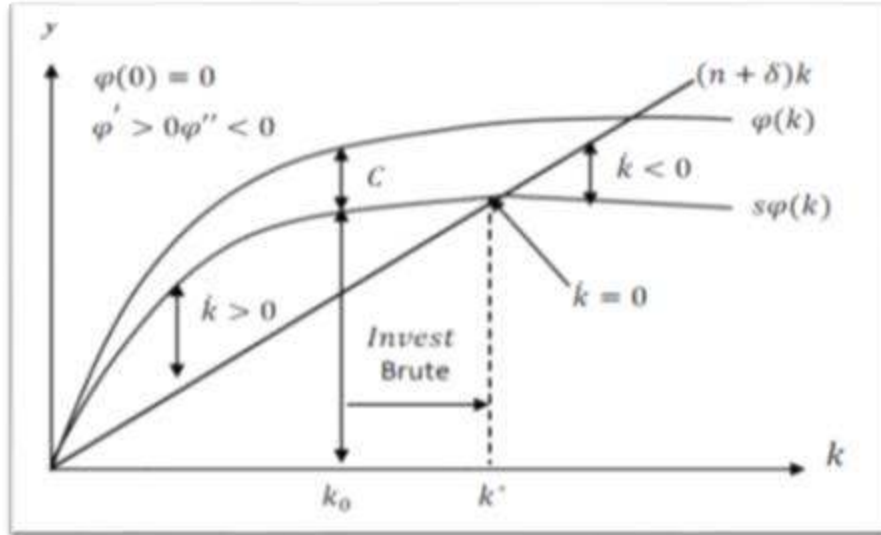
إذ تمثل المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، و هي تعبر عن الطريقة التي

يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقاً من الإنتاج والاستثمار والادخار وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا

النموذج، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي:

¹: Michel Devoly، "Théories macroéconomique، Fondement et controverses"، 2^{ème} édition، Armand Coline، paris 1998، P204.

الشكل رقم (2.2): التمثيل البياني لنموذج Solow القاعدي



Source : Charles, I. Jones introduction to economic growth.newyork.W.W.norton and company.1998.p25.

يمثل الشكل البياني الطريقة مختصرة لمعطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي، بحيث تعطى نسبة التغير في k بالفرق بين المنحنيين $[s \cdot \varphi(k)]$ و $[(n + \delta) \cdot k]$ ، وعندنا تقاطع المنحنيين نتحصل على المعادلة التالية¹:

$$\frac{\dot{K}}{K} = 0 \Rightarrow \dot{K} = 0 \quad , \quad k = k^*$$

وهي الحالة التوازنية، أما في الحالة الأخرى يكون لدينا:

$$K_0 < k^* \Leftrightarrow \dot{K} > 0$$

$$K_0 > k^* \Leftrightarrow \dot{K} < 0$$

¹: X.Rogot "La théorie de la croissance économique du long terme"، ENSAE France, 2006, pp16-18

- دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، "تطورات نظرية النمو الاقتصادي"، منتدى الاقتصاديين المغاربة، مداخلة بعنوان قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي " حالة الاقتصاد الجزائري ص8.

بالنسبة للحالة الأولى يكون رأس المال الفردي متزايد وتسمى بتقوية رأس المال في الاقتصاد، أما بالنسبة للحالة الثانية فإن رأس المال الفردي يتناقص وهذا ما يسمى بتوسيع رأس المال.

رابعاً: نموذج سولو مع التقدم التكنولوجي

بالاعتماد على النموذج القاعدي لـ "سولو" فإنه في المدى الطويل يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، كما أن متوسط دخل الفرد لا ينمو. وادخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاثة تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

- حسب " Harrod " يكون التقدم التكنولوجي حيادياً إذا كان يدعم إنتاجية العمل $Y=f(AK, L)$
 - حسب Solow " يكون " التقدم التقني حيادياً إذا كان يدعم رأس المال $Y=f(AK, L)$
 - حسب " Hicks " اعتبر أن دالة الإنتاج يمكن أن تتأثر بالتقدم التكنولوجي $Y=Af(K, L)$.
- مما سبق نلاحظ أن تأثيرا التقدم التكنولوجي تكون مختلفة وتؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي، كما أن التقدم التكنولوجي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل. وعليه فإن دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = f (K, AL) = K^{\alpha} (AL)^{1-\alpha} \dots\dots\dots (2. 19)$$

(A) : تمثل التقدم التكنولوجي و هو متغير خارجي المنشأ و يتزايد بمعدل ثابت .

تتميز البلدان المتقدمة بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال ومعدل نمو سكاني ضعيف بالإضافة رقي تقني قوي، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، وسبب تخلفها راجع إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني أو انخفاض الكبير في مستوى التقدم التكنولوجي.

فبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "Solow"، إلا أنها لم تستطيع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في الأجل الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشكون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي¹.

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي

بالرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي المتمثل في نموذج "Solow" توصل إلى أن التكنولوجيا هي المصدر الأساسي للنمو، غير أنه لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي وتطوره، واعتبره متغيراً خارجياً ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت (g)، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة التقارب بين الاقتصاديات العالمية، حيث تكون البلدان المتقدمة بالقرب من نقطة التوازن مما يجعل معدلات نموها ضئيلة، في حين تكون البلدان النامية بعيدة عن نقطة التوازن، مما يجعل معدلات نموها كبيرة قد تسمح لها باللاحاق بالبلدان المتقدمة في المدى البعيد، بناءً على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر تيار فكري مستقل عن تلك الافتراضات، حيث ركز "رومر" على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز "لوكاس" على رأس المال البشري في بناء نموذج، في حين ركز "بارو" على البنى التحتية والنفقات الحكومية.

أولاً: نموذج النمو الداخلي البسيط (نموذج AK)

يهدف هذا النموذج إلى إظهار أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث افترض "Robelo" في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي ($\alpha=1$) وفق الشكل التالي:

$$Y=AK.....(2.20)$$

¹: امين حواس " محاضرات في النمو الاقتصادي " ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، جامعة ابن خلدون تيارت، ص ص 56-60

حيث¹:

A : المستوى التكنولوجي وهو ثابت

K : رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري)

تجعل دالة الإنتاج في هذا النموذج الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لمستوى التكنولوجي

المستخدم (A). أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج " Solow " كالتالي:

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots (2.21)$$

حيث عدد السكان ثابت أي $\dot{L} = nL = 0$

من المعادلتين السابقتين يمكن استخراج معادلة النمو على النحو التالي:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \dots\dots\dots (2.22)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots (2.23)$$

أو

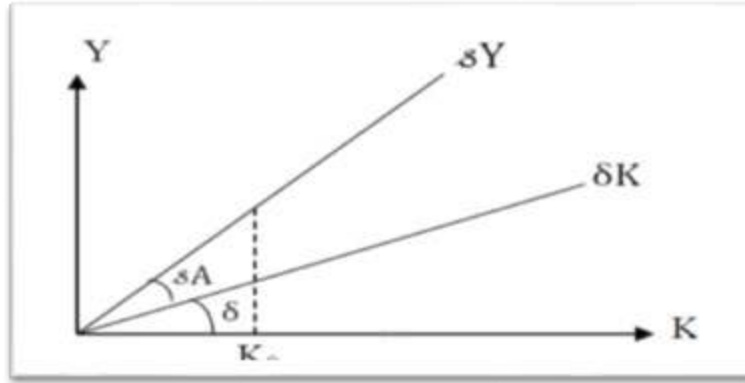
$$\frac{\dot{k}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots (2.24)$$

حيث: Y : حجم الإنتاج

¹: امين حواس، مرجع سابق الذكر ص 71.

8: معدل الادخار، ومنه فان تراكم راس المال ينمو باستمرار مع مرور الزمن، هذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج "AK" كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3.2): التمثيل البياني لنموذج "AK"



Source :Gregory. N. Mankiw « Macroéconomie » 3^{eme} édition. DeBoeck, Paris, France 2003, p264.

يمثل المستقيم sY دالة خطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، أما بالنسبة للمستقيم δK فهو يمثل الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتك ، بالإضافة إلى أن النموذج "AK" ذات غلة حجم ثابتة و تكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية لسابقتها. على عكس نموذج "Solow" فهو ذات غلة حجم متناقصة وبالتالي فإن كل زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الوقت حتى تصل إلى مستوى (δ) .

ثانيا: نموذج "Romer 1990"

يرجع هذا النموذج إلى سنوات الثمانينات أين بدا "رومر" بأبحاثه حول علاقة النمو الاقتصادي بتراكم المعرفة، وحسب هذا الباحث وانطلاقا من خصائص الأفكار يستوجب ذلك تزايد في حجم العائد معارضا في ذلك الأفكار النيوكلاسيكية القائمة على تراجع حجم العائد خاصة على المدى الطويل.

لقد ركز "رومر" على أهمية الأفكار في نموذجهِ والتي هي وليدة البحث المستمر، معتبراً إياها أنها تختلف اختلافاً تاماً عن باقي السلع الأخرى، فجميع السلع الاقتصادية تتميز بأنها إذا تم استخدامها من طرف شخص فهذا يمنع شخص آخر من استخدامها في نفس اللحظة¹.

نموذج "رومر" ليس كالنماذج السابقة فهو يركز على النمو الدائم ما يجعله غير قابل للتطبيق في الدول المتخلفة، عكس النماذج النيوكلاسيكية التي يمكن تطبيقها في جميع دول العالم، مقتحماً هذا النموذج عالم النمو الاقتصادي بصورة تجعل منه من النماذج الصلبة التي لا غنى عنها للدول التي تريد أن تحذو حذو الدول المتقدمة.

يتكون النموذج من مجموعة معادلات تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج عبر الزمن، وهي من الشكل: $(Y = K^\alpha (ALy)^{1-\alpha})$ ، حيث: $0 < \alpha < 1$ ، فإذا تم اعتبار (A) وهو رصيد الأفكار عاملاً للإنتاج، فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة، وحيث يتراكم (K) وهو رصيد رأس المال مثلاً هو في نموذج "Solow" بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى بمعدل ثابت (&) و يهتك بمعدل خارجي المنشأ (δ):

$$\dot{K} = \&Y - \delta k \dots (2.25)$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة $n = \frac{L}{L}$ حيث أن: (A) في هذا النموذج داخلي المنشأ، وهو يتراكم عبر الزمن (A_t) ، مما يخلق أفكار جديدة $(\dot{A})$ في أي لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها (L_A) مضروباً في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار (γ) وعليه²

¹: Charles I. Jones. "Introduction to economic growth. New York": W.W.W Norton and Company P73, 75

²: Charles I. Jones. (1998), idem ; p75

$$\dot{A} = \gamma L_A \dots \dots \dots (2.26)$$

$$L = L_A + L_Y \dots \dots \dots (2.27)$$

حيث:

L_Y : هي الإنتاج المباشر.

L_A : انتاج الأفكار او التكوين.

نفترض أن $\gamma = bA^\rho$ حيث (b) و (ρ) هي ثوابت، وعليه:

• $\rho > 0$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة.

• $\rho < 0$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعوبة الاكتشاف.

• وإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فإن:

$$L_A = L_A^\lambda \quad ; \quad 0 < \lambda < 1$$

فإذا كانت $(\lambda=1)$ وهي معامل الإهلاك المعرفي فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = bA^\rho L_A^\lambda \dots \dots \dots (2.28)$$

فلو أخذنا كل باحث على حدى فإن (γ) ثابت، أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتأثر بنشاط

المجموعة مما يعني معاملة (A^ρ) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الافراد، بالرغم من انه داخلي المنشأ

بالنسبة ρ للمجموعة.

ثالثاً: معدل النمو المتوازن

يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_y = g_K = g_A \dots \dots \dots (2.29)$$

إن الإنتاج الفردي ورأس المال ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن،

بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الاقتصادي، حيث وانطلاقاً من العلاقة 1

فانه يصبح لدينا¹:

$$\frac{A}{A} = b \frac{L_A^\lambda}{A^{1-\rho}} \dots \dots \dots (2.30)$$

وعلى طول خط النمو المتوازن يكون $g_A \frac{A}{A} =$ ثابت، بعد الاشتقاق اللوغاريتمي نجد ما يلي:

$$0 = \lambda \frac{L_A}{L_A} - (1-\rho) \left(\frac{A}{A} \right)$$

وبما أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين فانه يمكننا كتابة ما يلي:

$$g_A = \frac{\lambda n}{1-\rho} \dots \dots \dots (2.31)$$

توضح هذه العلاقة انه في المدى البعيد يتم تحديد (g) بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد

الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، بحيث تكون: ($\lambda = 1$) و ($\rho = 0$) وعليه تصبح

$$\dot{A} = b L_A \text{ وفق الاحتمالات الآتية:}$$

¹.Karline PELIER، “Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer”, université Montpellier 1, dans : <http://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf>, site web consulté le 20 /09/2019 .

- إذا كانت (b) ثابتة فإن (bL_A) يكون ثابتا هو الآخر.
- عندما يؤول (t) إلى ما لانهاية فإن ($\dot{A}$) يؤول الى الصفر، مما يعني عدم حدوث النمو الا اذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم ان يكون (n) كبير كفاية، وهي الفرضية التي يصعب اختبارها لدى الدول المتقدمة نظرا لان (n) متناقصة أو ثابتة.

ولحل هذا الإشكال افترض النموذج أن ($\rho = \lambda = 1$) ومنه تصبح العلاقة:

$$\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A \dots\dots\dots (2.32)$$

تبين هذه العلاقة أن إنتاجية الباحثين تزايد مع الوقت حتى ولو بقي عددهم ثابت، غير ان التجارب العالمية بينت خلاف ذلك مقارنة مع هذه النظرية التي تستوجب ارتفاع L_A حتى يرتفع معدل نمو الاقتصاد (g).

رابعا: العلاقة التبادلية المترابطة في حلقة النمو

يعتمد نموذج "Romer" للنمو الداخلي من ثلاثة قطاعات أساسية وهي: قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطة، وقطاع البحث والتطوير، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلع يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقني وفق ما يلي:

1. قطاع الإنتاج النهائي: يقوم هذا القطاع بعرض سلع متجانسة (Y) ، حيث يتم الحصول عليها بواسطة العمل (L) وكذلك بعدد (α) من السلع الوسيطة (X_j)، حيث يمثل كل منها نوع من راس المال، تعطى العلاقة كما يلي:

$$Y = L_Y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^A X_j^\alpha \dots\dots\dots (2.33)$$

2. قطاع البحث والتطوير: الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقاً من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة.

3. قطاع السلع الوسيطة: يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة، وحيث يأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل التالي:

$$\max \pi_j = P_j(X_j) - rX_j \dots\dots\dots (2.34)$$

يقوم صناع القرار في المؤسسات الاختيار بين نوعين من الاستثمارات التي ينتظر منها تحقيق الربح، فأما الأولى فهي التوجه الى السوق المالي واستثمار رأس المال بسعر فائدة معين، وأما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية، مع مراعاة أن يتساوى الربحان أثناء التوازن، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك (rP_A) تساوي الى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون (π) والربح أو الخسارة ($\dot{P}$) رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة وفق العلاقة التالية:

$$rP_A = (\pi + \dot{P} \Rightarrow r = \frac{\pi}{P_A} + \frac{\dot{P}}{P_A}) \dots\dots\dots (2.35)$$

في حالة التوازن إذا كان (r) ثابت فإن ($\frac{\pi}{P_A}$) يجب أن يكون ثابتاً، بمعنى يجب أن يتزايد كل من (π)

و (P_A) بنفس المعدل (n)، لكن وفق ما جاءت به النظرية الاقتصادية تستلزم تساوي سعر التكلفة الحدية

(C_m) مع السعر ، وهي تتنافى مع الشروط التي وضعها "Romer" لسوق العمل فتصبح غير فعالة

لأسباب التالية:

- تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل.
- الفوائد الشخصية التي يربو الباحث أو المؤسسة أن يجنيها من مراكز البحث قليلة مقارنة بالفوائد الاجتماعية، مما يعرقل دمج هذه الأفكار واستغلالها في العملية الإنتاجية.
- التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب على الحكومات حماية لحقوق الملكية.

المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي

يتحدد النمو الاقتصادي بعدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي :

1. **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية، كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان استغلال أمثل¹.
2. **تراكم رأس المال:** تراكم المال يتعلق بشكل كبير ومباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار، وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

¹: ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية" ترجمة محمود حامد، محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر الطبعة الأولى 2009 ص171.

- توقعات الأرباح
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، ويشمل بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع والآلات، وسائل النقل وغيرها، أما البشري فيتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة¹.
- 3. **التقدم الفني والتكنولوجي:** ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات، ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج أكثر كفاءة.
- 4. **كمية ونوعية الموارد البشرية:** هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، والتي تستخدم كمؤشر لقياس الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها²:
 - مقدار الوقت المبذول في العمل.
 - كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
 - نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال

¹ بن عاتق حنان، "السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2014، ص ص 214 215.

² عبد الرحمن إسماعيل وحري عريقات " مفاهيم ونظم اقتصادية"، وائل للنشر والتوزيع، عمان 2004 ص 278-282.

المطلب الأول: أسباب النمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم أسباب النمو الاقتصادي والتي تتدرج كما يلي:

1. التراكم (Accumulation): اهتم العلماء اهتماما بالغاً بعنصر التراكم حيث تم اعتباره كعنصر رئيسي في نمو الدخل، والذي يضم كل من الرأس المال المادي، ورأس المال البشري، حيث أن هذا الأخير التعليم واكتساب المهارات والكفاءات التي تنعكس في القوة العاملة في الاقتصاد، أما المادي يشمل مخزون المعدات والأدوات و البنى التحتية¹.

2. الاستثمار: لقد أثبتت دراسات سابقة بأن نصف النمو الاقتصادي يحدث بسبب متغيرات مادية وبشرية، أما الباقي فيفسر بالتفاعل بين هذه العناصر الداخلة في حدوث النمو الاقتصادي، وعليه فإن تكوين رأس المال المادي يتعلق بالاستثمار المادي والاستثمار في رأس المال البشري، وتوفير التكنولوجيا اللازمة من أجل تحقيق أفضل النتائج وأكبر فاعلية².

حيث أن الاستثمار المادي يفسر نسبة معينة من النمو الاقتصادي قد تصل إلى الثلث في اقتصاديات العالم المتقدم، وتم إثبات ذلك حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان سبب نمو بعض الاقتصاديات المتخلفة هو الاستثمار المادي .

التأثير على الاستثمار لا يؤثر على النمو الاقتصادي بصفة مباشرة وإنما يؤثر على الدورة الاقتصادية، ومن ثم على الدخل الكلي، وأساليب التأثير عليه مختلفة منها إمكانية التأثير على أسعار الفائدة من طرف الحكومات.

¹ : M.S. Oosterbaan. Thijs de Ruyter. Van Steveninck. N. van der Windt. The determinants of economic growth. New York : Springer science and Business Media. 2000, p 77.

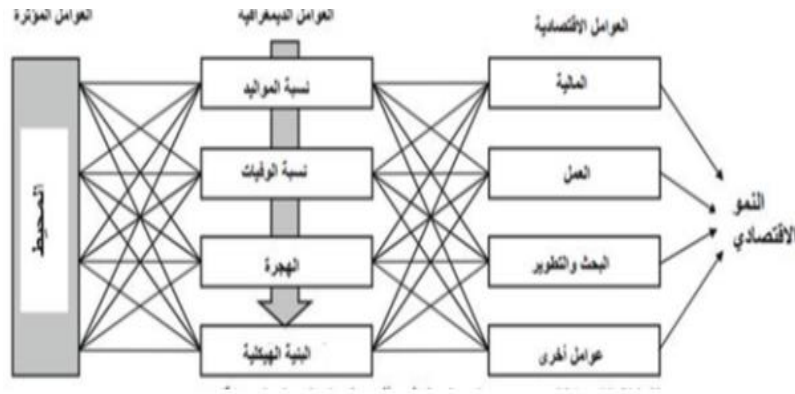
²: العوادي ساعد، مرجع سابق ذكره ص 84.

3. التضخم والنمو الاقتصادي: قدم Briault سنة 1995 ، أعمال تبين الآثار السلبية للتضخم على الاقتصاد ، غير أن التسليم بهذه الأفكار في عالم الاقتصاد تستوجب دراسة نظرية وتطبيقية ، وهذا ما تم القيام به عبر مجموعة من الدول فكانت النتائج المتوصل إليها ، وجود علاقة سلبية بين التضخم ونمو الناتج موافقا للأعمال النظرية، ففي حالة ارتفاع التضخم بـ10 بالمائة سيؤدي ذلك إلى تراجع معدل النمو بـ 0.3 بالمائة ، حيث أن النتائج المحصل عليها لا تبين اثر معدلات التضخم الضعيفة على النمو الاقتصادي بشكل دقيق ، لكن الأمر الوارد انه في حالة معدلات تضخم ضعيفة لا يعني بالضرورة أن التأثير على النمو الاقتصادي سيكون صغيرا ، حيث أفادت بعض الدراسات أن التضخم هو عبارة عن متغير داخلي ، يمكن أن يستجيب للتغيرات الحاصلة في النمو وبالتالي فانه يجب معالجتها من طرف السلطات النقدية، والتي عادة ما تكون متمثلة في البنك المركزي، بحيث أثبتت الدراسات انه كلما كانت درجة استقلالية البنك المركزي اكبر كلما كان هناك استقرار نقدي اكبر، أي معدل تضخم أقل.

4. محددات النمو الديمغرافي: من المهم دراسة العوامل المؤثرة على نمو السكان كمعدل الخصوبة، معدل الوفيات والهجرة، حيث ان هذه العوامل تتحدد بدورها بعوامل المحيط الذي يعيش فيه المجتمع¹، دراسة هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي كما يوضحه الشكل الموالي:

¹العوادي ساعد مرجع سابق ذكره ص ص 96 97

الشكل رقم (4.2) : الاثار الغير مباشرة لمحدد النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي



Source : Lars ; Weber Démographique change and Economic growth2010p18

يوضح الشكل (4) تأثير العوامل الديمغرافية في عملية النمو الاقتصادي، حيث يلاحظ أن النمو السكاني يتأثر بالمحيط وبدوره يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر بالتأثير على بعض العوامل الاقتصادية، يتبين ان البنية الهيكلية للمجتمع هي عبارة عن التغير الذي يحدث في مخزون السكان، وهذا التغير يحدث في المجتمع خلال فترة من الزمن، فهو يتكون من صافي التدفق البشري من عدد الولادات والوفيات والهجرة، وبالتالي فالنمو السكاني يتمثل في صافي الزيادة الطبيعية في عدد السكان مضافا اليه صافي عدد المهاجرين.

هذه العوامل السابقة الذكر يكون تأثيرها على عدة قطاعات كالقطاع المالي، سوق العمل، قطاع البحث والتطوير بالإضافة الى عدة عوامل أخرى، وبالتأثير على هذه القطاعات تكون المساهمة في عملية النمو الاقتصادي كما هو موضح في الشكل السابق (3).

5. التعليم: يعتبر هذا العنصر كهمزة وصل بين تراكم راس المال البشري وذلك من خلال التكوين بمختلف انواعه من اجل الوصول الى يد عاملة مؤهلة، حيث نال اهتماما كبير في الدراسات التطبيقية كمحدد للنمو الاقتصادي حيث تم حسابه على أساس متوسط سنوات التحصيل المدرسي، فكلما كان مخزون راس المال

البشري المبدئي في الدولة عالي فتؤدي هذه النسبة الى حدوث نمو اقتصادي اعلى وذلك من خلال ما يلي:

- في حالة وجود رأس مال بشري سيساعد على استيعاب وامتصاص التكنولوجيا من الدول المتطورة.

- من الصعب تعديل رأس المال البشري في وقت قصير، بمعنى انه إذا أرادت الدولة النهوض باقتصادها فمن الضروري أن تبدأ بنسبة عالية من رأس المال البشري لان الحصول عليه يتطلب وقتا من الزمن.

هنا تكمن أهمية التعليم فمن غير الممكن أن تأخذ مجموعة من الأفراد دون أدنى مستوى تعليمي وتعلمهم في شهر أو سنة، بل يستلزم ذلك فترة من الزمن الذي ليس من صالح الدول التي تبحث عن النمو، فإذا كان التعليم من شأنه تعزيز النمو فانه يحتاج إلى بنية هيكلية صلبة لا يمكن الوصول اليها دون التدخل المباشر للحكومة¹.

6.العوامل الخارجية والنمو الاقتصادي: تلعب العوامل الخارجية دورا هاما في العديد من نظريات النمو

الاقتصادي وخاصة العوامل الخارجية التي تؤثر على المستوى طويل الأجل، حيث نجد أن بعض نظريات النمو الاقتصادي تدرج هذا العامل ضمن تراكم رأس المال المعرفي المتحصل عليه من طرف الشركات والمؤسسات أو تراكم رأس المال البشري أي الأفكار والمهارات المكتسبة من طرف اليد العاملة، وبعض النظريات الأخرى التي تفترض أن العوامل الجانبية تتمثل في السلع الجديدة في شكل عرض للمستهلكين، وتم التوصل فيما بعد إلى أن هذه الآثار تتمثل في الهجرة من الدول الفقيرة الى الدول

¹ Barro J.Robert .Idem, P19-23

الغنية¹. قام T'amura سنة 1991 بتفسير الأثر الخارجي على تراكم رأس المال البشري في حد ذاته معتبرا أن الأشخاص يتعلمون من معرفة الآخرين، وهذا دليل على أهمية الآثار الخارجية من أجل حدوث نمو اقتصادي دائم².

7. تكنولوجيا الأهداف العامة: يلعب الأثر الخارجي في النظام الاقتصادي التكنولوجي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، ويتلخص هذا الدور في نقطتين أساسيتين:

- الإنتاج والاستهلاك يصبح أكثر فاعلية نتيجة الأثر الخارجي لشبكة الاتصالات والمعلوماتية دون أي تغير في مستوى التكنولوجيا المستخدمة على مستوى الاقتصاد.
- كلما كان هناك تحسن في التكنولوجيا المطبقة كلما زاد الأثر الخارجي للشبكة المؤدية إلى الزيادة التدريجية في فعالية الاستهلاك والإنتاج.

في هذا الميدان تم تطبيق عدة نماذج على غرار نماذج فعالية الإنتاج وفعالية الاستهلاك بسبب الأثر الخارجي لشبكة المعلوماتية، وهي نماذج تطبق في الاقتصاديات المتطورة.

المطلب الثاني: الأسباب الغير اقتصادية للنمو الاقتصادي

يمكن حصر أهم هذه العوامل فيما يلي:

1. العوامل الثقافية: اصطدم الباحثين الاقتصاديين بأمر واقعي حين لم يتمكنوا من تفسير بعض الظواهر الاقتصادية التي حاولوا تفسيرها عن طريق نماذج اقتصادية، بعد أن رفضوا دور العوامل الثقافية كمتغير

¹: Robert, E. Lucas. Lectures on Economic Growth. Cambridge : Harvard University Press. 2000, on the link <https://ideas.repec.org/i/a.html,visite> 05 /11/2019

²: Peter, J. Klenow. Andrés Rodríguez-Clare. Handbook of economic growth .Externalities and growth. 2004,P1-3.

ضمن الظواهر الاقتصادية، مما أعطى نتائج ضعيفة أجبرتهم على الاعتراف بأن العوامل الثقافية هي عوامل لا يمكن إهمالها حيث تم إدراجها ضمن متغير البواقي¹.

2. أثر الأنظمة القانونية والقطاع المالي على النمو الاقتصادي: لم يولي الباحثون الاقتصاديون أهمية كبيرة بالدور الذي يمثله القطاع المالي في عملية النمو الاقتصادي الى غاية بداية التسعينات، حيث أصبح يحظى بمكانة عالية ضمن البحوث في مجال النمو الاقتصادي مع مطلع التسعينات، وهذه الأهمية التي منحت للبنية التحتية القانونية، إنما ترجع إلى أنها أساس استقرار القطاع المالي وتطوره في الاقتصاد فكلما كان هذا الأخير متطورا ويوفر بنية تحتية قانونية تنظيمية كلما كان أثره على النمو الاقتصادي إيجابيا².

3. السياسة العامة والنمو الاقتصادي: في سياق مصادر النمو الاقتصادي فالسياسة العامة للدولة تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بحيث تتغير أهداف وحوافز أفراد المجتمع في تكوين رأس المال البشري والمادي معا حسب السياسات السائدة في البلد الذي يعيشون فيه، فالسياسة العامة من شأنها التأثير على الاقتصاديات الصغيرة فزيادة الضرائب من شأنها التأثير سلبا على النمو الاقتصادي، كما أن الإنفاق العام المدروس من شأنه زيادة النمو، وعادة ما تكون أهداف السياسة العامة المنفعة العامة أكثر من المنفعة الخاصة، ويكون ذلك من خلال تشجيع الاستثمارات سواء بتخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام، فمثلا يمكن للحكومة وضع أسعار فائدة خاصة بالاستثمارات ذات المنفعة العامة، كما أنه من الممكن أيضا ان يكون تمويل للسلع الاستهلاكية، توفير السلع الرأسمالية، وفرض الضرائب على الدخل

¹: العوادي ساعد مرجع سابق ذكره ص118.

²: Douglas, W. Arner. Financial stability " economic growth and the role of law", New york : Cambrige University Press. 2007, p16.

وغيرها من الأشياء التي تؤثر بها السياسة المالية على النمو الاقتصادي، لكن هذا التأثير يكون على المدى البعيد.

المطلب الثالث: الخلفية النظرية لعلاقة السياحة بالنمو الاقتصادي

استعرض (Roberti Co Croes) عدة أسباب تدل على أن للنشاط السياحي عامل إيجابي على النمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي¹:

- تولد السياحة عائدات من النقد الأجنبي ليست ضرورية فقط لاستيراد السلع الاستهلاكية، بل أيضا راس المال والسلع الوسيطة.
- سهولة استخدام الموارد التي تتماشى مع عوامل الإنتاج المتوفرة.
- خلق فرص عمل.
- تحسين البنية التحتية والاستفادة منها للسياح والسكان.
- تعتبر قناة لنقل المهارات التكنولوجية والإدارية الجديدة في الاقتصاد.
- خلق صلة إيجابية مع القطاعات الأخرى سواء الزراعة أو الصناعة وغيرها.

كما ابرز كل من (Figini, P., & Vici, L) إن العلاقة بين السياحة والنمو قد تم تناولها من خلال مستويات مختلفة من الأدبيات الاقتصادية كالآتي:

1. نظرية المضاعف الكينزية: تركز هذه النظرية على السياحة الدولية كعنصر خارجي من الطلب

الكلي الذي له تأثير إيجابي على الدخل، تؤكد هذه النظرية على أن ارتفاع النفقات في حالة

¹: Ridderstaat, Robertico Croes, Peter Nijkamp, (2013), "Modelling Tourism Development and Long run Economic Growth in Aruba", TI 2013_145/VIII Tinbergen Institute Discussion Paper, Tinbergen Institute Amsterdam, pp 1_25. <http://www.papers.tinbergen.nl>.

الدورة الاقتصادية المنخفضة يزيد من فرص العمل والدخل بغض النظر عن شكل النفقات ومصدرها، حيث يولد الاقتصاد السياحي تأثير مضاعفات الدخل والعمالة بالإضافة الى آثاره في هذين المجالين على المدى الطويل¹.

2. **نظرية التجارة الدولية:** أشار ريكاردو في نظريته إلى المكاسب التي يمكن للبلدان تحصيلها من السياحة الدولية إذا كانت تتمتع بحد أدنى من الفعالية نسبيا في خدماتها السياحية، وبالتالي تشير إلى أهمية زيادة كفاءة الإنتاج، ومن ناحية أخرى تفترض نظرية هكشر-اولين نمط التجارة بين الدول من حيث الاختلافات النسبية في العوامل الطبيعية، هذه النظرية تفترض أن المقومات الطبيعية من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية) في بلد ما هي التي تحدد ميزته النسبية أكثر من الكفاءة النسبية للإنتاج، لذلك يصبح توافر الموارد الطبيعية المتاحة ميزة نسبية في دالة الإنتاج السياحي ويساعد على تفسير حركة السياحة الدولية، كما استخدم بعض الباحثين نموذج النمو الداخلي لوكاس ذو القطاعين على القطاع السياحي، حيث تشير النتائج التي توصل إليها أن التخصص السياحي يعزز النمو، فقط إذا كانت مرونة الإحلال بين السلعتين (السياحية والصناعية) هي اقل من الواحد².

¹: لمزيد من المعلومات أنظر:

-Kasimati, E. (2016), "Doestourismcontributesignificantly to the Greekeconomy? A multiplier analysis", European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, pp 55_62. <http://www.degruyter.com> date de tel 12 /10/2018

- Benzarouchoukri and satourrachid"Tourism and economic growth in Algeria:Evidence of Cointegration and causal analysis"munichpersonalRepec Archive,p4 ,2016 <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/78731>, date de tel 12/10/2018.

²:Parrilla, J. C., Font, A. R., &Nadal, J. R. (2007). Tourism and long_term growth a Spanish perspective. Annals oftourismresearch, 34(3), 709_726. <https://www.researchgate.net>.

كما توصل الباحثان (Lanza and Pigliaru)¹ انه عندما تكون الزيادة في معدلات التبادل التجاري لا توازن الفجوة التكنولوجية، يمكن لمعدل استغلال الموارد السياحية أن يرتفع بشكل كاف لتصحيح الفجوة التكنولوجية وتعزيز النمو.

3. **نظرية النمو الداخلي:** في سياق تيار نظرية النمو الداخلي، ينتشر عدد من البحوث التي تستخدم فرضية النمو الذي تقوده السياحة، والتي تفترض أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتولد ليس فقط من خلال زيادة كمية العمل ورأس المال في الاقتصاد، ولكن أيضا من خلال زيادة الصادرات.

حيث تشير نظرية النمو الجديدة، التي وضعها (بلاسا 1978)²، للصادرات مساهمة معتبرة في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين: من خلال تحسين الكفاءة في تخصيص عوامل الإنتاج وتوسيع حجمها، يتم الحصول على زيادة في الكفاءة من خلال عدة مصادر: التوسع الخارجي والداخلي للمنافسة، وتطوير الآثار الخارجية الإيجابية بالنسبة للقطاعات الأخرى من خلال تشجيع نشر المعارف والمهارات التقنية، كما تعزز الصادرات أيضا النمو الاقتصادي من خلال زيادة مستوى الاستثمار، الذي هو نتيجة لعدة أسباب مثل تخفيف القيود على النقد الأجنبي الذي يؤكد الى توسيع الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة³.

¹:Benzarouchoukri and satourrachid ibidem.

²:Brida, J. G., &Pulina, M. (2010). A literature review on the tourism_led_growth hypothesis. <http://eprints.uniss.it>.

³:Bouzahzah, M., El_Menyari, Y. (2013), The Relationship Between International Tourism and Economic Growth: The Case of Morocco and Tunisia. MPRA Munich PersonalRepec Archive. p1_14.

خلاصة الفصل:

من خلال نظرتنا الاقتصادية للنمو، وتتبعنا لماهيته وأنواعه، وكذا مقياسه وأهم النظريات المفسرة له، ونماذجه المختلفة، وعلاقته بالنشاط السياحي، توصلنا إلى أن النمو هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة لا تقل عن سنة، وهو لا يعني فقط الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، وله أنواع عدة أهمها: النمو الموسع والنمو المكثف والنمو العابر والطبيعي، فهو يخضع لمجموعة من العوامل تلعب دوراً مهماً في تحديده كنوعية وكمية كل من الموارد البشرية والموارد الطبيعية وتراكم رأس المال والتطور التكنولوجي.

كما توصلنا إلى أن العلاقة بين النمو والنشاط السياحي هي محل عدة دراسات ونقاش معمق، ورغم الأعمال النظرية والتجريبية الكثيرة إلا أن النتائج المحصل عليها أثبتت أنه لا توجد فرضية يمكن تطبيقها بشكل عام وبالتالي يمكن القول أن العلاقة نابعة من السياسات المتبعة في كل وجهة سياحية حسب الفترات المدروسة.

الفصل الثالث

واقع النشاط السياحي في الجزائر

تمهيد:

تسعى الجزائر جاهدة الى النهوض بقطاعها السياحي من خلال العديد من المحاولات، الا أن هذه الأخيرة تبقى متواضعة ولا ترقى بالسياحة الجزائرية الى مصف الدول السياحية، اذ بقيت إنجازاته جد محدودة مقارنة مع بلدان العالم بصفة عامة ودول الجوار بصفة خاصة.

حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمي، الامر الذي وضع الجزائر أمام تحديات كبيرة للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

بالنظر الى ما تملكه الجزائر من ثروات ومقومات طبيعية وحضارية مختلفة تؤهلها لأن تكون قبلة سياحية هامة تساهم في نمو وتمويل الاقتصاد الوطني، الا أن توفر هذه الإمكانيات لا يعني بالضرورة ازدهار القطاع بالجزائر، لذا لابد من تنفيذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة لترقية هذا القطاع وفق الاستراتيجية الجديدة التي جاء بها المخطط التوجيهي لآفاق 2030، حيث يعتبر أول استراتيجية شملت كافة الجوانب السياحية وتمتد على عدة مراحل على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

وعليه سنحاول في هذا الفصل أن نوضح واقع النشاط السياحي في الجزائر وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: تطور النشاط السياحي؛

المبحث الثاني: مقومات النشاط السياحي ومؤثراته؛

المبحث الثالث: علاقة النشاط السياحي ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: تطور النشاط السياحي

أولت الجزائر أهمية كبيرة بقطاع السياحة بعد الاستقلال، وهذا برسم سياسات وبرامج ومخططات للنهوض به، بالإضافة إلى وضع آليات تنظيمية وجعله من بين أولويات السياسة العامة، حيث اتبع هذا القطاع في الجزائر سياسة تنموية تميزت بمسار حافل من الإنجازات والتطورات بدءا بتبني الاقتصاد الموجه الذي كان بمثابة القفزة التي جعلت الجزائر تظل على مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الإصلاحات، والتي دامت طيلة مرحلة التسعينات وصولا الى مطلع الالفية الثالثة التي تميزت برفع تحديات كبيرة قصد مواكبة المستجدات الحديثة.

سنحاول من خلال هذا المبحث سرد تطورات النشاط السياحي منذ الاستقلال الى غاية اخر ما رسمته الدولة في مسارها افاق 2030.

المطلب الأول: النشاط السياحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000)

شهدت الجزائر هذه الفترة إصلاحات هيكلية تهدف الى الانتقال من التسيير الإداري المركزي للاقتصاد الى تسيير قائم على قواعد اقتصاد السوق، وسعت لرد الاعتبار للنشاط السياحي خاصة بعد انهيار أسعار النفط بالاعتماد على مبدأ تحرير النشاطات السياحية، كما انعكس تدهور الأوضاع الأمنية خلال التسعينيات سلبا على القطاع السياحي، حيث انخفض عدد السياح في تلك الفترة من 685.815 سنة 1990 الى 93.491 سائح أجنبي سنة 1996.

أولاً: النشاط السياحي خلال الفترة (1990-1997)

مرت الجزائر في هذه المرحلة بظروف أمنية خاصة عرفت بالعشرية السوداء، فلم يكن هناك اهتمام بالمشاريع السياحية بسبب ارتفاع المديونية الخارجية، مما أدى إلى إعادة جدولة هذه الديون من طرف صندوق النقد الدولي، والذي نتج عنه تقليل للدعم الحكومي لأغلب القطاعات الحيوية بما فيها القطاع السياحي، والجدول التالي يوضح طاقات الإيواء المنجزة خلال هذه الفترة.

جدول رقم (1.3): توزيع طاقات الإيواء المنجزة خلال الفترة (1991-1997)

نوع السياحة	1991	1994	1997
شاطئية	18972	20263	20254
حضرية	26286	29304	30982
صحراوية	5026	5415	8663
مناخية	3696	3903	4308
معدنية	1006	1350	1510
المجموع	54986	60235	65717

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في طاقات الإيواء المنجزة، حيث ارتفعت السياحة الحضرية سنة 1991 من 26286 سرير سنة 1991 إلى 30982 سرير سنة 1997، تليها السياحة الشاطئية بسعة إيواء تقدر ب 20254 سرير سنة 1997، بعد ما كانت تقدر ب 18972 سرير سنة 1991، بعده السياحة المناخية بسعة إيواء قدرت ب 4308 سرير سنة 1997 بعدما كانت تقدر ب 3696 سرير سنة 1991، وفي الأخير السياحة المعدنية والتي قدرت طاقتها الإيوائية ب 1510 سرير سنة 1997.

رغم التطور السريع في انجاز طاقات الايواء الخاصة بالقطاع السياحي الا سجل ضعف في كل من السياحة الصحراوية والمناخية والمعدنية، وذلك بغياب الهياكل السياحية الكافية لاستقبال السياح وتلبية حاجياتهم.

ثانيا: النشاط السياحي خلال الفترة (1998-2000)

في هذه المرحلة فقد تم إنشاء ما يلي:

• المدرسة الوطنية العليا للسياحة:

انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94-255 المؤرخ في 17 أوت 1994¹ المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 98-104 المؤرخ في: 31 مارس 1998²، ولقد كلفت بالمهام التالية³:

- تقديم تكوين عالي متخصص في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين في الصناعة السياحية والفندقة والحمامات المعدنية.
- تكوين رصيда وثائقيا يرتبط بميدان نشاطها.

• المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94-256 المؤرخ في: 17 أوت 1994⁴، و تتمثل مهامه فيما يلي⁵:

¹: المرسوم التنفيذي رقم: 94-255 المؤرخ في: 17 أوت 1994 و المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 54، الصادرة بتاريخ: 24 أوت 1994، ص: 15.

²: المرسوم التنفيذي رقم: 98-104 المؤرخ في: 31 مارس 1998 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 94-255، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 19، الصادرة بتاريخ: 01 أفريل 1998، ص: 05.

³: مدونة النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، وزارة السياحة، الجزائر، 2002، ص: 122.

⁴: المرسوم التنفيذي رقم: 94-256 المؤرخ في 17 أوت 1994 و المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتقنيات الفندقية و السياحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 54، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

⁵: نفس المرجع السابق، ص: 23.

- تكوين التقنيين الساميين في مختلف مهن الصناعة السياحية والفندقة والحمامات المعدنية.

• مركز الفندقة والسياحة:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94-257 المؤرخ في: 17 أوت 1994¹، ومنأهم ما كلف به²:

- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين وتجديد معلوماتهم.

• الوكالة الوطنية لتنمية السياحة:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 98-70 المؤرخ في: 21 فيفري 1998³، وأهم ما كلفت به⁴:

- تنشيط وترقية النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير الصناعة السياحة.

- تحديد وتقييم وحماية مناطق التوسع السياحي.

- اقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها.

• كما تم حل المركز الوطني للتكوين في السياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94-254 المؤرخ

في: 17 أوت 1994⁵.

¹: المرسوم التنفيذي رقم: 94-257 المؤرخ في: 17 أوت 1994 و المتضمن إنشاء مركز السياحة و الفندقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 54، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

²: نفس المرجع السابق، ص: 26.

³: المرسوم التنفيذي رقم: 98-70 المؤرخ في: 21 فيفري 1998 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 11، الصادرة بتاريخ: 01 مارس 1998، ص: 30.

⁴: مدونة النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

⁵: المرسوم التنفيذي رقم: 94-254 المؤرخ في: 17 أوت 1994 و المتضمن حل المركز الوطني للتكوين في السياحة أيلول أمواله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 54، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

المطلب الثاني: النشاط السياحي مع مطلع الألفية الثالثة (2001-2015)

أدركت الجزائر بضرورة تعزيز قطاع السياحة وعصرنته، إذ شرعت الوزارة الوصية سنة 2000 في إعداد خطة حول تطوير السياحة، فقامت بتطبيق برنامج سياحي لدعم النمو للفترة (2001-2004) بغية تشجيع المشاريع السياحية المحلية، وفي إطار مواصلة هذا المسار فقد تم التأكيد على تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ليأتي بعدها المخطط الخماسي (2010-2014) والذي نص على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر الموروث عن أزمة اقتصادية مالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمارات السياحية لنموها من جديد.

من أجل دخول غمار المنافسة العالمية كان على الدولة تطوير برامجها السابقة وذلك بتبني استراتيجية جديدة تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق (2025) المعدل الى غاية "2030".

أولاً: النشاط السياحي ضمن برنامج دعم النمو (2001-2004)

في إطار الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة تم وضع برنامج تنموي سمي ببرنامج "دعم النمو" أو ما يعرف بـ "دعم الإنعاش الاقتصادي" الذي يعد أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والركيزة الأساسية في دفع عجلة النمو¹، حيث تمثلت المشاريع الاستثمارية الموجهة لقطاع السياحة في نهاية هذا البرنامج في الجدول التالي:

¹: ناجية صالح، فتيحة مخناش " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2004) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، ملتقى دولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013، ص03.

جدول رقم (2.3): عدد المشاريع الاستثمارية السياحية في نهاية 2004

طاقات الإيواء		عدد المشاريع السياحية		
النسبة %	عدد الأسرة (سرير)	النسبة %	العدد (مشروع)	
63.98	27 292	59.51	288	المنفذة
36.02	15 370	40.49	196	الموقفة
100	42 662	100	484	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية / <https://www.mta.gov.dz/>

بناء على ما سبق نلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع السياحية المنجزة حيث بلغت 288 مشروع سنة 2004 من أصل 484 مشروع سياحي بطاقة إيواء قدرت ب 27292 سرير من مجموع 42662 سرير اما فيما يخص المشاريع التي توقف إنجازها فقد بلغت 196 مشروع في نفس السنة بطاقة إيواء تقدر ب 15370 سرير، هذا راجع لعدة عراقيل ومعوقات منعت المستثمرين من انجاز مشاريعهم السياحية.

ثانيا: النشاط السياحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

في إطار الارتقاء بالاقتصاد الوطني وتدعيما للجهود المبذولة من خلال برنامج إنعاش النمو الاقتصادي عازمت الحكومة الجزائرية على تكثيف المسار لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، بإصدار تعليمة رئاسية موجهة للحكومة من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو¹، والذي نص على انجاز في هذه الفترة على ما يلي:

¹: البرنامج التكميلي لدعم النمو، الموقع الالكتروني <http://www.premier-ministre.gov.dz/fr/documents/> تاريخ الاطلاع 2019/12/03. ص 42.

- دعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي.
 - القيام بأعمال خاصة تتعلق بالمرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.
- يمكن عرض توزيع المشاريع السياحية في البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجدول التالي:

الجدول رقم(3.3): توزيع المشاريع الاستثمارية السياحية نهاية 2009

عدد المشاريع السياحية	طاقات الإيواء	
العدد (مشروع)	عدد الأسرة (سرير)	
321	34931	المنفذة
153	15877	الموقفة
474	50808	المجموع

Source :Ministère de l'Aménagement Territoire de l'Environnement et du Tourisme,"Etat des Projets d'Investissement Touristique a Fin 2009 "

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور ملحوظ في انجاز المشاريع السياحية المنفذة حيث بلغت 321 مشروع سياحي بطاقة إيواء تقدر ب 34931 سرير نهاية 2009، بعد ما كانت تقدر ب 196 مشروع سياحي في المخطط السابق، وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد المشاريع التي توقف إنجازها والتي قدرت ب 153 مشروع بطاقة إيواء قدرت ب 15877 سرير سنة 2009.

يعود هذا التأخر في الإنجاز الى العوائق التي يعاني منها القطاع في تنفيذ المشاريع السياحية في

الجزائر

ثالثا: النشاط السياحي خلال البرنامج الخماسي (2010-2014)

تميزت هذه الفترة بتسطير برنامجا سياحيا خماسيا هاما يهدف الى تقليص العجز المتراكم في القطاع السياحي منذ 1962، وتدارك التأخر الموروث عن الازمة الاقتصادية والأمنية، حيث عكفت الجزائر خلال هذه الفترة على استعادة السلم والامن، مع إعادة بعث حركية المشاريع السياحية لنموها من جديد ومنحها الموارد الضرورية لتنفيذها، اهم النقاط التي جاء بها البرنامج ما يلي:

1.تتمين المشاريع السياحية الجارية: بحكم ما تزخر به الجزائر من مواقع طبيعية بقدرات سياحية جد هامة، شرعت الدولة في تثمينها خلال هذه العشرية، حيث تم انجاز عدة مشاريع تم عرضها في الجداول ادناه:

جدول رقم(4.3): توزيع المشاريع السياحية الوطنية والأجنبية خلال عام 2010

نوع المشاريع السياحية	عدد المشاريع (مشروع)	عدد الأسرة (سرير)
مشاريع سياحية فندقية قيد الإنجاز	474	أكثر من 45 000
مشاريع سياحية شرع في إنجازها	271	29 500
مشاريع قرى سياحية	8	2000

المصدر: ملحق ببيان السياسة العامة

http://www.premier-ministre.gov.dz- 2010-ar.pdf p38-

أما فيما يخص توزيع المشاريع السياحية الوطنية والأجنبية خلال الفترة (2011-2013) كالآتي:

جدول رقم(5.3): توزيع المشاريع السياحية الوطنية والأجنبية خلال الفترة (2011-2013)

المشاريع السياحية	المنفذة	الموقفة	التي لم تنطلق	الملغاة	المجموع
2011	عدد المشاريع (مشروع)	344	130	161	67
	عدد الاسرة (سرير)	38731	20088	16516	6421
					81756
2012	عدد المشاريع (مشروع)	405	122	130	56
	عدد الاسرة (سرير)	49561	12631	15456	4699
					82347
2013	عدد المشاريع (مشروع)	382	102	244	38
	عدد الاسرة (سرير)	54311	8345	26916	2626
					92198

المصدر: سمية بوخاري " دور نظام المعلومات السياحي في تفعيل الصناعة السياحية" أطروحة دكتوراه ص 240.

مما سبق نلاحظ تطور ملحوظ في انجاز المشاريع السياحية الوطنية والأجنبية على حد سواء، حيث سجل في هذا المجال انجاز 382 مشروع سياحي خلال 2013 بسعة إيواء قدرت ب 54311 سرير، مقارنة مع سنة 2011 حيث قدرت سعة الايواء ب 38731 سرير، وهذا يعكس الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية من اجل تطوير وترقية النشاط السياحي.

2. الدعم العمومي لتطوير النشاط السياحي: عازمت السلطات العمومية بهذا الشأن ارفاق سياسة محفزة

لتنشيط قطاع السياحة من خلال ما يلي¹:

- اعفاء النشاطات السياحية من دفع الرسوم على النشاط المهني
- تخفيض نسب الحقوق الجمركية لاقتناء السلع الضرورية لهذا النشاط.
- تقليص كلفة الامتياز العقاري بالنسبة للمشاريع السياحية في ولايات الهضاب العليا والجنوب من 50 الى 80.
- التكفل بالترقية السياحية.
- تخفيض فوائد القروض الموجهة للاستثمار في المشاريع السياحية لفائدة المستثمرين الوطنيين، حيث ستتقلص كلفته الى 405 في الشمال و 3 في الجنوب.
- تخفيض الضريبة على الأرباح من 25% الى 19%.

المطلب الثالث: السياسة الحديثة للنشاط السياحي

أولت الجزائر في إطار إستراتيجيتها الجديدة للتنمية السياحية، أهمية خاصة إلى تجارب بعض الدول التي حققت نجاحا في المجال السياحي الامر الذي جعلها تسعى جاهدة الان الى تنمية السياحة الداخلية والعمل على ادراجها ضمن الشبكة التجارية للسياحة في العالم والعمل على ظهور الجزائر كمقصد سياحي مرجعي على الصعيد الدولي، حيث ان بناء وجهة وطنية بالمواصفات الدولية يتطلب تحديد مقاربة منظمة ومستدامة، تمكن من توفير رؤية واضحة لتكريس وجود اقتصاد سياحي بديل للموارد الغير المتجددة مثل النفط والغاز. وفي اطار استراتيجيتها الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر قامت وزارة تهيئة

¹: ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ذكره، ص61،

الإقليم والبيئة والسياحة سنة 2008، الإعلان عن توجهاتها المستقبلية في وثيقة عرفت بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، حيث يعد المخطط التوجيهي (SDAT2030) نتاج لمشاورات واسعة أجرتها وزارة التهيئة مع مختلف الفاعلين والوطنيين والخواص طيلة أطوار الجلسات الجهوية للنقاش المفتوح حول السياحة في الجزائر، اذ يشكل انجاز هذا المخطط بجميع مراحله تحديا كبيرا بالنسبة للمهتمين بقطاع السياحة على مختلف المستويات¹.

أولاً: الأهداف الخمس الكبرى

حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة وهي:

- 1- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات
- 2- تهيئة صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز
- 3- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الكبرى
- 4- تهيئة التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني
- 5- التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة

الجدول رقم (6.3): الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015)

السنة	2007	2015
عدد السواح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الاسر	84.869 اعادة تأهيل	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7	3
إيرادات	250	1500 إلى 2000

¹: الوكالة الوطنية للتنمية السياحية <http://www.andt-dz.org> تاريخ الاطلاع 2018/06/23.

400.000	200.000	مناصب شغل م. غير م
91600	51200	تكوين مقاعد بيداغوجية

Source : <http://www.andt-dz.org>

يتوقع دخول 2,5 مليون سائح إلى الجزائر في آفاق سنة 2015 ،فإن التنبؤات تشير إلى أن هذا العدد يلزمه 75000 سرير ذات نوعية جيدة، لذلك تم إدراج نصفها ضمن المشاريع ذات الأولوية ، أي ما يقارب 40000 سرير سيتم إنجازها وفق المعايير الدولية، منها 30000 سرير فخم في المدى القصير، بينما سيتم إنجاز 10000 سرير إضافية في المدى المتوسط ، كما يهدف المخطط إلى توفير حوالي 400000 منصب شغل مباشر و غير مباشرة و خلق 91600 مقعد بيداغوجي للتكفل بتكوين المختصين في القطاع.

ثانيا: المشاريع ذات الأولوية

تتجسد أهم المشاريع ذات الأولوية في اطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في:

- فنادق السلسلة: عدد الاسرة من كل الأنواع يقدر ب29.286 سريرا.
- عشرون قرية سياحية متميزة وارضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي.
- إطلاق 80مشروعا سياحيا في ستة اقطاب سياحية بامتياز.

الجدول التالي يوضح اهم المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للامتياز المنتشرة على المستوى الوطني:

الجدول رقم(7.3): المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
الشمال وسط	32
الشمال غرب	18
الجنوب الغربي الواحات	04
الجنوب الغربي توات قورارة	02
الجنوب الكبير الاهقار	01
المجموع	80

Source : <http://www.andt-dz.org>

ينتظر أن تساهم مجموع المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية الستة الى تحقيق طاقات إيواء جديدة تقدر ب5986سريرا ، وتوفير 8000 منصب شغل بعد الانتهاء من الإنجاز .

ثالثا: مخطط وجهة الجزائر

تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها بعض الدهنيات السلبية ، وأيضا من غياب الترويج والاستثمار السياحي ، لذا عليها تحسين صورتها ، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية ، تكون أبرز ملامحها الأصالة الابتكار والنوعية ، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر ببناء صورة متميزة عنها في ذهنية المستهلكين على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والأسواق المستهدفة، باستخدام كل وسائل

التسويق والترويج التقليدية (الإشهار رجالا لبيع، ترقية المبيعات والعلاقات العامة) والحديثة (التسويق المباشر وعن طريق شبكة الانترنت).

رابعا: مخطط الشراكة العمومية-الخاص

لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، فإذا كانت الدولة تم ارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة وإنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، كما يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه. وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشركة العمومية-الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا¹

¹ : الوكالة الوطنية للتنمية السياحية <http://www.andt-dz.org> مرجع سابق ذكره.

أما السيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ المخطط فيمكن ايجازها فيما يلي¹:

جدول رقم(8.3):السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030

السيناريوهات	عدد السياح	عدد المشاريع	عدد الاسرة الجديدة	القيمة المالية	الإنجاز السنوي
	بالمليون			مليون دينار	
السيناريو الثاني	6	635	100000	300	600 سرير
ضروري					50 مشروع
السيناريو الثالث	12	1240	200000	600	1200 سرير
معتدل					100 مشروع
السيناريو الأول	18	2500	400000	1200	24000 سرير
متفائل					200 سرير

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

من خلال الجدول نجد أن السلطات قد أولت اهتمام كبير من اجل تحسين وترقية قطاع السياحة،

خاصة في ظل انهيار أسعار النفط، فالجزائر اليوم تبحث عن موارد أخرى لإتمام برامجها التنموية.

¹: ساطور رشيد ، بن زعرور شكري" السياحة والنمو الاقتصادي ، الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول ، يومي 09-10 نوفمبر 2016، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.

خامسا: النموذج الإقتصادي الجديد (Nouveau Modele de Croissance) آفاق 2030

قامت الحكومة الجزائرية بتجسيد نموذج النمو الإقتصادي الجديد الذي صادقت عليه في سنة 2016

في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل، وهي كالتالي:

1. المرحلة الأولى: مرحلة الإقلاع (2016-2019) phase de décollage: والتي تتمحور حول

بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات بإتجاه المستويات المستهدفة.

2. المرحلة الثانية: المرحلة الإنتقالية (2020-2025) phase de transition: والتي تسمح

بتحقيق تثمان القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الإقتصادي وتدارك التأخر.

3. المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار (2026-2030) phase de stabilisation: والتي تعرف

بمرحلة الدمج والالتقاء convergence يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن¹.

ومن بين الأهداف المسطرة في سياق التحول الهيكلي والبنوي للاقتصاد الوطني:

- ضمان نسبة نمو منتظمة للنتاج المحلي الخام في مستوى 6.5 في المئة مابين 2020 و 2030.
- الرفع من مستوى الننتاج المحلي الخام حسب الفرد ومضاعفته ب 2.3 مرة.
- مضاعفة حصة الصناعة حسب القيمة المضافة من 5.3% في سنة 2015 للنتاج المحلي الخام إلى 10% في آفاق 2030.

- عصرنة القطاع الفلاحي للسماح بتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

¹: منصف بن خديجة " النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر - بين الواقع والتجسيد" مجلة الدراسات الاقتصادية والعلمية ، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 2، 2017، 91.

- تحقيق الانتقال الطاقوي بتخفيض على إثنين الاستهلاك المحلي للطاقة ب +6٪ سنويا في 2015 إلى +3٪ في السنة آفاق 2030، مع ضمان سعر حقيقي للطاقة واستهلاك أقل وأفضل وعدم استخراج من باطن الأرض إلا الكميات الضرورية للتنمية.
- تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الإقتصادي المتسارع.
- ويتم ذلك عبر تفعيل دور القطاعات الصناعية خارج المحروقات والبناء والأشغال العمومية، مع بلوغ حصة الصناعة خارج المحروقات نسبة 10٪ من القيمة المضافة الصناعية آفاق 2030، وتحقيق نمو للفلاحة ب 6.5٪ وتراجع حصة البناء والأشغال العمومية على حساب خدمات المعرفة من خلال نسبة نمو ب 1.7٪ على طول المدة.
- وركز النموذج الجديد على بعد الاستثمار مؤكدا على:
- تحرير الاستثمار الخاص عبر تحولات وتغييرات هيكلية دافعة ومحفزة للنمو.
- اعتماد سياسة تشجيع تحويل ونقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة والمؤسسات.
- إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات خارج المحروقات لضمان تنويع الاقتصاد.
- إعادة توجيه استثمار الإدارات إلى المؤسسات لتقليل الأعباء على الخزينة العمومية والمديونية.
- تحسين الإنتاجية الإجمالية للعوامل PGF لتقليل الجهود الرامية إلى تكديس رأس المال المادي لفائدة إنتاج الإبداع والابتكار والاستثمار في العوامل المساهمة في النجاح.
- اعتماد سياسة داعمة للفاعلية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة التي تسمح بتوفير فائض إنتاج محروقات قابل للتصدير.
- تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات في القطاعات الفلاحية والصناعية والخدمات.

من أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتعلق بمراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيلة لجنة ممارسة الأعمال business d'oirng ليشمل إلى جانب ممثلي الحكومة ممثلي القطاع الخاص والباحثين والمستشارين، فضلا عن مواصلة الجهود الرامية إلى تسهيل وتبسيط الأعباء الإدارية التي تقع على كاهل المؤسسات وعصرنة التعاملات لتقليل تكلفتها وتطوير المؤسسات الناشئة ups-start في المجالات الصناعية والخدمات ورفع كافة العقبات التي تقف حائلا أمام تطورها، فضلا عن تطوير آليات التمويل وتنويعها وإنشاء بنك البريد وتشجيع صيغ الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي وتدعيم مهام وصلاحيات الصندوق الوطني للاستثمار FNI والصندوق الوطني للتجهيزات من أجل التنمية CNED وإصلاح النظام المصرفي والبنكي وتطوير سوق رؤوس الأموال marchés de capitaux¹.

المبحث الثاني: مقومات النشاط السياحي في ومؤشراته

تتوفر الجزائر بالعديد من الإمكانيات التي تؤهلها لأن تكون من الدول ذات الجذب السياحي في العالم، ومن بين الإمكانيات التي تمتاز بهما يلي:

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية:

يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: الموقع والمناخ

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية فهي تتوسط بلاد المغرب الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي.

¹:<http://www.eco-algeria.com>. Page consultée le 10/12/2019

تتربع الجزائر على مساحة تقدر ب: **2381741 كلم مربع**، إن هذه المساحة التي تتراوح في المسافات من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وبطول شريط ساحلي يبلغ **1600 كلم** تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي ذو وجهة ساحلية رائعة الجمال¹، وتتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

- مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطبا على العموم.
- مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما في باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.
- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا أكثر من 40 درجة، أما باقي الأشهر فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السياح في فصل الشتاء²، كما تتميز الجزائر بأربعة فصول على مدار السنة يمكن للسائح أن يقضيها كلها في يوم واحد.

¹: خالد كواش، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 216
²: عيسى مرزوقة، "دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر" ملتقى دولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة بسكرة، مارس 2012، ص ص 8-9

ثانيا: السواحل والسهول والمياه والنبات

للجزائر مؤهلات كثيرة على الصعيد الجغرافي فهناك تتابع أربعة أنواع من التضاريس من الشمال إلى الجنوب، فعلى امتداد البحر المتوسط يمتد ساحل على 1600 كلم ، تحده شواطئ وخلجان صغيرة تمتد إلى الداخل عن طريق سهول التل ووديانه حيث تتمركز معظم الأراضي الزراعية وأهم المدن الكبرى منها : الجزائر العاصمة ، وهران ، قسنطينة...الخ، كما توجد سلسلتان جبليتان موجهة من الشرق إلى الغرب:

1. الأطلس التلي: المكون من جبال تلمسان وجبال الونش ريس، والتيتيري وجبال جرجرة وجبال البابور

وجبال الببيان وجبال الدغ وتعتبر قمة لالة خديجة (2.308م) أعلى قمة بهذه السلسلة.

2. الأطلس الصحراوي وجبال الأوراس: والتي تنتهي أعلى قمة بها في جبل شيلية (2.328م) وفي قلب الأطلس توجد منطقة الهضاب العليا شبه القاحلة، منطقة الحلفاء وتربية المواشي والتي يفسر شكلها الحوضي وجود الشطوط (البحيرات المالحة) التي يبلغ أداها 40 م تحت مستوى سطح البحر وهو شط ملغيغ.

كما نجد أيضا الصحراء وهضابها الصخرية وسهولها القاحلة ومناطقها الرملية، والعرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير وواحاتها مثل واحة الزيبان ووادي ميزاب وأخيرا نجد في أقصى الجنوب: الهقار وهو سلسلة من الهضاب المرتفعة تمتد على شكل مدرجات، تتوسطها تضاريس مسننة رائعة وقمة تاهات (3.003م) وهي أعلى قمة في البلاد حيث توجد بعض البحيرات المالحة مثل: شط الشرقي وشط الحضنة. وعلى صعيد آخر تزخر الجزائر بحمّات معدنية طبيعية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة للعديد من الأمراض وهذا مايشجع السياحة العلاجية ، حيث تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982 ، حيث يسمح استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري ، وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز

صحية ومراكز إستجمام وترفيه ومنها مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج ، حمام قرقور ، حمام ريغة ، حمام الشخير ، حمام ملوان ، حمام الصالحين وغيرها من الحمامات العلاجية¹ .

المطلب الثاني: الموارد التاريخية والثقافية والدينية

تتخرر الجزائر بعدة معالم تاريخية وثقافية، فعلى مر العصور توالى عليها عدة حضارات مختلفة منها: الحضارة الفينيقية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية، تليها الحضارة الوندالية والبيزنطية وفي الأخير الحضارة الإسلامية.

كما تتخرر الصحراء الجزائرية بمعالم وآثار رائعة تمتاز بنقوشها الصخرية ورسوماتها الجدارية في الطاسيلي والهقار، وبذلك فإن الجزائر موطن المعالم التاريخية والثقافية التي صنف بعضها تراثا عالميا لاحتوائه على تغيرات حضارية متنوعة وراقية. مثل: مدينة غرداية العتيقة ، كما توجد بالجزائر عدة زوايا تستقطب اهتمام الكثيرين من الذين يودون زيارتها مثل: الزاوية التيجانية والزاوية العيساوية ، هذا بالإضافة إلى التراث التقليدي الجزائري ، والذي يمتد بجذوره في أعماق التاريخ إذ يعد بمثابة التعبيرات الصادقة عن أنماط معيشة الجزائريين الذين عملوا على الحفاظ عليه وتداوله بين الأجيال ، فالصناعة التقليدية من بين الفنون الحرفية التي توارثها وتناقلت تقنياتها وطرق صناعتها وأشكالها بين الأجيال وتختلف وتتنوع هذه الصناعات من منطقة إلى أخرى حسب العادات والتقاليد المختلفة التي ميزت هذه الجهات ، وتتمثل الصناعات في صناعة الفخار التي تتواجد خصوصا في الشمال وصناعة السلاسل في الجنوب الغربي وصناعة الحلبي الفضية بمنطقة القبائل والأوراس ، والجنوب الجزائري وكذلك الحلبي الذهبية وصناعة

¹: مراد إسماعيل وآخرون واقع وآفاق القطاع السياحي بالجزائر مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، ع2، عين تموشنت، 2017، ص.185

الزرايبي والتطريز على القماش وصناعة النحاس (مفخرة قسنطينية وتلمسان) بالإضافة إلى اللباس التقليدي حيث أن لكل منطقة من الوطن لباسها الخاص¹.

أولاً: البنية التحتية في الجزائر

تتميز الجزائر باختلاف وتنوع البنى التحتية في شتى المجالات نذكر منها:

1. المواصلات: تعد المواصلات من بين أهم العوامل الأساسية لتطوير السياحة في المستقبل وتحتوي الجزائر على:

1.1. النقل الجوي: عرف النقل الجوي في الجزائر تطوراً ملحوظاً إذ نجد 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية، وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35 محطة عبر أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية والمناطق الساحلية².

2.1. النقل البري: يبلغ طول شبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 109452 كلم منها:

- الطرق الوطنية : 28275 كلم
- الطرق الولائية : 23926 كلم
- الطرق البلدية : 57251 كلم
- الطرق في طور الإنجاز : 3200 كلم
- الطريق السيار شرق غرب الذي يمتد من شرق البلاد إلى غربها على مسافة 1216 كلم.

¹ بلويزة قويدر، السياحة من منظور إقتصادي وسبل ترقية الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 149

² عدلي زهير وسعدي راضية، "مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع32، جامعة الجزائر 2015، ص 3، ص 46.

3.1. شبكة السكك الحديدية: طول السكك الحديدية تقارب 4500 كلم ، تعبر حوالي 200 محطة

تغطي على الخصوص شمال البلاد¹.

2.الاتصالات: عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحاً على سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية إذ

أصبح الهاتف و شبكة الانترنت سهلة المنال خاصة بعد إدخال نظام (ADSL) فيها ما يقارب 5

ملايين مشترك سنة 2005 بنسبة 90% وتجاوز عدد مستخدمي خدمة الانترنت الفائق السرعة ADSL

المليون مشترك في نهاية جوان 2015 مقابل 1.5 مليون مشترك سنة 2014 ، وتم تسجيل أكثر من

مليون مشترك في خدمة الانترنت الفائق السرعة ADSL على المستوى الوطني من بينهم 50% استفادوا

من نظام عقدة الوصول المتعددة الخدمات MSAN هذه الأخيرة (MSAN) تكنولوجيا حديثة توفر عن

طريق خط ثابت إضافة إلى الهاتف بالصوت و الصورة ، بعض الخدمات مثل مشاهدة القنوات التلفزيونية

المجانية و مشاهدة فيديو عند الطلب ، كما بلغ عدد مستخدمي الهاتف الثابت 3.1 مليون مشترك ، وفيما

يخص توسيع وعصرنة شبكة إتصالات الجزائر تم إنجاز أكثر من 63 ألف كلم من الألياف البصرية إلى

غاية نهاية 2015 ، وتطمح المؤسسة إلى تعميم الألياف البصرية بمعدل 10 إلى 15 ألف كلم في

السنة².

3.المؤسسات الفندقية: تعد الفنادق من بين البنى الأساسية التي يجب توفرها لممارسة النشاط السياحي،

حيث يقوم أصحابها بتوفير عدة خدمات، فالسائح عند انتقاله من مكانه الأصلي إلى مكان آخر لأكثر

من 24 ساعة يحتاج إلى مكان يأويه، فالفنادق بأنواعها توفر له ذلك كما توفر له الطعام والشراب

¹:Ministère du tourisme :schéma directeur d'aménagement touristique «SDAT 2025»-livre 1-la diagnostic : audit du tourisme Algérien ,2008 ,pp48-49.

²:علي زهير وسعدي راضية، مرجع سابق، ص ص46-47.

بالإضافة إلى الراحة والاسترخاء التي يحتاج إليها، غير أن الخدمات التي توفرها معظم الفنادق الجزائرية لم ترق إلى المستوى المطلوب رغم تطور عددها وتنوع أصنافها من سنة لأخرى¹.

مما سبق يمكن القول ان الجزائر بدأت تؤكد جاذبيتها السياحية، حيث صنفّت مجلة فرنسية متخصصة في السياحة الجزائر ضمن أكثر سبع وجهات عالمية قد تستقطب السياح في 2019، بعد أن أجرت استطلاعاً لآراء قرائها القارات الخمس. النسخة الفرنسية للمجلة الأميركية "فوغ" أدرجت الجزائر في قائمة ضمت وجهات عالمية، مثل جمهورية النيبال، إلى جانب وجهات أوروبية مرموقة على غرار الدانمارك والسويد، إضافة إلى سويسرا ومنطقة "إيبير" اليونانية. وبررت المجلة اختيارات المستطلعين بما وصفته "الأوجه العديدة للجزائر"، إذ تفتح الجزائر حسبها نوافذ سياحية متنوعة، من العاصمة إلى وهران، ومن تلمسان إلى غرداية جنوباً². وفقاً لما نشره الوكيل السياحي الفرنسي، فإن الوجهة الجزائرية تواصل إغراءها للسياح بزيارتها، خاصةً بسبب تنوع مناظرها الطبيعية الخلابة وتراثها الطبيعي والمعماري. وقد جاء في التصنيف قول مجلة Vogue "منذ فترة طويلة كانت الجزائر وجهة غير مستحسنة بالنسبة للمسافرين. وها هي الجزائر تنفتح أخيراً وتُتوج على رأس قائمة الوجهات الرئيسية لعام 2019.

¹: قعيد لطيفة، السياسة الخضراء كآلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة دراسة حالة الجزائر مع الإشارة إلى بعض النماذج، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، نخصص الإدارة البيئية والسياحية، السنة الجامعية 2013/2014، ص166.

²: Magazine vogue, (2019), « VOYAGES : Les nouvelles destinations de 2019 » par jade simon. Consulté 22 octobre 2019. <https://www.vogue.fr/lifestyle/voyages/story/les-nouvelles-destinations-de-2019/4807>. Consulté le 04.01.2020.

في سنة 2019، قام موقع السفر الأمريكي Trip savvy بوضع دليل سياحي للجزائر عبر موقع الإنترنت الخاص به¹. وفيه وصف الجزائر بأنها بلد ذو "جوانب مختلفة"، تشمل "مناظره الطبيعية شواطئ البحر الأبيض المتوسط الناعمة والكثبان الرملية المذهلة بالصحراء وسلاسل الجبال المغطاة بالثلوج للتلج في فصل الشتاء. يذكر الموقع بضع مدن مثل تيمقاد وجميلة، وهما أطلال معترف بها من قبل اليونسكو، يرويان قصة الاحتلال الروماني القديم، في حين أن العاصمة الجزائر هي موقع تاريخي ونصب استعماري ومدينة عالمية وحديثة. اكتشف كل المعلومات التي تحتاجها لاستكشاف عجائب الجزائر.

ثانيا: عوائق تطوير النشاط السياحي في الجزائر

تتوفر الجزائر على مجموعة متنوعة من الإمكانيات التي يمكن أن يؤدي تجميعها إلى نشاط سياحي واسع ومزدهر في الواقع، وعليه فالجزائر ملزمة بإعطاء البعد للنشاط السياحي على قدر مقوماتها الكثيرة من خلال الاهتمام باستلهم تجارب الدول المجاورة، ومن تجارب دول تعتبر رائدة في النشاط السياحي، شرط أن يكون الاستلهم ملما بعناصر النجاح.

على غرار البلدان الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لم تمنح الجزائر قطاع السياحة دوراً مهماً في سياساتها الإنمائية المختلفة فهي تكاد تكون معدومة في الجزائر منذ تأميم الموارد الطبيعية في عام 1971، حيث كانت العائدات النفطية دوماً تجعل من مساهمة النشاط السياحي في الاقتصاد الجزائري غير مطلوبة حقاً، ولم يتم السعي إليها فعلاً.

¹:TripSavvy, (2018), “ Algeria Travel Guide: Essential Facts and Information”, by jessica macdonald, updated 10/02/19. <https://www.tripsavvy.com/algeria-travel-guide-4691141>. Consulté le 04.01.2020.

لإثبات أن الوضع السياحي في الجزائر يواجه صعوبات كبيرة وأن الأمور لا تسير بالسرعة المطلوبة، نستعرض بصفة انتقائية بعض المؤشرات والظواهر الدالة على ذلك. تبرز بعض الظواهر الاجتماعية للعلن الوضعية غير المريحة للقطاع السياحي بالجزائر. كل ما يعرف عن النشاط السياحي هو في الأساس ما يتعلق بموسم الصيف، أي شهرين في السنة فقط.

تزداد هذه الملاحظة حدة عندما نلاحظ مناطق شبيهة يستمر موسم السياحة فيها ستة أشهر، في بلدان تقع على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط حيث السياحة هي رافعة كبيرة للاقتصاد. إننا ندرك أن الأمر يتعلق في المقام الأول بأعمال المهنيين الذين يعملون جادين على جاذبية مؤسساتهم الفندقية، فالسياحة ثقافة ومهنة ليست من اختصاص الإدارة، لكن سيكون من صميم عمل الجماعات الإقليمية تسهيل وتوفير شروط إنشاء الأنشطة والوظائف الاقتصادية، وإنشاء الاستثمارات والشركات وتطوير الجاذبية الاقتصادية للمناطق المسؤولين عنها¹.

تواجه سياسة الترويج السياحي في الجزائر تحديا عويصا يتمثل في تحذير السفر الذي تصدره العديد من العواصم الأجنبية خاصة الأوروبية والأمريكية حيث اشار يشير تقرير (OBG)² أن الجزائر قد دعت فرنسا عن طريق وزارة السياحة إلى إعادة تقييم تحذير السفر إليها في سبتمبر 2017، ويبدو أن وزارة الخارجية الفرنسية ردت بتخفيض التصنيف "غير موصى به إلا لأسباب محددة" التي حددتها لكثير من المناطق الوسطى والشمالية من البلاد في أغسطس 2018 إلى "اليقظة المعززة"، بينما لا يزال يتم تمييز

¹: بن زعرور شكري " تطوير قطاع السياحة في الجزائر: تحليل أولويات الإصلاح " المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي العدد 04، 2019، ص9.

²:Oxford Business Group, (2018), « The Report: Algeria 2018. Chapter tourism, Long-term plans to improve Algeria's hotel market". <https://Oxfordbusinessgroup.Com/Algeria-2018/Tourism>. (Consulté le 15.02.2020).

بقية البلاد على أنها "غير مرغوب فيها" لأغراض السفر أو "غير موصى بها" بموجب نظام التصنيف الفرنسي بسبب تهديد النشاط الإرهابي، و بالاطلاع على توصيات السفر للجزائر لسنة 2019 لوزارات الخارجية لعواصم دول أخرى مؤثرة، نجد أن التحذير لا يزال قائما.

لقد جددت كتابة الدولة الأمريكية تحذيراتها للراغبات الأمريكيين الراغبين في زيارة الجزائر، و طلبت منهم ممارسة الحذر المتزايد عند السفر للجزائر بسبب الإرهاب، و اعتبرت أن المخاطر قد زادت في بعض المناطق¹، و منعت السفر برا إلى الصحراء حين وضعت مخاطرة في المستوى "أربعة"، و حذرت من خطر زيارة مناطق محاذية لتونس وليبيا ومالي بسبب وجود تهديدات إرهابية.

يعتمد تطوير النشاط السياحة إلى حد كبير على مستوى التدريب الفكري ومستوى التعليم لأولئك الذين هم على رأس الهياكل الفندقية والذين يمكنهم حقًا تحمل خطاب بناء وعملي ولديهم القدرة على دمج قضايا وتحديات القطاع.

العمل في قطاع السياحة لا يتطلب مهارات فحسب، بل يتطلب أيضًا حالة ذهنية معينة، قد تسمح حالة الأزمات ببعض الانفراج، بمعنى أن الوضع الصعب يطرد الرداءة ويعمل على بروز مهنين حقيقيين، لأنه في الصعوبة نرى القدرة على التسيير والإدارة، عند مواجهة المنافسة، يكون المتعاملون السياحيون مجبرين على ترشيد الأعمال ووضع خطط الاتصال المناسبة، بالنسبة للعديد من مديري الفنادق العامة وحتى الخاصة، فإن التسويق والعلاقات مع وسائل الإعلام والإعلان لا تزال عناصر نفقات فقط، ولا يمثل قطاع السياحة سوى 1٪ فقط من حصص سوق الإعلانات في الجزائر.

¹:U.S. Department of State, (2019), Algeria Travel Advisory. <https://travel.state.gov/content/travel/en/traveladvisories/traveladvisories/algeria-travel-advisory.html>. (consulté le 02.02.2020).

تفتقر الجزائر لتنفيذ توصية من بين أهم توصيات منظمة السياحة العالمية: تطبيق أداة تقييم السياحة "حساب القمر الصناعي للسياحة" المعتمدة في عام 1999 حول قياس السياحة الأثر الاقتصادي للسياحة. في هذا السياق، لم تتمكن الجزائر لحد الساعة من وضع هذا التدبير حيز العمل. وفق تقارير التنافسية للسفر والسياحة نورد ترتيب الجزائر بين سنتين 2008 و2019 حيث يثبت المؤشرات تفهقر ترتيب الجزائر، وفقاً لتقرير "مؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة 2008، احتلت الجزائر المرتبة 102 بمؤشر إجمالي قدره 3.50 في قطاع السفر والسياحة، يمكن تفسير هذه النتيجة بشكل خاص بانخفاض التصنيف المسجل على مستوى البنى التحتية، وخاصة تلك المتعلقة بالنقل الجوي والبحري، وتصور السلامة والأمن، ونظام الصحة والنظافة، حصلت الجزائر أيضاً على درجات منخفضة في جودة الموارد الطبيعية والثقافية والبشرية.

أما في تقرير سنة 2019، فقد حلت الجزائر في المرتبة 116، بدرجة 3.1 (+ 2.5٪ مقارنة بعام 2017). ووفقاً للتقرير، فإن البلاد لديها أقل درجة في شمال إفريقيا، حيث سجل المغرب ومصر 3.9، بينما حصلت تونس على 3.6. وفقاً لهذا التقرير، تحتل الجزائر مرتبة سيئة في مجال عوامل بيئة الأعمال (118)، وتحديد أولويات قطاع السفر والسياحة (132)، والبنية التحتية للخدمات للسائحين (136)، الاستدامة البيئية (133)، الموارد الطبيعية (126) والانفتاح الدولي (139). ومع ذلك، تعد الجزائر من بين أكثر الدول تنافسية من حيث السعر (الثامن)، حسب التقرير.

المطلب الثالث: المؤشرات السياحية

أولاً: طاقات الإيواء السياحي

عرفت طاقات الإيواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر تطورات معتبرة، والجدول التالية توضح وضعية

الحظيرة الوطنية للفنادق في الفترة الممتدة من 2015-2017

1. قدرة الإيواء حسب فئة التصنيف:

الجدول التالي يبين لنا قدرة الإيواء حسب فئة التصنيف

جدول رقم (9.3): قدرة الإيواء حسب فئة التصنيف

السنة	2015	2016	2017
الصنف الأول فندق 5*	4242	6734	6734
الصنف الثاني فندق 4*	1800	2810	4508
الصنف الثالث فندق 3*	5829	7045	5678
الصنف الرابع فندق 2*	4605	4425	4565
الصنف الخامس فندق 1*	11295	11295	11335
فندق غير مصنف	8533	8533	8533
إقامة سياحية 2*	384	384	384
إقامة سياحية 1*	313	313	313
موتيل نزل طريق 2*	93	93	93
موتيل نزل طريق 1*	30	30	30
نزل ريفي 2*	16	16	16
نزل ريفي 1*	20	20	20

274	274	274	قرية عطل 3*
91	91	91	نزل مفروش (وحيدة الصنف)
426	426	426	نزل عائلي (وحيدة الصنف)
9381	9381	9381	هياكل أخرى موجهة للفندقة
170	170	170	محطة الاستراحة (وحيدة الصنف)
52551	52040	47502	مجموع المؤسسات المصنفة
59713	55380	54742	مؤسسات فندقية في طريق التصنيف
112264	107420	102244	المجموع

Source : http://www.mta.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#a%menagement.06/03/2019

من الجدول أعلاه نلاحظ زيادة معتبرة في عدد الفنادق من الفترة 2015-2017، ولكن هذه الزيادة مركزة على الفنادق من الصنف الأول (5 نجوم)، والثاني (4 نجوم) طوال هذه الفترة، أما الفنادق من الصنف الثالث والرابع شهدت انخفاض معتبر وهذا راجع إلى إعادة تصنيفها إلى فنادق ذات نجوم أخرى. نلاحظ أيضا متوسط سعة الفنادق من الصنف الخامس تغطي أكبر نسبة من الطاقة الفندقية للجزائر وهذا راجع لتكلفتها المنخفضة، كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من فئة المغتربين الجزائريين أو من الذين يقصدونها ليوم واحد أو قضاء العطلات على السواحل، على عكس الفنادق من الصنف الأول والثاني والثالث التي عادة ما تكون باهظة الثمن.

2. الليالي في الفنادق الجزائرية:

تمثل الليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السياح في البلد السياحي المضيف طيلة رحلاتهم السياحية. في حالة الجزائر تنسم الليالي السياحية التي يقضيها السياح الوافدين إليها بمحدوديتها وذلك تماشيا مع حجم الطلب السياحي.

يمثل الجدول الموالي تطور عدد الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2015-2017).

جدول رقم (10.3): عدد الليالي في المؤسسات الفندقية-الوحدة ألف ليلة-

السنة	2015	2016	2017
المقيمين	6307411	6283910	6260409
غير المقيمين	839161	992611	1146061
المجموع	7146572	7276521	7406470

المصدر: Ministère du Tourisme et de L'artisanat (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

يتضح لنا من الجدول تطور بطيء في عدد الليالي السياحية خلال الفترة 2015-2016، يمكن

القول ان هذا الانخفاض يعود إلى ضعف التدفقات السياحية من جهة، وانخفاض معدل الإقامة من جهة

أخرى، وهو ما انعكس على إجمالي عدد الليالي السياحية في الجزائر.

ثانيا: الوكالات السياحية والأسفار

تعتبر الوكالات السياحية المحرك الأهم والرئيسي للنشاط السياحي بصفتها الوجهة الأولى التي يقصدها

السياح قبل أي إجراء، والجدول الموالي يوضح لنا تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر خلال الفترة

2015-2017.

جدول رقم (11.3): تطور عدد الوكالات السياحية (2015-2017)

السنة	2015	2016	2017
عدد الوكالات السياحية الناشطة	1643	2041	2220
عدد الوكالات السياحية فئة "أ"	488	552	1918
عدد الوكالات السياحية فئة "ب"	913	1202	/
عدد الفروع فئة "أ"	107	129	302
عدد الفروع فئة "ب"	135	158	/

المصدر: Ministère du Tourisme et de L'artisanat (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

يتضح لنا من الجدول أن عدد الوكالات السياحية الناشطة في الجزائر في تطور ملحوظ خلال هذه الفترة وهذا راجع لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع من طرف الدولة، إلا أنه يبقى بطيء جدا إذا ما قورن بالدول المجاورة كتونس والمغرب وغيرها من الدول السياحية.

ثالثا: مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر خلال الفترة 2015-2017

يضم مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر من أربعة مؤشرات رئيسية* وهي:

*يقيس مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر مدى تنافسية الدول في هذا المجال، وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالميا، ويستند المؤشر في بياناته الى مصادر عامة مثل مؤسسات دولية للسفر والسياحة، خبراء السفر والسياحة، نتائج استطلاعات الرأي، ونتائج مسوحات سنوية شاملة اجراها المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي احتواها التقرير.

1. مؤشر البنية التمكينية: يشمل العديد من المؤشرات الفرعية والتي يمكن عرضها وترتيبها كما يلي:

الجدول رقم (12.3): ترتيب مؤشر البنية التمكينية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

الترتيب البلد						سنة 2015	سنة 2017
الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب		
بيئة الاعمال	121	71	121	71	121	71	121
الامن والسلامة	95	98	95	98	95	98	95
الصحة والنظافة	84	76	84	76	84	76	84
الموارد البشرية وسوق العمل	109	87	109	87	109	87	109
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	105	76	105	76	105	76	105

Source : world economic forum.2015.2017

من الجدول أعلاه نجد ما يلي:

- تحتل الجزائر المرتبة الثالثة مغاربيا بالنسبة للمؤشر الفرعي المتعلق ببيئة الاعمال، و 110 دوليا وهذا يدل على عدم نجاعة القواعد والتشريعات المنظمة للقطاع والغير المحفزة للممارسة النشاط السياحي.
- اما المؤشر الفرعي الخاص بالأمن والسلامة فنجد المغرب في صدارة الترتيب مغاربيا و 20 دوليا في حين تأتي الجزائر المركز الثاني وتونس في الأخير وهذا راجع للأوضاع والظروف السياسية والأمنية التي شهدتها.
- أما مؤشر الفرعي المتعلق بالصحة والنظافة فنجد تونس في المرتبة الأولى مغاربيا، بينما احتلت الجزائر المركز الثاني وهذا يرجع لتدني الخدمات الصحية والنظافة عموما.

• المؤشر الفرعي للموارد البشرية وسوق العمل: تحتل الجزائر المرتبة الأولى مغاريا والمرتبة 112 دوليا.

• اما المؤشر الفرعي لجاهزية التكنولوجيا والمعلومات والاتصال: فقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة مغاريا والمرتبة 96 دوليا، بعدما كانت تحتل المرتبة 105 خلال سنة 2015، على الرغم من هذا التحسن في الترتيب الا ان المؤشر يدل على ضعف جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاع السياحة والسفر.

رابعا: مؤشر البنية التحتية

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (13.3): ترتيب مؤشرات البنية التحتية بالنسبة للدول المغربية خلال الفترة 2015-2017

ترتيب 2017			ترتيب 2015			
المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	
63	85	100	64	77	113	البنية التحتية للنقل الجوي
60	95	105	69	94	121	البنية التحتية للنقل البري والبحري
80	69	131	65	61	138	البنية التحتية للخدمات السياحية

Source : world economic forum.2015.2017

من الجدول أعلاه نجد ان المغرب تملك بنية تحتية لا بأس بها مقارنة مع تونس والجزائر، خاصة

البنية التحتية للنقل الجوي والبنية التحتية للنقل الجوي والبحري، في حين شهد هذا المؤشر بعض التحسن

في الترتيب بالنسبة للجزائر، الا ان هذه الأخيرة بقيت تحتل مراتب متأخرة سواء على المستوى المغاربي

أو الدولي، خاصة البنية التحتية للخدمات السياحية التي حققت أداء ضعيف وهذا راجع الى رداءة

الخدمات السياحية المقدمة من طرف المؤسسات السياحية.

بالرغم من ان الجزائر سطرت العديد من الاستراتيجيات السياحية منذ بداية الألفية بهدف النهوض بالقطاع السياحي الجزائري والتي تمت صياغتها ضمن المخطط التوجيهي افاق2030، والذي عرف تأخر كبير في تنفيذ وتطبيق المحاور الأساسية للاستراتيجية السياحية الى جانب عدم اهتمامه بمجموعة كبيرة من المؤشرات والمتغيرات التي شملتها تقارير تنافسية قطاع السياحة والسفر.

المبحث الثالث: علاقة النشاط السياحي ببعض المتغيرات الاقتصادية:

انصب الاهتمام في الآونة الأخيرة على مدى مساهمة النشاط السياحي في النمو الاقتصادي وأثاره الايجابية الإيجابية الملحوظة على الاقتصاد العالمي، ومن أجل معرفة مدى مساهمة النشاط السياحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر، خصصنا هذا المبحث لدراسة علاقة النشاط السياحي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: النشاط السياحي والدخل القومي:

أولاً: نسبة مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً لقياس الأداء الاقتصادي، سواء من الجانب المحلي أو الدولي، لأنه يعكس مستوى النمو الاقتصادي للبلاد.

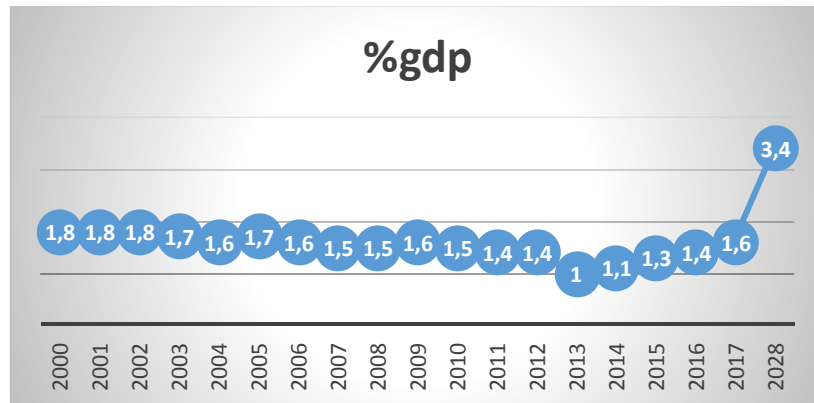
حسب بيانات المجلس العالمي للسياحة والسفر بلغت نسبة مساهمة السفر والسياحة في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2017 كآآآي:

الجدول رقم (14.3): تطور نسبة مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%GDP	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.7	1.6	1.5	1.5	1.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	-	2028
%GDP	1.5	1.4	1.4	1	1.1	1.3	1.4	1.6	-	3.4

Source : worldTravel & Tourism Economic Impact 2000-2015, 2018.

الشكل رقم(1.3): يوضح تطور نسبة مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2017



من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Excel.

منالشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاع سنة 2017 قدرت ب 1.6%، مقارنة بسنة 2015، الا أن هذه النسبة تبقى ضئيلة بالنظر الى المقومات التي تتمتع بها الجزائر في المجال السياحي، ويعود سبب هذا الضعف الى اهمال الحكومة للقطاع السياحي في

الجزائر والاعتماد على قطاع المحروقات، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الا ان توقعات مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2028، قدرت ب 3.4% أي بمعدل نمو قدره 2,4%، وهي نسبة تبقى ضعيفة مقارنة مع كل من تونس والمغرب.

ثانيا: نسبة مساهمة الميزان السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

يعبر الميزان السياحي عن مدى تقدم السياحة لأي دولة ودرجة مساهمتها في عملية التنمية، فالفوائض المالية التي يحققها الميزان السياحي يمكن ان توجه لدعم وتمويل برامج التنمية الوطنية.

الجدول رقم (3-15): الميزان السياحي للجزائر (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مداخيل	96	99.5	110	112	179	184	241	219	325
مصاريف	193	194	248	255	381	370	349	377	469
رصيد	-97	-94	-137	-143	-202	-186	-108	-158	-
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مداخيل	266	219	208	196	230	258	304	209	105
مصاريف	457	574	502	428	410	611	677	475	580
رصيد	-190	-355	-294	-232	-180	-353	-373	-266	-

Source : Ministère du Tourisme et de l'artisanat, Direction du système D'information et des statistiques.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان ميزان المدفوعات السياحي يسجل عجزا سنويا ويمكن ربط هذا العجز بالنفقات المالية على الخدمات السياحية التي يقوم بها الجزائريين في الخارج والتي تفوق ما يتم انفاقه داخل الوطن.

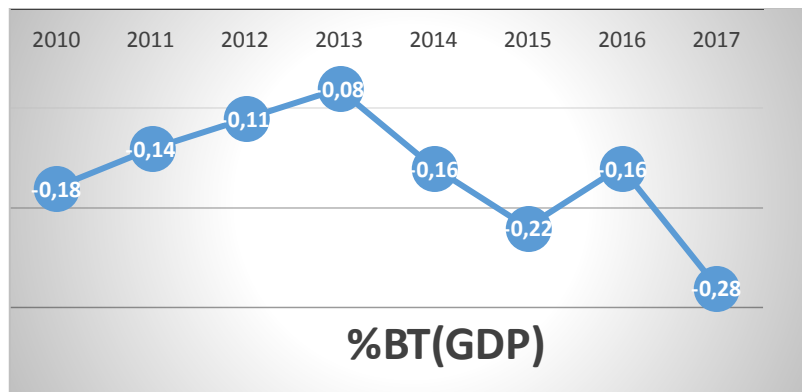
الجدول رقم (3-16): نسبة مساهمة الميزان السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
GDP	168	160.1	166	213.81	209.75	209.06	200	162
BT	-0.47	-0.26	-0.37	-0.35	-0.18	-0.23	-0.29	-0.3
%BT(GDP)	-0.28	-0.16	-0.22	-0.16	-0.08	-0.11	-0.14	-0.18

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (14.3)

الشكل رقم (3.2): التمثيل البياني لتطور نسبة الميزان السياحي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة

(2017-2010)



من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Excel

مما سبق نجد ان نسبة الميزان السياحي من الناتج المحلي الإجمالي سلبية خلال فترة الدراسة حيث

قدّرت سنة 2012 بـ (-0,11)، وسنة 2015 بـ (-0,22)، ليصل سنة 2017 الى (-0,28).

المطلب الثاني: النشاط السياحي والتشغيل

أولاً: مساهمة النشاط السياحي في التوظيف

للنشاط السياحي دور مهم في توفير مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من المشاكل الاقتصادية التي تسعى الدول الى تجاوزها، فحسب تقدير المنظمة العالمية للسياحة ان سرير واحد يوفر منصبتين بصفة مباشرة وثلاث مناصب بصفة غير مباشرة.

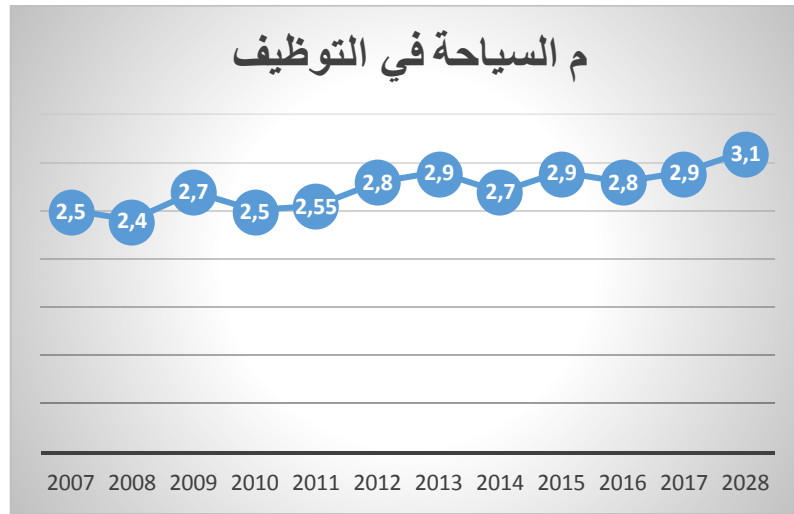
الجدول رقم (3-17): المساهمة المباشرة للنشاط السياحي في التوظيف خلال الفترة (2000-2017)

(2017)

السنوات	العدد	النسبة %
2007	225	2.5
2008	227	2.4
2009	269	2.7
2010	254	2.5
2011	266	2.55
2012	289	2.8
2013	322	2.9
2014	302	2.7
2015	325	2.9
2016	318	2.8
2017	320	2.9
2028	399	3.1

Source : worldTravel & Tourism Economic Impact, 2018

الشكل رقم (3.3): التمثيل البياني لنسبة مساهمة النشاط السياحي في الجزائر للفترة (2007-2028)



من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Excel.

مما سبق نجد ان مساهمة النشاط السياحي في التشغيل في ارتفاع مستمر اذ قدر سنة 2017 ب(320) ألف عامل أي بنسبة 2.9%، وهي مرشحة للارتفاع لتصل سنة 2028 الى (399) ألف عامل لتحتل المرتبة 91 عالميا، وهذا راجع الى التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة كبرامج دعم التشغيل وكذا برامج تنمية السياحة.

ثانيا: تطور نصيب الجزائر من التدفقات السياحية الدولية

بالرغم من التدفقات الكبيرة للسياحة الدولية عبر العالم الا ان رصيد الجزائر يبقى ضعيف سواء من حيث الإيرادات النقدية او تدفق السياح الدوليين، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-18): رصيد الجزائر من التدفقات الدولية للسياحة للفترة (2008-2017)

السنة	عدد السياح الدوليين في العالم	عدد السياح الدوليين في الجزائر	رصيد الجزائر (%)
2008	928	1,77	0,19
2009	892	1,91	0,21
2010	950	2,07	0,22
2011	994	2,40	0,24
2012	1040	2,63	0,25
2013	1088	2,73	0,25
2014	1134	2,30	0,20
2015	1184	1,71	0,14
2016	1235	2,04	0,17
2017	1323	2,45	0,19

Source : Ministère du Tourisme et de l'artisanat, Direction du système D'information et des statistiques 2017

الملاحظ من الجدول أعلاه ان أحسن سنوات استقطاب للسياح هو سنتي 2012 و 2013 بنسبة 0,25% ليعود للتراجع سنتي 2016 و 2017 ليصل الى 0,17 و 0,19 على التوالي وهذا ما يؤكد ضعف الطلب السياحي الدولي على الجزائر.

ثالثا: تطور نصيب الجزائر من الإيرادات السياحية الدولية

يعود نمو إيرادات السياحة لأي دولة الى تفاعل مجموعة من العوامل والتي نذكر منها: عدد السياح الدوليين وفترة مكوث السائح في منطقة الزيارة إضافة الى تطور المنتجات السياحية والخدمات السياحية المقدمة للضيوف.

جدول رقم (3-19): نصيب الجزائر من الإيرادات السياحية الدولية في العالم

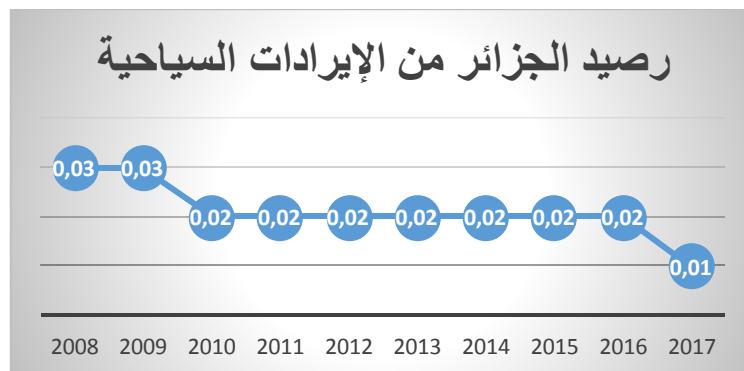
الوحدة: مليار دولار

السنوات	إيرادات السياحة الدولية في العالم	إيرادات السياحة الدولية في الجزائر	رصيد الجزائر (%)
2008	940	0,32	0.03
2009	851	0.26	0.03
2010	919	0.21	0.02
2011	1030	0.20	0.02
2012	1115	0.19	0.02
2013	1209	0.23	0.02
2014	1309	0.25	0,02
2015	1260	0.30	0.02
2016	1220	0.20	0.02
2017	1237	0.14	0.01

Source : Ministère du Tourisme et de l'artisanat, Direction du système D'information et des statistiques 2017.

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني لتطور نسبة نصيب الجزائر من الإيرادات السياحية الدولية للفترة (2008-2017)

(2017)



من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Excel

مما سبق نلاحظ ان رصيد الجزائر من الإيرادات السياحية الدولية ضعيف جدا حيث تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2009 قدرت ب 0.03 بالمئة، في حين سجلت أدنى نسبة في سنة 2017 قدرت ب 0.01 بالمئة، وهذا راجع الى ضعف توافد السياح الدوليين الى الجزائر، وضعف متوسط إنفاق السياح الوافدين للجزائر مقارنة بمتوسط إنفاق السياح في العالم.

المطلب الثالث: النشاط السياحي والصادرات الوطنية

رغم الإمكانيات السياحية المختلفة التي تتركز بها الجزائر الا اننا نجد أن نسبة مساهمة النشاط السياحي في الصادرات الوطنية لاتزال ضعيفة جدا، والجدول التالي يوضح مساهمة النشاط السياحي في الصادرات الوطنية:

الجدول رقم (3-20): نسبة مساهمة النشاط السياحي في الصادرات خارج قطاع المحروقات (2010-2017):

السنة	الإيرادات السياحية	الصادرات خارج المحروقات	نسبة مساهمة النشاط السياحي في الصادرات
2010	219	1526	14.35
2011	208	2062	10.08
2012	196	2062	9.50
2013	230	2165	10.62
2014	258	2582	9.99
2015	304	2063	14.73
2016	209	1780	11.74
2017	140.5	1890	7.43

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية الموقع الالكتروني: <http://www.mta.gov.dz>

_الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكتروني: www.andi.dz

من خلال قراءة للجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة النشاط السياحي في الصادرات ضعيف جدا رغم تطور قيمة الإيرادات السياحية خلال فترة الدراسة، فهي لم تتجاوز نسبة 14% وهي أعلى نسبة تم تسجيلها سنة 2015، لتعود للانخفاض لتصل سنة 2017 (7,4%)، ويعود هذا الانخفاض لغياب استراتيجية وسياسات فعالة لتسويق المنتج السياحي، وكذلك غياب الجودة مقارنة بالمنتجات العالمية.

خلاصة الفصل:

للنشاط السياحي أهمية بالغة في الاقتصاد القومي لما له من دور فعلي في تكوين الناتج وخلق فرص العمل وتعزيز قدرات الدولة من العملة الصعبة، ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع في اقتصاد أي بلد.

بالرغم من المؤهلات الطبيعية والامكانيات المادية التي تزخر بها البلاد والجهود المبذولة للنهوض بالقطاع السياحي إلا أن وحسب ما سبق فإن الجزائر لم تول اهتمام كبير للنشاط السياحي وهذا ما ظهر من خلال تتبع المبالغ المالية المخصصة للاستثمار في هذا القطاع والتأخر الملاحظ في إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن المخططات الوطنية.

وبناء على تحليل المؤشرات (مؤشر البنية التكمينية، مؤشر البنية التحتية)، في الجزائر تعتبر بيئة غير محفزة للنشاط السياحي على وجه الخصوص وكذا مشكل العقار السياحي ومشكل التمويل، ناهيك عن الفساد والبيروقراطية.

رغم كل السلبيات التي تم عرضها والتطرق إليها في هذا الفصل لكن لا يمكن أن ننفي أن هناك جهود تعكس الرغبة للنهوض بقطاع السياحة وذلك من خلال الاستراتيجية المتبناة للنشاط السياحي الممتدة إلى غاية 2030.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لعلاقة النشاط السياحي
بالنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد الدراسة الوصفية السابقة للنشاط السياحي في الجزائر، نتطرق في هذا الفصل الى قياس أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج التحليل الكمي (القياسي الاستنتاجي)، وتحديد النموذج المفسر للنشاط السياحي، وهذا بالاعتماد على النماذج القياسية المستخرجة من النظرية الاقتصادية واسقاطها على واقع النشاط السياحي الجزائري للفترة 1995-2017، وذلك ابتداء بدراسة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، وتحديد طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الاجل الطويل والقصير.

المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

للاوصول الى نتائج دقيقة وواقعية، وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية من أجل اتخاذ قرارات رشيدة يجب اللجوء الى الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرار، للمتغيرات والتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، وذلك لتجنب النتائج المضللة التي يتم التوصل اليها عن طريق التقدير التقليدي في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية، والذي يؤدي الى الانحدار الزائف، لذا سنتطرق في هذا المبحث الى أهم الأساليب القياسية التي نستخدمها في النمذجة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: دراسة استقرار السلاسل الزمنية

أولاً: السلاسل المستقرة: نقول أن السلسلة الزمنية $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ أنها مستقرة أو ساكنة اذا تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت و تباين ليست له علاقة بالزمن¹ ، ويمكن صياغة ذلك كالتالي:

نقول عن السلسلة الزمنية $(X_{t=1,2,\dots,T})$ أنها مستقرة إذا تحققت الشروط التالي:

$$P(X_t) = P(X_{t+m}) \dots\dots\dots (3.1)$$

$$P(X_{t,\dots,t+m}) = P(X_{t+m,\dots,t+k+m}) \dots\dots\dots (3.2)$$

حيث : $P(X_t)_{t=1,\dots,T}$ قانون التوزيع الاحتمالي للسلسلة الزمنية $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$

هذا يعني أن قانون توزيع الاحتمالي للمتغير (X) في الفترة (t) هو نفسه في الفترة $(t+m)$ رغم امتداد الفترة الزمنية للسلسلة.

ثانياً: السلاسل غير مستقرة

تتميز السلاسل غير مستقرة بمسارات ذات عزوم من الدرجة الأولى والثانية (التوقع الرياضي والتباين) بدلالة الزمن، ونفرض بين مسارين وهما:

1. المسار الأول: يكون حول اتجاه عام (TS) (Trend stationary) ويعبر عن ذلك بواسطة

العلاقة التالية:

$$X_t = a + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3.3)$$

¹: Sandrine Lardic & Valérie Mignon ; "Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomique Et Financière" , Ed Economica . Année 2002 , pp11-15.

حيث: ε_t يدعى بمتغير العشوائي "صخب أبيض (Bruit Blanc) *". و عند حساب المميزات العددية للنموذج السابق نحصل على النتائج التالية¹:

$$V(X_t) = \delta^2, E(X_t) = a + bt \dots\dots\dots (3.4)$$

2. **المسار الثاني** : هو المسار المستقر بفروقات من الدرجة الأولى (Différence Stationary)

(DS) ويعبر عنه بواسطة العلاقة التالية :

$$X_t - X_{t-1} = a + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3.5)$$

بعد إجراء بعض التعديلات والتحويلات على النموذج السابق مع افتراض أن X متغير عشوائي نحصل على العلاقة النهائية التالية:

$$X_t - X_0 = at + \sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{t-i} \dots\dots\dots (3.6)$$

$$\text{حيث: } E(X_t) = X_0 + at \text{ و } V(X_t) = V\left[\sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{t-i}\right]$$

نلاحظ من خلال المميزات العددية السابقة أن التباين هو دالة للزمن، فإذا كان المتغير ε_t صخب

أبيض تصبح X_t ذات مسار عشوائي منزلق نحو التباين التالي: $V(X_t) = t\delta^2$

كما يمكن تلخيص المسارين السابقين (DS) و (TS) في صياغة واحدة وهي كالتالي:

$$X_t - \phi X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3.7)$$

* نقول عن المتغير ε_t أنه صخب أبيض إذا تحققت الشروط التالية: $Cov(\varepsilon_t, \varepsilon_{t'}) = 0, V(\varepsilon_t) = \sigma_\varepsilon^2, E(\varepsilon_t) = 0$ أي يكون ε_t صخب أبيض إذا كان توقعه الرياضي معدوم وتباينه ثابت مع عدم وجود ارتباط ذاتي. ويمكن صياغة ذلك وفق العبارة التالية: $\varepsilon_t \rightarrow BB(0, \sigma_\varepsilon^2)$ (صخب أبيض).

¹: Bresson A , Pirot , "Econométrie Des Série Temporelles." Ed PUF, Année 1985, p280.

حيث: ε_t مسار مستقر بتوقع رياضي معدوم ($E(X_t) = 0$).

وبذلك لدينا ما يلي:

- $\varphi = 1$: في هذه الحالة المسار (DS)

- $|\varphi| < 1$: في هذه الحالة المسار (TS)

- $|\varphi| > 1$: في هذه الحالة مسار منفجر (Explosif)

من خلال ما سبق ذكره يمكن تحديد مفهوم التكامل، حيث يكون X_t مساراً متكاملًا من الدرجة d إذا

كان $\Delta^d X_t$ (الفروق من الدرجة d) مستقرًا، ونكتب: $X_t \sim |d|$.

المطلب الثاني: اختبار سكون واستقرار السلسلة الزمنية

يتم استخدام اختبار الجذر الأحادي للتأكد من استقرار البواقي ε_t ، وقد عرف اختبار الجذر

الأحادي من قبل ديكي فولر (Dickey-Fuller (DF) في عام 1970، والذي تم تطويره إلى اختبار

ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF) حيث استلزم إجراء انحدار ذاتي لكل

سلسلة مع الفرق الأول للمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل إضافة إلى تباطؤ

الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة، ويمكن توضيح ذلك كالتالي¹:

1. اختبار Dickey-Fuller (DF): يعتمد هذا الاختبار على المعادلة (3.7) التي تمثل نموذج

$$X_t - \varphi X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t$$

الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى:

¹James D. Hamilton ; "Times Série Analysis"; Prenceton ; Université Press ; USA ; 1994 ; PP 501-502

حيث إذا كان:

$$- \quad |\phi| < 1 \text{ و } b = 0 \text{ فهذا يعني أن المسار } X_t \text{ مستقر بدون اتجاه عام.}$$

$$- \quad |\phi| < 1 \text{ و } b \neq 0 \text{ فهذا يعني أن المسار } X_t \text{ غير مستقر ويبقى مستقر حول الاتجاه العام (من}$$

$$\text{النوع TS) أي: } X_t = \phi X_{t-1} + a + bt + \varepsilon_t \text{ مع } \varepsilon_t \text{ صخب أبيض.}$$

$$- \quad \phi = 1 \text{ و } b \neq 0 \text{ في هذه الحالة يوجد مشكلة الجذر الأحادي، وبالتالي عدم استقرار (سكون)}$$

السلسلة الزمنية X_t وهي من النوع DS ، حيث يوجد اتجاه عام في البيانات وتأخذ الصيغة

$$\text{التالية: } X_t - X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t$$

إن ميكانيزم اختبار Dickey-Fuller يتمحور حول اختبار الفرضية $\phi = 1$ ضد الفرضية $\phi \neq 1$ (أي:

$|\phi| < 1$) وذلك من خلال تقدير المعادلات الثلاثة الآتية بطريقة المربعات الصغرى وفق الحالات الثلاثة

السابقة:

$$- \quad \Delta X_t = \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \text{ حيث: } \Phi = \phi - 1.$$

$$- \quad \Delta X_t = \mu_t + \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \text{ حيث: } \Phi = \phi - 1.$$

$$- \quad \Delta X_t = \mu_t + \beta \left(t - 1 - \frac{T}{2} \right) + \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \text{ حيث: } \Phi = \phi - 1.$$

بعد التقدير نحصل على قيم ستودنت (t) للمعادلات المقدرة، ثم نقوم بعملية مقارنة قيمة t_{Cal}

المحسوبة بقيمة t_{Tab} المجدولة حسب الجداول التي قدمها Dickey-Fuller، حيث من خلالها* نستطيع

إجراء اختبار الاستقرار وتكون السلسلة غير مستقرة إذا كانت $(\phi = 1)$ أو $H_0: \Phi = 0$ أي تأكيد فرضية

* حيث إذا كانت $t_{Tab(DF)} > t_{\hat{\Phi}(Cal)}$ في هذه الحالة نقبل فرضية العدم $(H_0: \Phi = 0)$ ، أي أن السلسلة غير مستقرة.

أما إذا كانت $t_{Tab(DF)} < t_{\hat{\Phi}(Cal)}$ في هذه الحالة نقبل الفرضية $(H_1: \Phi = 1)$ ، أي أن السلسلة مستقرة (ساكنة).

العدم ووجود الجذر الأحادي، في حين تكون السلسلة مستقرة إذا كانت $(\varphi \neq 1)$ أو $H_1: \Phi \neq 0$ ، وفي حالة قبول فرضية العدم فإن السلسلة غير مستقرة بعد أخذ فرقها الأول أو الثاني، وتمثل (d) عدد الفروق وعليه نقول بأن السلسلة متكاملة من الدرجة (d) وبعبارة أخرى $X_t \sim I(d)$. أما إذا كانت السلسلة الأساسية مستقرة في المستوى Level فإنها تكون متكاملة من الدرجة الصفر، ويمكن إجراء اختبار (DF) باستخدام عدد من الصيغ، وذلك بإضافة الحد الثابت وحد الاتجاه العام، أو دراسة مختلف المستويات الثلاثة السابقة.

2. اختبار Augmented Dickey-Filler (ADF): يمثل اختبار الجذر الأحادي الموسع ADF

في تقدير المعادلات التالية مع إضافة متغيرات متباطئة $AR_{p>1}(p)$ ، لإزالة مشكلة الارتباط الذاتي:

$$\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \Phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } \Phi = \varphi - 1.$$

$$\Delta X_t = \mu_1 + \Phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \Phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } \Phi = \varphi - 1.$$

$$\Delta X_t = \mu_1 + \beta \left(t - p - \frac{t-p+1}{2} + \Phi X_{t-1} \right) + \sum_{j=2}^p \Phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } \Phi = \varphi - 1.$$

وهذه صيغة ديكي فولرال موسع ADF الذي يحمل نفس خصائص ديكي فولرال DF.

3. اختبار Phillips-Perron (PP) : اقترح كل من Phillips و Perron (1988) اختبار

آخر لتصحيح غير برامتري لإحصائيات Dickey-Filler البسيطة من أجل معالجة مشكلة الارتباط الذاتي والتجانس للأخطاء يتم إجرائه في مرحلتين هما¹:

¹: Régis Bourbonnais, "Econométrie – Manuel Et Exercices Corrigés", Deuxième Edition : Dunod, Paris, Année 1998, P226.

- تقدير المعادلات الأساسية الثلاثة السابقة لاختبار DF بواسطة المربعات الصغرى العادية وحساب الإحصائيات المرافقة لها.
- تقدير معالم تصحيح يعتمد على هيكل العدد (L) للتابينات المشتركة للأخطاء النماذج السابقة، حيث يؤدي التحويل إلى الحصول على توزيعات احتمالية مطابقة لتوزيعات DF إذا كان لدينا النموذج (1) معطى كالتالي:

$$\Delta y_t = \Phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (3.8)$$

إذا كان لدينا النموذج (2) معطى على الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \mu_1 + \Phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (3.9)$$

إذا كان لدينا النموذج (3) معطى كالتالي (بوجود الثابت والاتجاه العام):

$$\Delta y_t = \mu_1 + \beta t + \Phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (3.10)$$

مع العلم أن: قيم (t_ϕ, t_μ, t_β) هي إحصائيات (t.Student) الناتجة عن تطبيق المربعات الصغرى العادية النماذج (1) ، (2) ، (3) على التوالي.

المطلب الثالث: منهجية التكامل المشترك بإستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأ (ARDL)

يمثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model) أهم الطرق القياسية التي لقيت رواجاً في أدبيات القياس الاقتصادي ، إذ تم تطويره من قبل

Pesaran سنة 2001 حيث جاء هذا النموذج لسد الفجوة التي تعاني منها النماذج المقترحة من طرف Engle and Granger (1987) و Johansen (1991) ، تتميز عن باقي أساليب التكامل المشترك ، حيث يمكن تطبيقها سواء كانت متغيرات النموذج مستقرة عند المستوى (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو مزيج بينهما¹ .

يتم اختبار التكامل المشترك بواسطة نموذج (ARDL) باستخدام أسلوب اختبار الحدود (Bound Test) ذلك بدمج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (DistributedLag Model)، حيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

وبعد نموذج (ARDL) متطور كونه يتميز عن غيره من النماذج المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بالميزات التالية:

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة الاستقرار بين المتغيرات سواء كانت بالمستوى أو بالفروق.
- يأخذ النموذج العدد الكافي من فترات التأخر الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام.
- يمكننا الحصول على نموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط، إذ أن نموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة

¹:HaticePehlivan Jenkins and salihTuranKatircioglu , The Bounds Test Approach for Coitegration and Causality between Financial Development , International Trade and Economic Growth : The Case of Cypurs , Journal Applied Economics , Routledge , Volume 42 issue 13, 2010 , p 1706.

في النموذج، وبالتالي له القدرة على قياس المعلمات في الأجلين القصير والطويل في وقت واحد.

- بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير نموذج المدى الطويل، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ المقيد وذلك لتحديد الآثار قصيرة المدى ومعامل حد تصحيح الخطأ، وأيضا التأكد من المعنوية الإحصائية لمقدرات العلاقة طويلة الأجل، والتأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وفي حالة وجوده ينبغي زيادة فترات الإبطاء حتى يختفي، وينبغي أيضا التأكد من ثبات تباين حد الخطأ والتوزيع الطبيعي للبواقي.

- اختبار السببية المدى القصير والطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المقيد كما يلي:

• تحديد العلاقة السببية في المدى الطويل عن طريق اختبار تصحيح الخطأ ، يجب أن يكون معامل ECT_{t-1} سالب الإشارة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% .

• تحديد السببية على المدى القصير بين المتغير التابع و كل المتغيرات التفسيرية و هذا بالاعتماد على إحصائية فيشر في إطار Wald test، بحيث إذا كانت $F_{cal} > F_{tab}$ فهذا يعني عدم إمكانية قبول الفرضية الصفرية و من ثم قبول الفرضية البديلة، أي توجد سببية غرانجر من المتغير المستقل اتجاه المتغير التابع في الأجل القصير .

- وفي الأخير دراسة مدى تحقيق خاصية الاستقرار الهيكلي لمقدرات الأجلين القصير والطويل وفق اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ). فإذا أظهرت النتائج أن كلا منحنيين يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% فهذا يعني أن مقدرات النموذج تتميز بخاصية الاستقرار الهيكلي.

يأخذ هذا النموذج الصيغة الرياضية التالية:¹

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \varepsilon_t \dots (3.11)$$

حيث:

λ_1 و λ_2 معاملات الأجل الطويل (Long-runrelationship).

β_i و θ_i فهي تمثل معاملات الأجل القصير (Short-runrelationship).

Δ : الفروقات.

n و m : تشيران إلى درجة التأخير.

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي

بعد تقدير هذا النموذج يقوم الباحث بالتحقق من وجود علاقة في المدى الطويل (تكامل مشترك) باستخدام اختبار الحدود الذي يستند على اختبار Wald، وتكون الفرضية المراد اختبارها وفق الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0 \end{cases}$$

فرضية العدم تنص على عدم وجود تكامل مشترك، أما الفرضية البديلة فتتص على وجود تكامل مشترك.

في حالة وجود تكامل مشترك ينتقل الباحث إلى تقدير معادلة الأجل الطويل الموضحة كما يلي:

¹: عبدلي ادريس، "العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة: ARDL دراسة تحليلية قياسية للفترة (1987-2018)" الملتقى العلمي الوطني الأول حول استشراف التنمية الاقتصادية في ظل النمو السكاني في الجزائر 12 نوفمبر 2019، جامعة البليدة 2 - لونيبي على، ص ص 7-8.

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q \delta_i X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots (3.12)$$

حيث يتم تحديد فترات الإبطاء اعتمادا على معايير المعلومات الشهيرة.

بعد تقدير العلاقة في الأجل الطويل ننتقل إلى تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والذي يفيدنا في قياس سرعة التعديل في النموذج الديناميكي لإعادة التوازن على المدى البعيد، تأخذ هذه العلاقة الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_i \Delta X_{t-i} + ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (3.13)$$

حيث أن:

ECT معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل أو التكيف التي بها تعديل الاختلال في التوازن في المدى القصير باتجاه التوازن في المدى الطويل.

المبحث الثاني: وصف متغيرات الدراسة ودراسة استقرارها

سنحاول في هذا المبحث وصف بيانات الدراسة بدءا بالتعريف بالمتغيرات ودراسة استقراريتها، بالاعتماد على بيانات إحصائية منشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الدولية كالبنك العالمي (WDI)، ويرتكز تحليلنا في هذه الدراسة على سلسلة بيانات سنوية للفترة 1995-2017، كما يتم الاعتماد في قياس النماذج المقترحة على برنامج Eviews09، واختباره الإحصائية.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة وبياناتها

نعمد في تكوين النموذج المفسر للنشاط السياحي في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية فقط، التي تلعب دورا أساسيا في تفسير النموذج، دون الخوض في بعض المؤشرات التي يصعب قياسها منها: الموارد الطبيعية، نوعية البيروقراطية، درجة انتشار الفساد، مصداقية تنفيذ السياسات الاقتصادية.

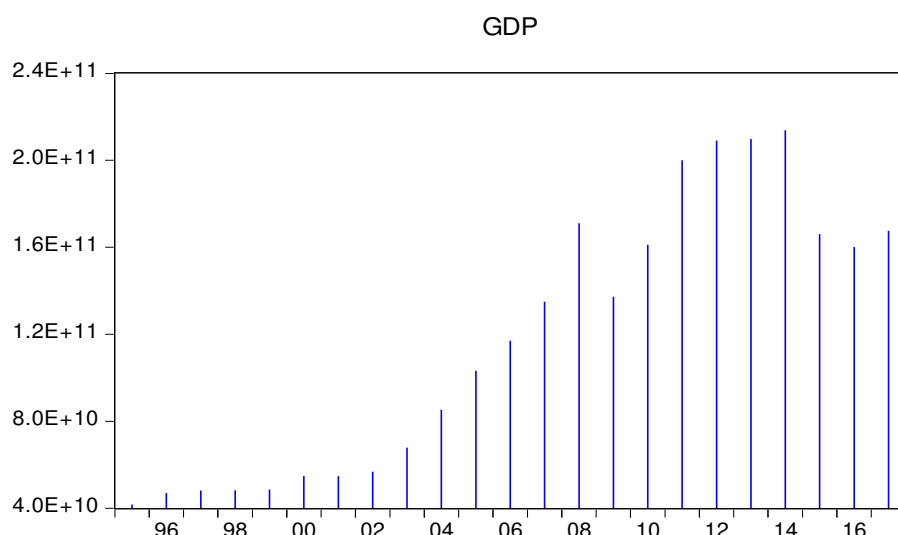
وفق الأدبيات المتعلقة الاقتصادية والتي تم التطرق إليها سابقا، يمكن استخراج منها أهم المؤشرات المفسرة للنشاط السياحي وهي كالتالي:

أولا: المتغير التابع

1. الناتج المحلي الإجمالي: أظهرت الدراسات السابقة أن معظم النماذج المفسرة للنشاط السياحي منها النموذج الكينزي على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد من محددات السياحة، وكذا نموذج لوكاس للنمو الداخلي حيث أشارت النتائج المتوصل إليها أن التخصص السياحي يعزز النمو، يمكن

توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي معبر عنه بالدولار الأمريكي في الشكل التالي:

الشكل رقم(1.4): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews09.

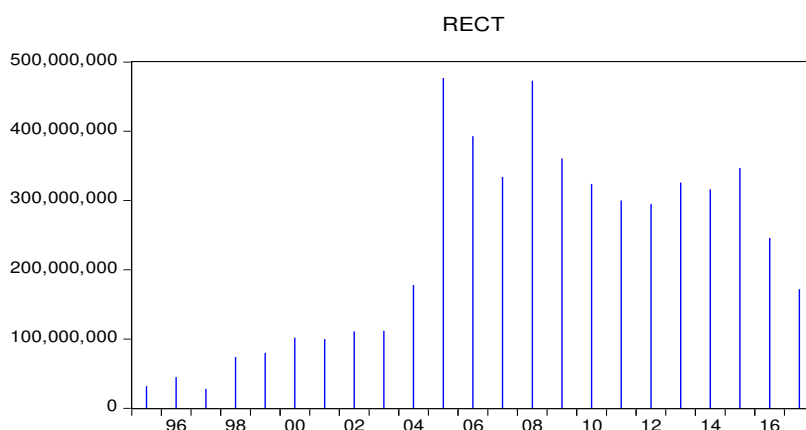
من خلال المنحنى البياني نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاع ملحوظ خلال هذه الفترة، يعود سبب هذا الارتفاع الى الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر آنذاك، والمتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو من جهة، وتطور العائدات البترولية من جهة أخرى حيث بلغت مستويات قياسية سنة 2008 والتي عرفت بثورة أسعار النفط، ليعود للانخفاض سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية والتي كان لها اثر واضح على السوق النفطية مما أدى الى تهاوي الأسعار، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا، اذ ارتفع سنة 2010 مجددا، واستمر في الارتفاع الى غاية 2015، ليعاود الانخفاض مجددا بسبب الانخفاض الحاد لاسعار النفط والصادرات من المحروقات حيث سجلت في هذه الفترة ¹ (-55.1%) ليعاود الارتفاع سنة 2017 ، وهذا راجع الى استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية .

¹:بنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018، ص40.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

1. مداخل إنفاق السياح الوافدين من الخارج RECT: تعتبر الإيرادات السياحية أحد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي في الدول السياحية، فهي تمثل مصدرا مهما لتوفير فرص العمل، ودعم المستوى المعيشي للسكان، يمكن توضيح تطور الإيرادات السياحية خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2.4): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)



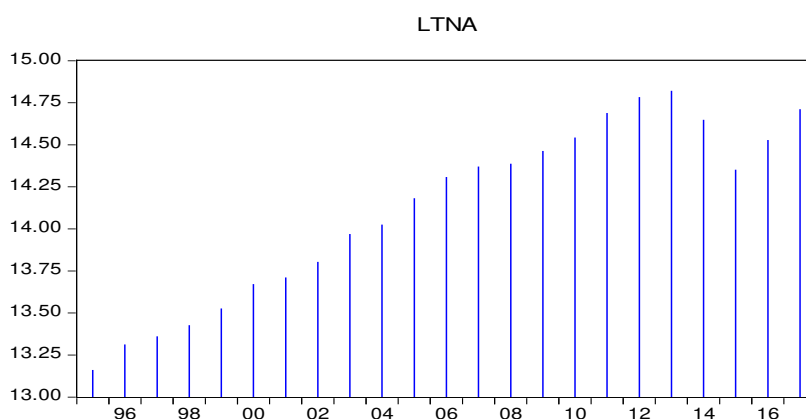
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews09.

من الشكل أعلاه نلاحظ ان الإيرادات السياحية عرفت نموا إيجابيا بعد فترة التسعينيات، حيث انتقلت الإيرادات السياحية من 32 مليون دولار سنة 1995 الى 477 مليون دولار سنة 2005، وهي أكبر قيمة سجلتها الإيرادات السياحية، وهذا راجع الى تحسن الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد جراء مشروع الوئام والمصالحة الوطنية التي تم تنفيذه في تلك الفترة، مما أدى الى تثمين الصورة الخارجية للجزائر. بعد هذه الفترة بقيت هذه الإيرادات في تذبذب في النتائج المحققة طيلة فترة الدراسة والامر راجع لظروف داخلية وخارجية (إنتعاش الاقتصاد العالمي) حيث سجلت سنة 2015 ما قيمته 347 مليون دولار، ويعود هذا التحسن للاستثمارات التي شرعت فيها الجزائر آنذاك في القطاع السياحي،

لتعود للانخفاض في سنة 2017 وقد يرجع هذا الانخفاض الى التحدي العويص الذي تواجهه سياسة الترويج السياحي في الجزائر والمتمثل في تحذير السفر الذي تصدره العديد من العواصم الأجنبية خاصة الأوروبية والأمريكية.

2. عدد السياح الوافدين من الخارج (TNA): يعتبر تطور عدد السياح المتدفقين من بين أهم المؤشرات الدالة على تطور السياحة وازدهارها في أي بلد، ويمكن توضيح تطوره خلال فترة الدراسة في المنحنى التالي:

الشكل رقم(3.4): تطور عدد الوافدين من الخارج في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)



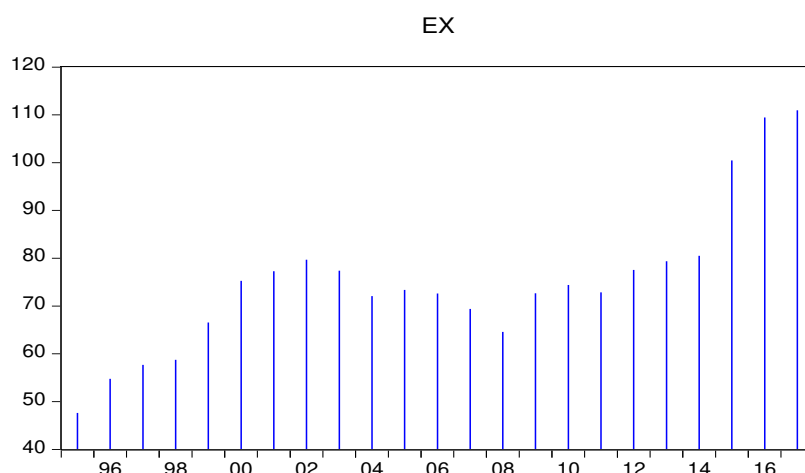
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews09.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ التزايد المستمر لعدد السياح، حيث سجلت أعلى نسبة لتوافد السياح سنة 2013، حيث قدر بـ 2733000 سائح، وهي أعلى نسبة سجلت منذ الاستقلال وهذا يرجع الى النتائج الإيجابية جراء تطبيق مخطط التنمية السياحية المستدامة(2004-2013)، وكذلك الأوضاع الأمنية الغير مستقرة التي شهدتها دول الجوار كل من ليبيا وتونس، وهو ما جعل الجزائر وجهة سياحية مفضلة لدى السياح، اما في سنة 2015 سجل انخفاض في عدد السياح الوافدين حيث قدر بـ 1710000 سائح، ليبدأ في الارتفاع سنة 2016 و 2017 على التوالي، بالرغم ما تزخر به

الجزائر من إمكانات طبيعية لم يتجاوز عدد السياح 3 مليون سائح، مقارنة مع دول الجوار حيث استقبلت المغرب حوالي 10 مليون سائح.

3. سعر الصرف (EX): يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري على أساس نظام الصرف المرن، يتحدد بناء على العرض والطلب على العملة الوطنية وفقا لمجموعة من القواعد الدولية، تحت مسؤولية بنك الجزائر باعتباره المصدر الأساسي للعملات المعروضة في سوق سعر الصرف، والشكل الموالي يبين لنا تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1995-2017).

الشكل رقم (4.4): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1995-2017)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews09.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث قدرت سنة 2008 و 2015 بـ 64.5828 و 100.4641 على التوالي وذلك نتيجة تأثير الازمة المالية على الدينار الجزائري وكذلك ازمة منطقة اليورو، حيث عرفت أسواق النفط آنذاك تقلبات حادة أدت الى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكذلك بسبب ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الامريكية، وما نجم عنها من تراجع في السوق النفطي.

عرفت هذه الفترة 2008-2017 تدهور قيمة العملة الوطنية الامر الذي يشجع على جذب السياح سواء بالنسبة للسياح الأجانب بسبب ارتفاع عملاتهم مقابل العملة المحلية، مما يجعل أسعار الخدمات السياحية في الجزائر أكثر تنافسية من حيث السعر، كذلك بالنسبة للمواطنين فان انخفاض سعر الصرف يجعل من تكلفة السياحة الخارجية مرتفعة جدا، مما يدفع بالمواطن الجزائري تفضيل السياحة داخل الوطن في ظل انخفاض تكلفتها، لكن في ظل عجز الدولة على ترقية القطاع جعلت الجزائريين يفضلون السياحة الخارجية رغم ارتفاع تكلفتها.

المطلب الثاني: وصف دوال النموذج

يمكن صياغة نموذج الدراسة بعدة طرق أهمها:

أولا: طريقة المعدلات

نعني بذلك أن متغيرات النموذج تأخذ بالقيم الاصلية مع حساب معدلاتها وفي هذا الشأن يمكن اقتراح ثلاث نماذج كالاتي:

$$GGDP = C + GTNA + GEX + SIC + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3.14)$$

$$GGDP = C + GRECT + GEX + SIC + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3.15)$$

حيث:

- GGDP : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- GTNA : معدل عدد السياح الوافدين.
- GEX : معدل نمو سعر الصرف
- SIC : متغيرة وهمية تعبر عن الأمن.

• GRECT : معدل مداخيل انفاق السياح الوافدين من الخارج.

ثانيا: ادخال اللوغاريتم

يتم ادخال اللوغاريتم حتى نتمكن من حساب المرونة فتكون صياغة النموذج كالاتي:

$$LGDP = C + LTNA + LEX + SIC + \varepsilon_t \dots \dots (3.16)$$

$$LGDP = C + LRECT + LEX + SIC + \varepsilon_t \dots \dots (3.17)$$

ثالثا: القيم الاسمية

باستعمال بيانات إحصائية لقيم اصلية دون تعديلها ، فتكون صياغة النموذج كالاتي :

$$GDP = C + TNA + EX + SIC + \varepsilon_t \dots \dots (3.18)$$

$$GDP = C + RECT + EX + SIC + \varepsilon_t \dots \dots (3.19)$$

بعد ذلك قمنا بتقدير كل النماذج المقترحة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

مع الاعتماد على بعض المعايير للمقارنة بين النماذج واختيار النموذج الأمثل والمتمثلة في

معيار Akaïke (AIC)، وكذا معيار معلومات Schwarz (SC)، ومعيار معلومات Hannan And Quinn

(HQ) ، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.4): معايير اختبار النموذج الأمثل حسب التقدير

المعايير	طريقة اللوغاريتم		القيم الاسمية
	نموذج الاول	نموذج الثاني	نموذج الثاني *
AIC	-1.23*	-0.38	23.05
SC	-1.03*	-0.18	23.20
HQ	-1.18*	-0.33	23.09

* تشير الى احسن قيمة مختارة بواسطة المعيار.

بينت النتائج السابقة أنه يمكن صياغة ووصف النموذج بصفة نهائية كالتالي:

$$LGDP = C + LTNA + LEX + SIC + \varepsilon_t \dots \dots (3.20)$$

المطلب الثالث: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بعد تحديد النموذج تأتي الخطوة الثانية والمتمثلة في اختبار سكون السلاسل الزمنية لجميع متغيرات النموذج، باستخدام اختبارات الجذر الأحادي وفق منهجية الدراسة التطبيقية، وفيما يلي عرض النتائج المتوصل اليها لاستقرار السلاسل الزمنية بواسطة عدة اختبارات.

أولاً: نتائج اختبار ADF لجميع متغيرات الدراسة

يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية على أساس المستوى Level وعلى أساس الفروقات Differences وباستخدام برنامج Eviews9، وفي حالة استقرار هذه المتغيرات في مستوى الفروقات

*تم إزالة متغيرة سعر الصرف لعدم معنوية المعلمة.

- انظر الملحق رقم 01، ص 188

نقوم بعملية تحديد درجة الابطاء لكل متغيرة وفق معيار AIC ومعيار معلومات SC وذلك بأخذ أدنى قيمة للمعيارين، والجدول التالي يوضح لنا نتائج اختبار ADF في مختلف المستويات.

الجدول رقم(2.4): نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات*

المستوى المتغير	المستوى			الفروق الأولى		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
LGDP	2.22	Φ	Φ	-3.32	Φ	Φ
LTNA	-0.00	Φ	Φ	Φ	Φ	-4.17
Lex	0.99	Φ	Φ	-3.35	Φ	Φ
Sic	0.00	Φ	Φ	-4.47	Φ	Φ
القيم النسب	القيم الحرجة في المستوى			القيم الحرجة عند الفروق الأولى		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
% 1	-2.62	-3.60	-4.20	-2.62	-3.60	-4.20
% 5	-1.95	-2.93	-3.52	-1.95	-2.93	-3.52
% 10	-1.62	-2.61	-3.19	-1.62	-2.61	-3.19

المصدر: من إعداد الطالبة، باستخدام برنامج Eviews.

Φ تشير الى عدم معنوية معامل الاتجاه العام أو الثابت حسب القيم الحرجة ل ديكي - فلر المتعلقة باختبار معنوية الاتجاه العام والثابت، أو الثابت فقط للنموذج المقدر.

بينت نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أن معظم معاملاتها لها جذر وحدة عند مستوى معنوية 5%، أي جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى دون اتجاه عام ولا ثابت، وهذا ما دفعنا الى القيام باختبار الفروق، لتصبح السلاسل تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5% .

*نقصد ب (1):(اختبار استقرار السلسلة الزمنية في المستوى بدون اتجاه عام ولا ثابت، (2) : وجود الثابت ، (3) : وجود ثابت واتجاه عام .أما بالنسبة ل (4) : اختبار السلسلة الزمنية عند الفروق الأولى بدون ثابت ولا اتجاه عام ، (5) : وجود الثابت ، (6) : وجود ثابت واتجاه عام.

ثانيا: نتائج اختبار PP

نقوم بواسطة هذا الاختبار تعديل معلميلتاين النموذج، اذ يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، أي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية مع معالجة مشكلة الارتباط الذاتي والتجانس للأخطاء.

الجدول رقم (3.4): نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات

المستوى المتغير	المستوى			الفروق الأولى		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
LGDP	2.07	Φ	Φ	-3.32	Φ	Φ
LTNA	-0.00	Φ	Φ	Φ	Φ	-2.49
Lex	2.40	Φ	Φ	-3.32	Φ	Φ
Sic	0.00	Φ	Φ	-4.47	Φ	Φ
القيم النسب	القيم الحرجة في المستوى			القيم الحرجة عند الفروق الأولى		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
%1	-2.62	-3.60	-4.20	-2.62	-3.60	-4.20
%5	-1.95	-2.93	-3.52	-1.95	-2.93	-3.52
%10	-1.62	-2.61	-3.19	-1.62	-2.61	-3.19

المصدر: من إعداد الطالبة، باستخدام برنامج Eviews.

Φ تشير الى عدم معنوية معامل الاتجاه العام

نستخلص من نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية بواسطة اختبار PP على أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، عند معنوية 5%، ثم قمنا بإجراء الاختبار على مستوى

الفروق الأولى ، حيث بينت النتائج في هذا الشأن أن جميع متغيرات النموذج مستقرة في الفروق الأولى بمعنوية 5%.

ثالثا: اختبار ERS-DF-GLS", Ng-Perron

نتيجة بعض العيوب الموجودة داخل الاختبارات السابقة وخاصة في حالة العينات الصغيرة الى جانب حساسية نتائجها لعدد التأخيرات المستعملة وضعف مميزاتها أي أنها تميل على التوالي إلى الإفراط في رفض فرضية عدم وجود علاقة صحيحة وإلى عدم رفضها عندما تكون خاطئة ولإزالة الشك عن النتائج السابقة نقوم في هذه المرحلة بإجراء عدة اختبارات لمعالجة المشاكل السابقة، حيث تعالج هذه الاختبارات* مشكلة حساسية اختبار جذر الوحدة و اتجاه اختيار طول الإبطاء والجدول التالي يبين نتائج الاختبارات:

* Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic

1. نتائج اختبار ERS-DF_GLS:

الجدول رقم (4.4): نتائج اختبار ERS and DF-GLS لاستقرار السلاسل الزمنية في

مختلف المستويات*.

ERS- DF-GLS		المستوى
(3)	(2)	المتغير
-4.07	-	LGDP
-4.18	-	LTNA
-3.63	-	Lex
-4.72	-	Sic
القيم الحرجة في المستوى		القيم
(3)	(2)	النسب
-3.77	-2.67	%1
-3.19	-1.95	%5
-2.89	-1.60	%10

المصدر: من إعداد الطالبة، باستخدام برنامج Eviews.

بينت نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ERS-DF_GL على أن جميع متغيرات

الدراسة مستقرة في الفروق الأولى ب معنوية 5%.

*نقصد ب (1): اختبار استقرار السلسلة الزمنية اختبار السلسلة الزمنية عند الفروق الأولى، (2) : وجود الثابت

(3) : وجود ثابت واتجاه عام .

2. اختبار Ng-Peron: نتيجة بعض العيوب الموجودة داخل الاختبارات السابقة وخاصة في حالة العينات الصغيرة الى جانب حساسية نتائجها لعدد التأخيرات المستعملة وضعف مميزاتها أي أنها تميل على التوالي إلى الإفراط في رفض فرضية العدم عندما تكون صحيحة وإلى عدم رفضها عندما تكون خاطئة ولإزالة الشك عن النتائج السابقة نقوم في هذه المرحلة بإجراء اختبار آخر مقترح من طرف (Ng-perron,2001) لمعالجة المشاكل السابقة. حيث يعالج هذا الاختبار مشكلة حساسية اختبار جذر الوحدة اتجاه اختيار طول الإبطاء، ويعتبر هذا الاختبار أفضل الاختبارات للكشف عن جذور الوحدة.

الجدول رقم (5.4): نتائج اختبار NG-PERON لاستقرار السلاسل الزمنية في الفرق الأول

المتغيرات	MZA	MZT	MSB	MPT
LGDP	-10.21	-2.25	0.22	2.40
القيم الحرجة عند 5%	(-8.100)	(-1.980)	(0.233)	(3.170)
LEX	-9.12	-2.58	0.231	2.76
القيم الحرجة عند 5%	(-8.100)	(-1.980)	(0.233)	(3.17)
LTNA	-34.11	-4.06	0.11	3.00
القيم الحرجة عند 5%	(-17.30)	(-2.91)	(0.16)	(5.48)
SIC	-18.72	-3.05	0.163	4.89
القيم الحرجة عند 5%	(-17.30)	(-2.91)	(0.168)	(5.48)

من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 02.

بينت نتائج اختبار NG-Peron التي لجأنا إليها لإزالة الشك حول نتائج الاختبارات التقليدية بشكل قاطع، حيث أكدت أن جميع القيم الإحصائية المحسوبة أصغر من القيم الحرجة الجدولية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن متغيرات الدراسة لا تحتوي على جذر وحدة وبالتالي فهي مستقرة من الدرجة (1)I.

المبحث الثالث: قياس أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث الأخير دراسة قياس متغيرات النشاط السياحي في الجزائر، باستخدام نماذج تصحيح الخطأ، للوصول إلى نموذج يجمع بين المديين الطويل والقصير إلى جانب سرعة تصحيح الخطأ، وذلك بالاعتماد على الطرح النظري السابق وكذا الدراسات التجريبية السابقة.

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

يتضمن اختبار نموذج ARDL اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، بعد التأكد من وجود هذه العلاقة نقوم بعدها بتقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، ولهذا السبب نقوم بحساب إحصائية F من خلال اختبار Boundtest حيث يتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومتغيرات النشاط السياحي.

الجدول رقم (6.4): نتائج تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.623210	0.078784	7.910319	0.0000
LTNA	0.556057	0.081152	6.852073	0.0000
LEX	-0.371435	0.091612	-4.054417	0.0009
SIC	-0.283178	0.071329	-3.970045	0.0011
SIC(-1)	0.236255	0.061489	3.842205	0.0014
C	5.834571	0.992051	5.881324	0.0000
R-squared 0.992888		Mean dependent var 11.55792		
Adjusted R-squared 0.990666		S.D. dependent var 0.575754		
S.E. of regression 0.055625		Akaike info criterion -2.713376		
Sumsquared resid 0.049506		Schwarz criterion -2.415819		
Log likelihood 35.84714		Hannan-Quinn criter. -2.643280		
F-statistic 446.7740		Durbin-Watson stat 1.729620		
Prob(F-statistic) 0.000000				

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews.

تبين النتائج الإحصائية السابقة على جودة وقوة النموذج في تفسير العلاقة التوازنية للأجل الطويل، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.99$ ، وبعبارة أخرى ان التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا نسبة 99% من المتغيرات المفسرة للنشاط السياحي بالنسبة للنمو الاقتصادي.

كما توضح لنا النتائج انه تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى حيث حصلنا على $DW = 1.73$ وهي دلالة إحصائية على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، كما دلت قيمة إحصائية فيشر $F = 446.77$ على وجود علاقة معنوية بين معالم النموذج.

المطلب الثاني: التوازن في المدى الطويل والقصير الاجل

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الاجمالي ومتغيرات النشاط السياحي، حيث وبعد عدة تقديرات تم حذف متغيرتي الامن (sic) وسعر الصرف (Ex) لغياب علاقة تكامل مشترك مع النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة $F=6.28$ أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات معنوية 10%، 5%، 1%، مما يجعلنا نقبل الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، بين عدد الوافدين والناتج المحلي الإجمالي، وعليه يتم تقدير هذه العلاقة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (7.4): مقدرات معلمات الاجل الطويل والقصير

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTNA)	0.563693	0.124241	4.537105	0.0002
CointEq(-1)	-0.498886	0.102439	-4.870095	0.0001
Cointeq = LGDP - (1.1299*LTNA+ 11.2280)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTNA	1.129903	0.079916	14.138587	0.0000
C	11.227988	0.054732	205.145293	0.0000

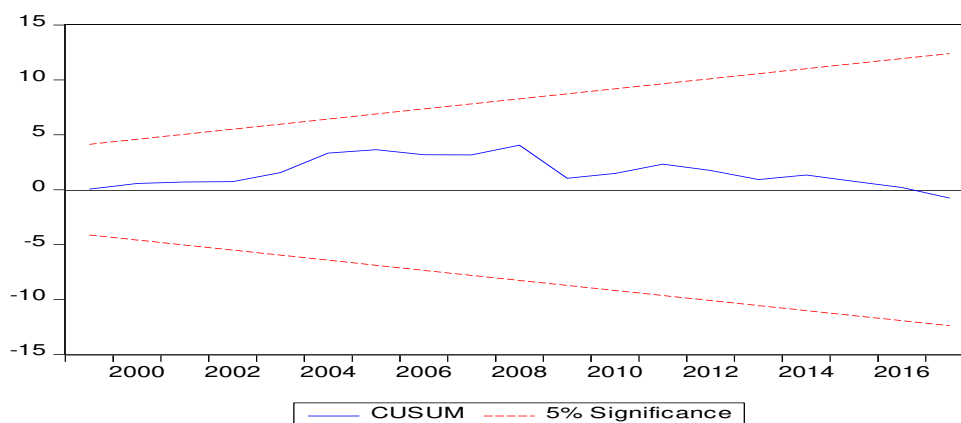
المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ E قد بلغت -0.50 عند مستوى معنوية 5% والاشارة السالبة تدل على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج، وذلك ما يثبت أن القطاع السياحي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة سنتين ليصل الى وضعية التوازن في الاجل الطويل أي انه يتم في كل فترة (سنة حسب المعطيات) تعديل 50% من اختلال التوازن، وهي تمثل سرعة التعديل للتوازن، بمعنى ان اختلال التوازن في الفترة الماضية لا يتم تصحيحه بالكامل خلال السنة، وهذا يدل على ان السياسات الوطنية القائمة منذ عقود لم تتمكن من تحقيق نمو كاف لدعم بيئة مواتية للنشاط السياحي.

1. اختبار استقرار النموذج (Stabilité Test):

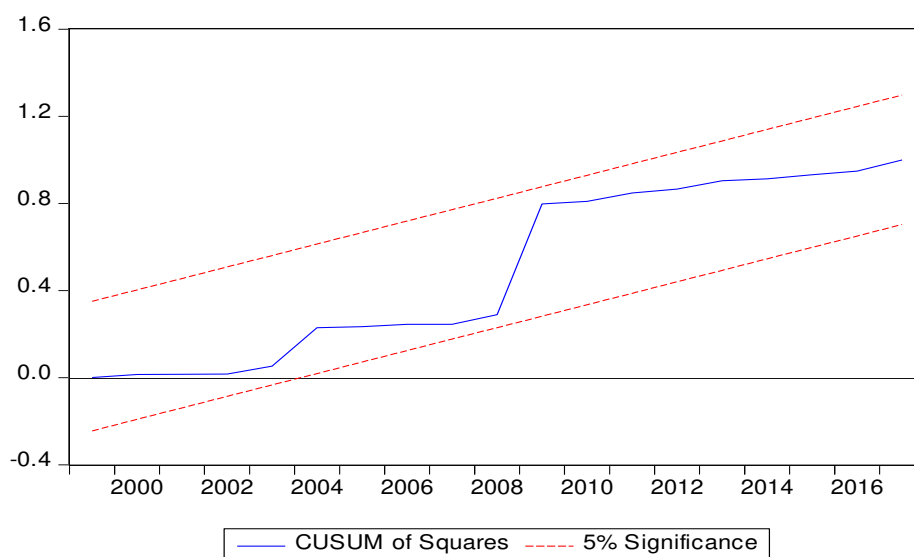
للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارين (cusumQ،cusum)، حيث يعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال.

الشكل رقم (5.4):نتيجة استقرار معادلة النموذج



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

الشكل رقم (6.4): نتيجة استقرار بواقي تقدير النموذج



من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (Cusum) يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا الى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %، نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CusumQ)، ويتضح من هذين الاختبارين ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

المطلب الثالث: اختبار السببية لأنجل – غرانجر وتحليل النتائج

أولا: اختبار السببية لأنجل – غرانجر

بعدما انتهينا من إثبات وجود العلاقة طويلة الاجل نمر الى خطوة أخرى والمتمثلة في تحديد اتجاه

العلاقة بين النمو الاقتصادي والنشاط السياحي المعبر عنه بعدد السياح الوافدين من الخارج، لهذا

الغرض نقوم باستخدام اختبار السببية لأنجل – غرانجر.

الجدول رقم (8.4): نتائج اختبار انجل*- غرانجر

القرار	الاحتمال	إحصائية فيشر	الفرضية العدمية	
عدم وجود سببية	0.42	0.65	G(LGDP) لا تتسبب في D(LTNA)	01
عدم وجود سببية	0.02	6.36	D(LTNA) لا تتسبب في G(LGDP)	02

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن العلاقة السببية بين المتغيرين في اتجاه واحد، أي متغيرة عدد السياح الوافدين من الخارج تسبب في النمو الاقتصادي، وعليه يمكن القول ان النشاط السياحي يقود النمو.

ثانيا: تحليل النتائج

مما سبق نجد ان نتائج تقدير السببية لا نجل-غرانجر (الجدول 24) جاءت متقاربة جدا لنتائج التقديرالنموذج الأول (الجدول 23)، حيث اكدت النتائج ان متغيرة عدد الوافدين المعبرة عن النشاط السياحي في الجزائر تؤثر على النمو الاقتصادي، والتي لها تأثير على زيادة العائدات السياحية كما تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص العمل والتي تساهم في تعزيز النمو.

كما أشار النموذج المقدر أن للنشاط السياحي أثر ايجابي على مستوى النمو الاقتصادي الجزائري في الاجلين القصير والطويل حيث بلغت مرونة الناتج المحلي بالنسبة لعدد السياح 0.49% في الأجل القصير، في حين بلغت هذه المرونة 1.12 في الأجل الطويل مما يدل على أن للنشاط السياحي أثر أقوى على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل مقارنة بالأجلالقصير فزيادة عدد السياح بنسبة 1% يعمل على زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.49% في الاجل القصير وبنسبة 1.12 % في الاجل الطويل.

خلاصة الفصل:

بينت نتائج الدراسة القياسية بأن هناك علاقة توازنية طويلة الاجلين متغيرات النموذج، بينما اظهر اختبار BOUND TEST غياب العلاقة طويلة الاجل لكل من سعر الصرف والامن مع النمو الاقتصادي، في حين أكد على وجود علاقة تكامل المشترك بين متغيرة عدد الوافدين المعبرة عن النشاط السياحي والنمو الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي ، حيث سجل تأثير إيجابي احادي الاتجاه من متغيرة عدد الوافدين نحو الناتج المحلي الإجمالي، واهم نتيجة يمكن استخلاصها في هذا الشأن ان للنشاط السياحي دور أساسي ومهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل واقع النشاط السياحي في الجزائر ودراسة علاقته بالنمو الاقتصادي، بغرض تحليل وتحديد النموذج القياسي المفسر لأثر عدد الوافدين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2017، وحلا للإشكالية المطروحة باستخدام مختلف مناهج البحث العلميتوصلنا الى جملة من النتائج والتي يمكن اجمالها في النقاط التالية:

نتائج اختبار الفرضيات

بعد دراسة موضوع البحث، ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه تمكنا من التأكد من صحة الفرضيات المقدمة وكانت النتائج على النحو التالي:

-الفرضية الأولى: التي تنص على أن للنشاط السياحي دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما له من آثار إيجابية على كل المستويات خاصة الجانب الاقتصادي، كما انه يتميز بالحساسية اتجاه الظروف المحيطة بالبلاد، تم اثبات صحتها من خلال الفصل الثالث، توصلنا الى الأهمية البالغة في الاقتصاد القومي لما له من دور فعلي في تكوين الناتج وخلق فرص العمل وتعزيز قدرات الدولة من العملة الصعبة، ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع في اقتصاد أي بلد، حيث قدرت مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ب(1.6%) سنة 2017، والتشغيل قدرت ب (320) عامل سنة 2017.

-الفرضية الثانية: والتي تنص على أن النظريات المفسرة للنشاط السياحي عديدة، والتي نصت على ان السياحة هي التي تؤدي الى النمو الاقتصادي، تم التأكد من صحتها خلال دراستنا للفصل الثاني حيث توصلنا الى ان العلاقة بين النمو والنشاط السياحي هي محل عدة دراسات ونقاش معمق، ورغم

الاعمال النظرية والتجريبية الكثيرة الا ان النتائج المحصل عليها اثبتت انه لا توجد فرضية يمكن تطبيقها بشكل عام وبالتالي يمكن القول ان العلاقة نابعة من السياسات المتبعة في كل وجهة سياحية حسب الفترات المدروسة

-الفرضية الثالثة: التي تنص على أنالنشاط السياحي حضي بأولوية ضمن البرامج والسياسات المعتمدة من طرف السلطات الوطنية والتي اعتمدتها لدفع عجلة نمو هذا القطاع، من ضمنها الاستراتيجية الجديدة التي تعتبر أداة فعالة للارتقاء بالنشاط السياحي في الجزائر، تم التأكد من صحتها من خلال الفصل الثالث ودليل ذلك ما لمسناه من خلال التطرق الى تطور النشاط السياحي، حيث تعمل الجزائر منذ أكثر من عقد من الزمن على الأقل على النهوض بالعديد من القطاعات لتنويع اقتصادها، وقد أبدت الحكومة اهتمامها وحرصها على السعي نحو وضع استراتيجية للتنمية السياحية في سبيل إعادة تنظيم هذا القطاع وتمكينه من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقه.

-الفرضية الرابعة:والتي تنص على أن المتغيرات المفسرة للنشاط السياحي في الجزائر المتمثلة في عدد الوافدين والايادات السياحية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي. والتي تم التأكد من صحتها في الفصل الرابع، حيث اثبتت الدراسة التطبيقية للنموذج المفسر لعلاقة التكامل المشترك واختبار السببية بين النشاط السياحي المتمثل في عدد الوافدين والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي عن وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الاجل حيث بلغت مرونة الناتج المحلي بالنسبة لعدد السياح 0.49 في الأجل القصير، في حين بلغت هذه المرونة 1.12 في الأجل الطويل مما يدل على أن للنشاط السياحي أثر أقوى على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل مقارنة بالأجل القصير.

كما اشارت نتائج السببية وفق غرانجر عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من عدد الوافدين نحو الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة ان النشاط السياحي يقود النمو.

نتائج الدراسة

- بناء على ما تقدم يتضح ان للنشاط السياحي مكانة هامة في اقتصاديات العديد من الدول من خلال مساهمته في تعزيز الأهداف الإنمائية للحد من الفقر، وتحسين المداخل الذي ينجر عنه تحسن في مستوى التعليم والرعاية الصحية، وكذا خلق العديد من فرص العمل الجديدة وعليه يمكن القول أن للنشاط السياحي إمكانية كبيرة في توفير إيرادات إضافية للميزانية العامة وعائدات النقد الأجنبي وتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- بالرغم من المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر والجهود للنهوض بالقطاع السياحي إلا أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية، وهذا الملاحظ من خلال تتبع المبالغ المالية المخصصة للاستثمار في هذا القطاع والتأخر في إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن المخططات الوطنية.
- على ضوء تحليل المؤشرات كمؤشر البنية التمكينية ومؤشر البنية التحتية، في الجزائر تعتبر بيئة غير محفزة للنشاط السياحي، لكن لا يمكن أن ننفي الجهود المبذولة التي تعكس الرغبة الجامعة للنهوض بقطاع السياحة وذلك من خلال الاستراتيجية المتبناة للنشاط السياحي آفاق 2030.
- هناك بعض الأسباب التي تكبح الانطلاقة الفعلية للنشاط السياحي كضعف طاقات الاستيعاب وضعف نوعية الخدمات، والتركيز الكبير على السياحة الموسمية (موسم الاصطياف)، وغلاء الوجهات السياحية الجزائرية وكذلك ضعف التنافسية نتيجة انخفاض نوعية البنى التحتية، وخاصة المتعلقة بالنقل الجوي والبري.

- باستخدام أساليب التحليل الكمي، تمكنت الدراسة من تحديد النموذج المفسر للنشاط السياحي في الجزائر، حيث بينت نتائج الدراسة القياسية بأن هناك تأثير لعدد الوافدين على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاجلين القصير والطويل، بينما يقتصر تأثير كل من سعر الصرف والامن في الاجل الطويل فقط.

في ظل ما سبق يصبح اما معدي السياسات الاقتصادية في الجزائر مجال حيوي لاتخاذ القرارات المناسبة لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع قصد توسيع إمكانياته وتحسين جودة خدماته.

الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج النظرية والميدانية التي تم التوصل اليها، نتقدم بالتوصيات التالية:

- زيادة الوعي السياحي لدى الافراد من خلال تنشيط الاعلام السياحي واستغلال مختلف وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بالسياحة المحلية.
- تبسيط إجراءات الدخول الى الجزائر من خلال تخفيض أسعار خدمات الخطوط الجوية وتأشيرة الدخول، وكذا حسن استقبال السياح
- ضرورة مراجعة أسعار الخدمات السياحية، حيث تعرف هذه الأخيرة ارتفاع كبير في الجزائر مقارنة مع رداءة مستوى الخدمات المقدمة.

أفاق الدراسة

وفي الأخير لا ندعي كمالا لعملنا ولا ننفي قصورا في جهدنا لما جاء في هذه الدراسة، إذ بقيت الكثير من النقاط التي تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق، غير اننا نسأل الله عز وجل ان نكون قد وفقنا

الخاتمة

في معالجة هذا الموضوع، وعليه نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة تصب في نفس السياق، وهي:

- مساهمة السياحة الداخلية في تعزيز الاقتصادي في الجزائر.
- واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة- باستخدام نماذج بانل.
- نمذجة النشاط السياحي في الجزائر باستخدام منهجية MEDAS

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ. الكتب:

1. أحمد عبد السميع علام "علم الاقتصاد السياحي" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية الطبعة الأولى 2007-2008.
2. أحمد محمود مقابلة، "صناعة السياحة" دار كموز المعرفة العلمية، الأردن.
3. اسيا محمد الانصاري "إدارة المنشآت السياحية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
4. توفيق عباس عبد عون المسعودي: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
5. جيمس جواتي، ريجار داستروب "الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص" ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض 1999.
6. حميد عبد النبي الطائي "أصول صناعة السياحة" الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
7. خالد كواش "السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها"، دار التنوير/ الجزائر، 2007.
8. مدحت القرشي "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات" دار وائل لنشر الأردن، الطبعة الأولى 2007.
9. ربيع نصر، "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية 2001.
10. زيد سلمان عبوي "السياحة في الوطن العربي" دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2008.
11. صبري عبد السميع "التسويق السياحي والفندقي، أسس علمية وتجارب عربية" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.
12. عبد الرحمن إسماعيل وحري عريقات "مفاهيم ونظم اقتصادية"، وائل للنشر والتوزيع، عمان 2004.
13. عثمان محمد غنيم وبثينة نبيل سعد "التخطيط السياحي" دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 1999.
14. عصام حسين الصعدي "نظام المعلومات السياحية"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
15. فريدريك م. شرر، تعريب علي أبو عمشة "نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"، العبيكان، 2002.
16. فضيل أحمد يونس "الجغرافيا السياحية"، دار النهضة العربية والنشر، 1993.
17. ماهر عبد الخالق السيسي "صناعة السياحة، الأساسيات والمبادئ" مطبعة الولاء، 2003.

قائمة المراجع

19. ماهر عبد الخالق السيسي " مبادئ السياحة " الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مجموعة النيل العربية، 2001.
20. ماهر عبد العزيز " صناعة السياحة " ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان -الأردن 2008.
21. محمد أحمد الحضري " التسويق السياحي، مدخل متكامل " مكتب مديولي، القاهرة، مصر، 1989.
22. محمد أحمد العمري " الأمن السياحي المفهوم والتطبيق " ، دار الراية للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2011.
23. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "، الدار الجامعية 2010.
24. محمد عبيدات " التسويق السياحي مدخل اقتصادي متكامل "، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008.
25. محمد عبيدات " سلوك المستهلك مدخل استراتيجي "، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2004.
26. محمد منير حجاب " الاعلام السياحي " الطبعة الأولى، القاهرة مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.
27. محمد ناجي حسن خليفة، " النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم "، دار القاهرة، 2001.
28. محمود كامل " السياحة الحديثة علما وتطبيقا " الهيئة العلمية المصرية للكتاب، مصر 1975.
29. مروان السكر " الاقتصاد السياحي " ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999.
30. ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية " ترجمة محمود حامد، محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر الطبعة الاولى 2009.
31. ميشيل تودارو، " التنمية الاقتصادية " تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
33. ناظم محمد نوري الشمري، أحمد زكريا صيام، طاهر فاضل البياتي، " أساسيات الاستثمار العيني و المالي "، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان السنة 1999.
34. نائل موسى، محمود سرحان " مبادئ السياحة " دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

ب. الاطروحات والمذكرات:

1. قعيد لطيفة، " السياسة الخضراء كآلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة دراسة حالة الجزائر مع الإشارة إلى بعض النماذج "، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، نخصص الإدارة البيئية والسياحية، السنة الجامعية 2013/2014
2. يوسف بركان ومليك محمودي " محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990.2014) "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، العدد السابع 2016.
3. بن عاتق حنان، " السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2014.

قائمة المراجع

4. شرفاوي عائشة " السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية " أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03 ، 2015.
 5. عبد الحفيظ مسكين " استراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2015-2016.
 6. عليان فتحي " دراسة تحليلية لسلوك السائح الجزائري نحو المنتجات السياحية الداخلية دراسة ميدانية " أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة البليدة 02، 2016/2017.
 7. العوادي ساعد، " تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2015 "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 02، 2017/2018.
 9. عوينان عبد القادر " السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي افاق 2025 " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013.
 10. لويزة قويدر، " السياحة من منظور إقتصادي وسبل ترقيتها بالجزائر "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003،
 11. محمد يونس " سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والاجنبي في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.
 12. محمود فوزي شعوبي " السياحة والفندقة في الجزائر " أطروحة دكتوراه، 2006-2007، جامعة الجزائر 03
 13. ناصري نفيسة، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2013-2014.
- ج. الملتقيات:**
1. دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، " تطورات نظرية النمو الاقتصادي "، منتدى الاقتصاديين المغاربة، مداخلة بعنوان قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي " حالة الاقتصاد الجزائري.
 2. دليلة طالب، عبد الكريم وهراني " السياحة احد محركات التنمية المستدامة، نحو تنمية سياحية مستدامة "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22-2011/11/23.
 3. ساطور رشيد ، بن زعرور شكري " السياحة والنمو الاقتصادي ، الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية " مداخلة مقامة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول ، يومي 09-10 نوفمبر 2016.

4. عبدلي ادريس، مداخلة حول "العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة: ARDL" دراسة تحليلية قياسية للفترة (1987-2018) الملتقى العلمي الوطني الأول حول استشراف التنمية الاقتصادية في ظل النمو السكاني في الجزائر 12 نوفمبر 2019، جامعة البليدة 2 - لونيبي على.
 5. عيسى مراركة، "دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر"، ملتقى دولي: إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، مارس 2012.
 6. مخلوفي عبد السلام " دور السياحة في التنمية المحلية"، الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعات التقليدية في الجزائر، دار الثقافة، بشار 2003.
 7. ناجية صالح، فتحة مخناش " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2004) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، ملتقى دولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013.
 8. يسرى دعبس " صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2003.
- د.المجلات:**
1. أحمد فوزي ملوخية " يدخل الى علم الاقتصاد" الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2008.
 2. أمين حواس " محاضرات في النمو الاقتصادي" ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، جامعة ابن خلدون تيارت.
 3. بخاري عبلة عبد الحميد، " إقتصاديات السياحة، مقدمة في إقتصاديات السياحة" محاضرات بقسم الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2012.
 4. بلاطة مبارك " سوق الخدمات السياحية" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ العدد4، جامعة الجزائر، 2005،
 5. بن زعرور شكري " تطوير قطاع السياحة في الجزائر : تحليل أولويات الإصلاح" المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي العدد 4، 2018.
 6. بوشويشة رقية، " السياحة ومتطلبات تنميتها بالجزائر"، مجلة الدراسات ، جامعة عمار ثلجي الاغواط، العدد 53، افريل 2017.
 7. توفيق عباس عبد عون المسعودي، "دراسة في معدلات النمو لازمة"، مجلة العلوم الاقتصادية، ال عدد26، المجلد السابع، نيسان 2010.
 8. خالد كواش، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ع1، 2004.

قائمة المراجع

9. منصف بن خديجة " النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر - بين الواقع والتجسيد " مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية ، جامعة الوادي، الجزائر، العدد10، الجزء2، 2017.
10. سعد إبراهيم حمد " واقع العرض والطلب السياحي في العراق " ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد10، العدد، الموصل، 2011.
11. عدلي زهير وسعدي راضية، " مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع32، جامعة الجزائر، 2015، 3.
12. عمر صخري ، " مبادئ الاقتصاد الرياضي " ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1989.
13. فراح رشيد، بoudle يوسف، " دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي " مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012.
14. لمياء السيد حفنى، فتحي شرفاوي " التسويق السياحي " دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
15. مراد إسماعيل وآخرون " واقع وآفاق القطاع السياحي بالجزائر " مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، ع2، عين تموشنت، 2017.
16. نبيل الروني، " اقتصاديات السياحة "، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر 1998.

هـ. النصوص التشريعية:

1. المرسوم التنفيذي رقم: 94-255 المؤرخ في: 17 أوت 1994 و المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 54، الصادرة بتاريخ: 24 أوت 1994.
2. مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، وزارة السياحة، الجزائر، 2002.
3. المرسوم التنفيذي رقم: 98-70 المؤرخ في: 21 فيفري 1998 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 11، الصادرة بتاريخ: 01 مارس 1998.
4. المرسوم التنفيذي رقم: 98-104 المؤرخ في: 31 مارس 1998 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 94-255، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 19، الصادرة بتاريخ: 01 أبريل 1998.

و. المواقع الالكترونية:

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو، الموقع الالكتروني <http://www.premier-ministre.gov.dz/fr/documents/> تاريخ الاطلاع 2019/12/03.
2. جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات www.alukah.net

3.مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com

4.الوكالة الوطنية للتنمية السياحية <http://www.andt-dz.org> تاريخ الاطلاع 2018/06/23.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

A. ouvrages et revues :

1. Bosserelle.E : Croissance et fluctuation, édition Dalloz, Paris, France, 1994.
2. Bresson A , Pirot , << Econométrie Des Série Temporelles>> Ed PUF, Année 1985
3. Douglas, W. Arner. Financial stability " economic growth and the role of law", New york : CambrigeUniversity Press. 2007.
4. Hatice Pehlivan Jenkins and salih Turan Katircioglu , The Bounds Test Approach for Coitegration and Causality between Financial Development , International Trade and Economic Growth : The Case of Cypurs , Journal Applied Economics , Routledge , Volume 42 issue 13, 2010.
5. James D. Hamilton ; <<Times Série Analysis >>; Prenceton ; Université Press ; USA ; 1994.
6. Jean Rivoire, l'économie de marché que sais –je ?, édition dahleb, Alger 1994.
7. M.S. Oosterbaan. Thijs de Ruyter. Van Steveninck. N. van der Windt. The determinants of economic growth.New York : Springer science and Business Media. 2000.
8. Ministère du tourisme :schéma directeur d'aménagement touristique «SDAT 2025»-livre 1-la diagnostic : audit du tourisme Algérien ,2008.
9. Peter, J. Klenow, Andrés Rodríguez-Clare. Handbook of economic growth .Externalities and growth, 2004.
10. Régis Bourbonnais, << Econométrie – Manuel Et Exercices Corrigés >> , Deuxième Edition : Dunod , Paris , Année 1998.
11. Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin: ECONOMIC GROWTH, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004.
12. Ulrich Kohili , Analyse macroéconomie , De Boeck , Bruxelles Belgique 1999.
13. X.Rogot « La théorie de la croissance économique du long terme », ENSAE France, 2006.

B. Site d'internet :

1. Brida, J. G., & Pulina, M. (2010). A literature review on the tourism_led_growth hypothesis. <http://eprints.uniss.it>.
2. Robert, E. Lucas. Lectures on Economic Growth. Cambridge: Harvard University Press. 2000, on the.
3. Benzarour choukri and satour rachid" Tourism and economic growth in Algeria:Evidence of Cointegration and causal analysis" munich personal Repec Archive,p4 ,2016 <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731>, date de tel 12/10/2018.
4. Bouzazhah, M., El_Menyari, Y. (2013), The Relationship Between International Tourism and Economic Growth: The Case of Morocco and Tunisia. MPRA Munich Personal Repec Archive. p1_14. https://www.mpra.ub.uni_muenchen.de.
5. Charles, I.Jones. (1998). Introduction to economic growth. New York: W.W.Norton and Company.
6. Karline PELIER, "Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer", université Montpellier 1, dans : <http://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf>, site web consulté le 20 /09/2019.
7. Kasimati, E. (2016), "Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis", European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, pp 55_62. <http://www.degruyter.com>.
8. link <https://ideas.repec.org/i/a.html>,visite 05 /11/2019.
9. Magazine vogue, (2019), « VOYAGES : Les nouvelles destinations de 2019 » par jade simon. Consulté 22 octobre 2019. <https://www.vogue.fr/lifestyle/voyages/story/les-nouvelles-destinations-de-2019/4807>. Consulté le 04.01.2020.
10. Oxford Business Group, (2018), « The Report: Algeria 2018. Chapter tourism, Long-term plans to improve Algeria's hotel market". <https://Oxfordbusinessgroup.Com/Algeria-2018/Tourism>. (Consulté le 15.02.2020).
11. Parrilla, J. C., Font, A. R., & Nadal, J. R. (2007). Tourism and long_term growth a Spanish perspective. Annals of tourism research, 34(3), 709_726. <https://www.researchgate.net>.

12. Ridderstaat, Robertico Croes, Peter Nijkamp, (2013), “ Modelling Tourism Development and Long run Economic Growth in Aruba”, TI 2013_145/VIII Tinbergen Institute Discussion Paper, Tinbergen Institute Amsterdam, <http://www.papers.tinbergen.nl>.
13. Trip Savvy, (2018), “ Algeria Travel Guide: Essential Facts and Information”, by jessica macdonald, updated 10/02/19. <https://www.tripsavvy.com/algeria-travel-guide-4691141>. Consulté le 04.01.2020.
14. U.S. Department of State, (2019), Algeria Travel Advisory. <https://travel.state.gov/content/travel/en/traveladvisories/traveladvisories/algeria-travel-advisory.html>. (consulté le 02.02.2020).

الملاحق

الملحق رقم 01 :

نتائج تقدير النماذج باستخدام طريقة المربعات
الصغرى العادية

(1) طريقة المعدلات:

نتائج تقدير النموذج الاول

Dependent Variable: GGDP
Method: Least Squares
Date: 02/19/20 Time: 13:36
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	98744.58	10072.27	9.803607	0.0000
GTNA	-106921.0	58074.71	-1.841094	0.0822
GEX	-314821.4	81266.63	-3.873932	0.0011
SIC	107297.3	12474.61	8.601253	0.0000
R-squared	0.830178	Mean dependent var	121015.4	
Adjusted R-squared	0.801875	S.D. dependent var	61505.08	
S.E. of regression	27376.70	Akaike info criterion	23.43574	
Sum squared resid	1.35E+10	Schwarz criterion	23.63411	
Log likelihood	-253.7931	Hannan-Quinn criter.	23.48247	
F-statistic	29.33117	Durbin-Watson stat	1.348343	
Prob(F-statistic)	0.000000			

نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: GGDP
Method: Least Squares
Date: 02/19/20 Time: 13:45
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	85879.68	9697.143	8.856184	0.0000
GRECT	3721.331	13137.04	0.283270	0.7802
GEX	-281520.8	86214.67	-3.265347	0.0043
SIC	113186.9	14514.48	7.798209	0.0000
R-squared	0.799094	Mean dependent var	121015.4	
Adjusted R-squared	0.765610	S.D. dependent var	61505.08	
S.E. of regression	29776.97	Akaike info criterion	23.60382	
Sum squared resid	1.60E+10	Schwarz criterion	23.80220	
Log likelihood	-255.6421	Hannan-Quinn criter.	23.65055	
F-statistic	23.86476	Durbin-Watson stat	1.159152	
Prob(F-statistic)	0.000002			

(2) طريقة اللوغاريتم:

نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 02/20/20 Time: 20:56
Sample: 1995 2017
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.94627	0.751023	17.23818	0.0000
LTNA	1.102843	0.084909	12.98851	0.0000
LEX	-0.423968	0.178371	-2.376889	0.0281
SIC	0.148899	0.082847	1.797264	0.0882
R-squared	0.964386	Mean dependent var	11.51800	
Adjusted R-squared	0.958762	S.D. dependent var	0.594202	
S.E. of regression	0.120665	Akaike info criterion	-1.234828	
Sum squared resid	0.276640	Schwarz criterion	-1.037351	
Log likelihood	18.20052	Hannan-Quinn criter.	-1.185163	
F-statistic	171.4976	Durbin-Watson stat	1.362743	
Prob(F-statistic)	0.000000			

نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 02/20/20 Time: 20:59
Sample: 1995 2017
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECT	0.532290	0.056135	9.482325	0.0000
LEX	0.293116	0.248652	1.178822	0.2523
SIC	0.413300	0.095656	4.320703	0.0003
R-squared	0.877741	Mean dependent var	11.51800	
Adjusted R-squared	0.865515	S.D. dependent var	0.594202	
S.E. of regression	0.217907	Akaike info criterion	-0.088389	
Sum squared resid	0.949670	Schwarz criterion	0.059719	
Log likelihood	4.016471	Hannan-Quinn criter.	-0.051140	
Durbin-Watson stat	1.290608			

(3) القيم الاسمية:

نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 02/20/20 Time: 21:01
Sample: 1995 2017
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TNA	83854.32	8184.676	10.24528	0.0000
EX	-194.1548	138.7921	-1.398889	0.1772
SIC	8688.340	10605.00	0.819268	0.4223
R-squared	0.942486	Mean dependent var		117570.6
Adjusted R-squared	0.936734	S.D. dependent var		62321.83
S.E. of regression	15675.63	Akaike info criterion		22.27871
Sum squared resid	4.91E+09	Schwarz criterion		22.42682
Log likelihood	-253.2052	Hannan-Quinn criter.		22.31596
Durbin-Watson stat	1.610323			

نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 02/20/20 Time: 21:03
Sample: 1995 2017
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RECT	0.000219	3.91E-05	5.602633	0.0000
EX	522.2428	137.8521	3.788427	0.0012
SIC	69970.58	11900.35	5.879708	0.0000
R-squared	0.860140	Mean dependent var		117570.6
Adjusted R-squared	0.846154	S.D. dependent var		62321.83
S.E. of regression	24444.64	Akaike info criterion		23.16732
Sum squared resid	1.20E+10	Schwarz criterion		23.31542
Log likelihood	-263.4241	Hannan-Quinn criter.		23.20457
Durbin-Watson stat	1.660221			

الملحق رقم 02 :

دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.325011	0.0021
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/20/20 Time: 21:09
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

Null Hypothesis: D(LTNA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.578119	0.0127
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTNA,2)
Method: Least Squares
Date: 02/20/20 Time: 21:18
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.353790	0.0019
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LEX,2)
 Method: Least Squares
 Date: 02/20/20 Time: 21:22
 Sample (adjusted): 1997 2017
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.646070	0.192639	-3.353790	0.0032

Null Hypothesis: D(SIC) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.472136	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(SIC,2)
 Method: Least Squares
 Date: 02/20/20 Time: 21:26
 Sample (adjusted): 1997 2017
 Included observations: 21 after adjustments

Null Hypothesis: D(LRECT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.915384	0.0008
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LRECT,2)
 Method: Least Squares
 Date: 02/20/20 Time: 21:41
 Sample (adjusted): 1997 2017
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

نتائج اختبار ERS-DF_GLS لاستقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-3.859394
Test critical values: 1% level	-2.679735
5% level	-1.958088
10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 02/20/20 Time: 21:38
Sample (adjusted): 1997 2017

Null Hypothesis: D(SIC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-4.676504
Test critical values: 1% level	-2.679735
5% level	-1.958088
10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 02/20/20 Time: 21:26
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-3.432026
Test critical values: 1% level	-2.679735
5% level	-1.958088
10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
 Dependent Variable: D(GLSRESID)
 Method: Least Squares
 Date: 02/20/20 Time: 21:24
 Sample (adjusted): 1997 2017
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.722225	0.210437	-3.432026	0.0026

Null Hypothesis: D(LTNA) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-3.099398
Test critical values: 1% level	-2.679735
5% level	-1.958088
10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
 Dependent Variable: D(GLSRESID)
 Method: Least Squares
 Date: 02/20/20 Time: 21:20
 Sample (adjusted): 1997 2017

Null Hypothesis: D(LRECT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-5.003274
Test critical values: 1% level	-2.679735
5% level	-1.958088
10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
 Dependent Variable: D(GLSRESID)
 Method: Least Squares
 Date: 02/20/20 Time: 21:57
 Sample (adjusted): 1997 2017
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

نتائج اختبار Ng-PERON لاستقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: D(SIC) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag length: 0 (Spectral GLS-detrended AR based on AIC, maxlag=4)

Sample (adjusted): 1996 2017

Included observations: 22 after adjustments

	MZa	MZt	MSB	MPT
Ng-Perron test statistics	-10.4676	-2.28649	0.21844	2.34533
Asymptotic critical values*: 1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000

*Ng-Perron (2001, Table 1)

HAC corrected variance (Spectral GLS-detrended AR)	0.045493
--	----------

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag length: 0 (Spectral GLS-detrended AR based on AIC, maxlag=4)

Sample (adjusted): 1996 2017

Included observations: 22 after adjustments

	MZa	MZt	MSB	MPT
Ng-Perron test statistics	-9.12022	-2.11475	0.23187	2.76340
Asymptotic critical values*: 1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000

*Ng-Perron (2001, Table 1)

HAC corrected variance (Spectral GLS-detrended AR)	0.005008
--	----------

Null Hypothesis: D(LTNA) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag length: 0 (Spectral GLS-detrended AR based on AIC, maxlag=4)
 Sample (adjusted): 1996 2017
 Included observations: 22 after adjustments

	MZa	MZt	MSB	MPT
Ng-Perron test statistics	-9.14880	-2.10435	0.23001	2.80582
Asymptotic critical values*:				
1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000

*Ng-Perron (2001, Table 1)

HAC corrected variance (Spectral GLS-detrended AR)	0.011555
--	----------

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag length: 0 (Spectral GLS-detrended AR based on AIC, maxlag=4)
 Sample (adjusted): 1996 2017
 Included observations: 22 after adjustments

	MZa	MZt	MSB	MPT
Ng-Perron test statistics	-10.2140	-2.25719	0.22099	2.40881
Asymptotic critical values*:				
1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000

*Ng-Perron (2001, Table 1)

HAC corrected variance (Spectral GLS-detrended AR)	0.016122
--	----------

Null Hypothesis: D(LRECT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag length: 0 (Spectral GLS-detrended AR based on AIC, maxlag=4)
 Sample (adjusted): 1996 2017
 Included observations: 22 after adjustments

	MZa	MZt	MSB	MPT
Ng-Perron test statistics	-10.0826	-2.16021	0.21425	2.74604
Asymptotic critical values*:				
1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000

*Ng-Perron (2001, Table 1)

HAC corrected variance (Spectral GLS-detrended AR)	0.136613
--	----------

الملحق رقم 03 :

**تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة
المتباطئة**

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 02/20/20 Time: 22:06
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LTNA LEX SIC
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 54
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.623210	0.078784	7.910319	0.0000
LTNA	0.556057	0.081152	6.852073	0.0000
LEX	-0.371435	0.091612	-4.054417	0.0009
SIC	-0.283178	0.071329	-3.970045	0.0011
SIC(-1)	0.236255	0.061489	3.842205	0.0014
C	5.834571	0.992051	5.881324	0.0000
R-squared	0.992888	Mean dependent var	11.55792	
Adjusted R-squared	0.990666	S.D. dependent var	0.575754	
S.E. of regression	0.055625	Akaike info criterion	-2.713376	
Sum squared resid	0.049506	Schwarz criterion	-2.415819	
Log likelihood	35.84714	Hannan-Quinn criter.	-2.643280	
F-statistic	446.7740	Durbin-Watson stat	1.729620	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 02/20/20 Time: 22:19
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LTNA
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 6
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.501114	0.102439	4.891843	0.0001
LTNA	0.563693	0.124241	4.537105	0.0002
C	5.601487	1.136784	4.927485	0.0001
R-squared	0.977948	Mean dependent var	11.55792	
Adjusted R-squared	0.975626	S.D. dependent var	0.575754	
S.E. of regression	0.089887	Akaike info criterion	-1.854406	
Sum squared resid	0.153513	Schwarz criterion	-1.705627	
Log likelihood	23.39846	Hannan-Quinn criter.	-1.819358	
F-statistic	421.2955	Durbin-Watson stat	1.951956	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 04

التوازن في المدى الطويل والقصير الاجل

نتائج اختبار Bound test

ARDL Bounds Test

Date: 02/18/20 Time: 19:56

Sample: 1996 2017

Included observations: 22

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.285947	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: LGDP

Selected Model: ARDL(1, 0)

Date: 02/20/20 Time: 22:23

Sample: 1995 2017

Included observations: 22

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTNA)	0.563693	0.124241	4.537105	0.0002
CointEq(-1)	-0.498886	0.102439	-4.870095	0.0001

$$\text{Cointeq} = \text{LGDP} - (1.1299 \cdot \text{LTNA} + 11.2280)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTNA	1.129903	0.079916	14.138587	0.0000
C	11.227988	0.054732	205.145293	0.0000

الملحق رقم 05:

اختبار السببية لا نجل - غرانجر

نتائج اختبار السببية لـانجل غوانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/19/20 Time: 03:29

Sample: 1995 2017

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LTNA) does not Granger Cause D(LGDP)	21	6.35575	0.0214
D(LGDP) does not Granger Cause D(LTNA)		0.65449	0.4291

